جمهوريـــــــــة العـــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعـــــــــــة ديالـــــــــى
كلّيـّة التربيـّة للعلوم الإنسانيـّة
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة

الاشتراط النحوي في كتب إعراب القرآن دراسة تطبيقية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)

رسالة قدمها

يحيى خلف داود

إلى مجلس كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالـى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إشراف

الأُستاذ المساعد الدكتور

وليـــــد نهـــــاد عبـــــاس

١٤٣٦هـ

٢٠١٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن

تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ فَأَنَّىٰ

لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ ﴿١٨﴾ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمُ

سورة محمد / الآية (١٨)

الإهـــداء

إلـــــى ...

- والديَّ ربياني صغيرًا ، وعلماني كبيرًا ، برًا بهما ، وإكرامًا لكفاحهما ، وصبرهما في هذه الحياة .

- سطور المحبة ، وعناوين المودة ... إخواني وأخواتي وزوجتي وأولادي .

- رفقاء الدرب في طلب العلم .

- محبي القرآن واللغة العربية .

لهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع ...

الباحـــث

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **" الاشتراط النحوي في كتب إعراب القرآن دراسة تطبيقية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) "** التي قدّمها الطالب **(يحيى خلف داود)** ، قد جرى باشرافي في قسم اللغة العربية في كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :

أ.م.د.وليـــد نهـــاد عبـــاس

المشـــــرف على الرسالة

/ /٢٠١٤م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

م.د.محمـد عبد الرسول سلمان

رئيس قسم اللغة العربية

/ /٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المقوم العلمي

أشهد أني قد قرأت الرسالة الموسومة بـ **" الاشتراط النحوي في كتب إعراب القرآن دراسة تطبيقية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) "** التي قدمها الطالب **(يحيى خلف داود)** ، إلى كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة بجامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، ووجدتها صالحة من الناحية العلميّة .

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.صبـاح علاوي

خلف

التاريـــــخ : / /٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار أعضاء لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة ، إطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **" الاشتراط النحوي في كتب إعراب القرآن دراسة تطبيقية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) "** وقد ناقشنا الطالب **(يحيى خلف داود)** ، في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، وبتقدير (جيد جدًا) .

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.صالــح حيــدر علي
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.مازن عبد الرسول سلمان
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.وليـد نهـاد عبـاس
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً ومشرفاً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.غـادة غـازي عبـد المجيـد
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(رئيساً)

مصادقة مجلس الكلية

صدقت الرسالة من قبل مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة / جامعة ديـالى بتـأريخ / /٢٠١٥م .

أ.م.د.نصيف جاسم محمد الخفاجي
عميد كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة / وكالة
/ /٢٠١٥م

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
إقرار المشرف	ب
إقرار المقوم العلمي	ج
إقرار أعضاء لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
ثبت المحتويات	و - ي
المقدمة	**١ - ٣**
التمهيد : ظاهرة الاشتراط النشأة والتأصيل	**٤ - ٢٤**
أولاً : التعريف بمصطلح الاشتراط	٤ - ٥
ثانيًا : مرادفات المصطلح والتعبيرات الدالة عليه	٦ - ١٠
ثالثًا : الفرق بين الشرط والاشتراط	١١ - ١٢
رابعًا : أنواع الاشتراط	١٣ - ١٥
خامسًا : أسباب الاشتراط	١٦ - ١٨
سادسًا : أدلة الاشتراط	١٩ - ٢٢
سابعًا : طرائق ورود الاشتراط في كتاب إعراب القرآن للنحاس	٢٣ - ٢٤
الفصل الأول : الاشتراط في المقدمات النحوية والابتداء ونواسخه الفعلية	**٢٥ - ٦٦**
المبحث الأول : الاشتراط في المقدمات النحوية	٢٥ - ٤٣
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	٢٥ - ٢٦
شروط الاسم المثنى	٢٧
شروط جمع المذكر السالم	٢٨ - ٢٩
شروط النكرة	٢٩ - ٣٠
الموصول (شروط ((ما)) الموصولة)	٣٠ - ٣٢
شروط ((مَنْ)) الموصولة	٣٢ - ٣٣
شروط ((ذا)) الموصولة	٣٤ - ٣٥
شروط الجملة الواقعة صلة	٣٥
شروط حذف العائد	٣٦ - ٣٧
شروط الاسم الممنوع من الصرف	٣٧ - ٣٨
شروط الإضافة	٣٨
شروط اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه	٣٩
ما يلزم الإضافة ((شروط إضافة كلا وكلتا))	٤٠
شروط إضافة أيٌّ	٤١
شروط حذف المضاف والمضاف إليه	٤٢ - ٤٣
شروط الفصل بين المتضايفين في الاختيار	٤٣
المبحث الثاني : الاشتراط في الابتداء	٤٤ - ٥٥
شروط معاني المبتدأ	٤٤
شروط المبتدأ المستغني عن الخبر	٤٤ - ٤٦

شروط الجملة الواقعة خبرًا	٤٧ - ٤٨
شروط مسوغات الابتداء بالنكرة	٤٨
شروط وجوب تقدم الخبر	٤٩ - ٥٠
شروط تأخير الخبر وجوبًا	٥٠ - ٥١
شروط حذف المبتدأ جوازًا	٥٢
شروط حذف الخبر جوازًا	٥٢ - ٥٣
شروط حذف المبتدأ وجوبًا	٥٣ - ٥٤
شروط حذف الخبر وجوبًا	٥٤ - ٥٥
شروط تعدد الخبر	٥٥
المبحث الثالث : الاشتراط في الأفعال الناسخة للابتداء	٥٦ - ٦٦
شروط عمل كان وأخواتها	٥٦ - ٥٧
شروط حذف نون كان جوازًا	٥٧ - ٥٨
شروط امتناع توسط خبر كان	٥٨
كاد وأخواتها	٥٨
شروط أخبار هذه الأفعال	٥٩ - ٦٠
شروط حذف أخبار هذه الأفعال جوازًا	٦٠
ظنَّ وأخواتها	٦٠ - ٦٣
الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة	٦٣ - ٦٦
أولاً : شروط الإعمال	٦٣ - ٦٤
ثانيًا : شروط التعليق	٦٤ - ٦٦
شروط التعدي إلى مفعولٍ واحد	٦٦
الفصل الثاني : الاشتراط في الحروف	**٦٧ - ٩٩**
توطئة	٦٧
المبحث الأول : الاشتراط في الحروف الناسخة للابتداء	٦٨ - ٨٣
أولاً : شروط عمل إنَّ وأخواتها	٦٨
شروط وجوب كسر همزة ((إنَّ))	٦٩ - ٧٠
شروط وجوب فتح همزة ((أنَّ))	٧٠ - ٧٢
شروط جواز فتح أنَّ وكسرها	٧٢ - ٧٤
دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة	٧٤ - ٧٥
١- شروط دخول اللام على اسم ((إنَّ)) ومعمول خبرها	٧٤
٢- شروط دخول لام الابتداء على خبر ((إنَّ))	٧٥
شروط العطف على اسم ((إنَّ))	٧٦ - ٧٧
شروط تخفيف ((أنَّ)) المفتوحة	٧٧ - ٧٩
ثانيًا : ((لا)) النافية للجنس	٧٩
عملها وشروطه	٧٩
ثالثًا : الحروف المشبهة بـ (ليس) وشروط عملها (ما – لا – لات – إنْ)	٨٠ - ٨٣
١- شروط إعمال ((ما)) عمل ليس	٨٠ - ٨١
٢- شروط إعمال ((لاتَ)) عمل ليس	٨٢
٣- شروط إعمال ((إنْ)) عمل ليس	٨٢ - ٨٣
المبحث الثاني : الاشتراط في عمل بعض الحروف الجارة	٨٤ - ٨٨

شروط الجار والمجرور	٨٤
الاشتراط في عملِ بعض الحروف الجارة	٨٤ - ٨٥
شروط عمل رُبَّ	٨٥
شروط عمل حتى	٨٦
شروط عمل مِنْ الزائدة	٨٦ - ٨٧
شروط عمل الواو	٨٨
شروط عمل التاء	٨٨
المبحث الثالث : الاشتراط في الحروف الناصبة للفعل المضارع	٨٩ - ٩٩
أنْ بين الإهمال والإعمال وشرطها	٨٩
أحكام ((أنْ)) المصدرية من حيث الإظهار والإضمار	٩٠
أولاً : شروط إظهار ((أنْ)) وجوبًا	٩٠
ثانيًا : شروط جواز إظهار ((أنْ)) وإضمارها	٩٠
شروط عمل ((إذن))	٩١
الأدوات التي يُنصب بعدها الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوبًا	٩١ - ٩٩
أولاً : حتى	٩٢
ثانيًا : لام الجحود	٩٢ - ٩٣
ثالثًا : فاء السببية	٩٣ - ٩٦
رابعًا : واو المعية	٩٧ - ٩٨
خامسًا : ((أو)) الناصبة	٩٨ - ٩٩
الفصل الثالث : الاشتراط في أبواب نحوية متفرقة	**١٠٠ - ١٣٠**
توطئة	١٠٠
المبحث الأول : الاشتراط في المنصوبات	١٠١ - ١١٤
المفعول به	١٠١ - ١٠٢
شروط وجوب تقديم المفعول	١٠١ - ١٠٢
شروط المفعول المطلق	١٠٣
شروط حذف المصدر الصريح	١٠٤
شروط حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا	١٠٥
شروط الحال	١٠٦
شروط صاحب الحال	١٠٧ - ١٠٨
شروط مجيء الحال من المضاف إليه	١٠٨ - ١٠٩
شروط الجملة الواقعة حالاً	١١٠
شروط المستثنى وحكمه	١١٠ - ١١٢
التمييز وأحكامه	١١٣ - ١١٤
شروط وجوب نصب التمييز	١١٣ - ١١٤
المبحث الثاني : الاشتراط في ما يعمل عمل الفعل والتعجب ونعم وبئس	١١٥ - ١٢١
أولاً : الاشتراط في ما يعمل عمل الفعل	١١٥
شروط إعمال المصدر	١١٥ - ١١٦
شروط إعمال اسم الفاعل	١١٦ - ١١٨
شروط إعمال اسم المفعول	١١٩
ثانيًا : شروط التعجب	١٢٠

شروط الفعل الذي تُبنى منه الصيغتان القياسيتان للتعجب	١٢٠ - ١٢١
ثالثا : شروط نِعْمَ وبئس	١٢١
شروط حذف المخصوص بالمدح أو الذم	١٢١
المبحث الثالث : الاشتراط في بعض التوابع (النعت والتوكيد والعطف)	١٢٢ - ١٣٠
١- النعت	١٢٢ - ١٢٦
شروط النعت	١٢٢ - ١٢٣
شروط الجملة الواقعة نعتًا	١٢٣
شروط حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه	١٢٤
شروط حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه	١٢٥ - ١٢٦
شروط الفصل بين النعت والمنعوت	١٢٦
٢- التوكيد	١٢٧ - ١٢٨
شروط التوكيد بـ ((كل))	١٢٧
شروط تأكيد الضمير	١٢٨
٣- العطف	١٢٨ - ١٣٠
شروط العطف على ضمير الرفع المتصل	١٢٨ - ١٢٩
شروط أم العاطفة	١٢٩
شرط (أم) التي بمعنى بل	١٣٠
الخاتمة	**١٣١ - ١٣٣**
المصادر والمراجع	**١٣٤ - ١٥٢**
مستخلص الرسالة باللغة الإنكليزية	**A**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمـدُ لله الـذي تنـزه عـن الزمـان والمكـان ، وخـصَّ معرفـة أوضـاع الكـلام بالإنسـان ، وجعـل المنطـق معيـار العلـوم ومنيـر الأذهـان ، وجعـل العربيـة مفتـاح البيان ، وسلّمًا يُرتقى به إلى حقائق إعجاز القرآن ، والصلاة والسلام على إمام المعلمين والمتعلمين سيدنا محمد الأمين وعلى آله وأصحابه أهل الفضل والإحسان أجمعين أما بعد :

فيعدُّ علم النحو من أبرز علوم العربية ، إذ كانت ظواهره وموضوعاته مدار بحوث الدارسين والباحثين الذين عمدوا لدراستها ، وكلما أمعن الدارسون النظر في تلك الموضوعات وجدوا كثيرًا من جوانبها يمكن للباحث أنْ يدرسه فيضيف جهدًا إلى جهود من سبقه من الدارسين ، ولما كان القرآنُ الكريمُ يمثل اللغةَ العربيةَ في أعلى مراتبها ، فصاحةً ، وبلاغةً ، وإبداعًا ، ونظمًا ، وأسلوبًا ؛ اقتصر عملنا في ميدان هذه الرسالة عليه ، إذ إنَّ الدراسة ترصد ظاهرة نحوية في كتب إعراب القرآن الكريم بعنوان (الاشتراط النحوي في كتب إعراب القرآن دراسة تطبيقية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ) . واخترنا كتب الإعراب ؛ لأن لهذا النوع من التأليف أثرًا في توجيه الاشتراط النحوي بشكل عام . فضلًا عن توافره على مادة للاشتراط في مجاليه التنظيري ، والتطبيقي .

إذ تناولت الاشتراطات النحوية الواردة في كتاب إعراب القرآن للنحاس مبينًا شواهده القرآنية وغيرها على هذه الشروط وإعرابه لها مستعينًا بكتب إعراب القرآن الأخرى لبيان وجهات نظر المعربين واختلافاتهم . واقتضت طبيعة الموضوع الرجوع إلى مصادرَ متنوعة : نحوية ، ولغوية ، وتفسيرية ، وكتب معنية بمعاني القرآنِ وعلومه ، وإعرابه ،

ومشكله . ومن هذه الكتب : كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والمقتصد للجرجاني ، والمفصل للزمخشري ، والخصائص لابن جني ، وكتب القراءات ، ككتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ومختصر ابن خالويه .

وقد جاءت الرسالة في تمهيد وثلاثة فصول على النحو الآتي :

- **التمهيد** : كان بعنوان ظاهرة الاشتراط النشأة والتأصيل ، وبينت فيه التعريف بمصطلح الاشتراط ، ومرادفاته والتعبيرات الدالة عليه والفرق بينه وبين الشرط وأنواعه وأسبابه وأدلته وطرائق وروده في كتاب إعراب القرآن للنحاس .

- وفي **الفصل الأول** : درست الاشتراط في المقدمات النحوية والابتداء ونواسخه الفعلية في ثلاثة مباحث :
  - **المبحث الأول** : الاشتراط في المقدمات النحوية .
  - **المبحث الثاني** : الاشتراط في الابتداء .
  - **المبحث الثالث** : الاشتراط في الأفعال الناسخة للابتداء .

- أما **الفصل الثاني** : فدرستُ فيه الاشتراط في الحروف في ثلاثة مباحث :
  - **المبحث الأول** : الاشتراط في الحروف الناسخة للابتداء .
  - **المبحث الثاني** : الاشتراط في عمل بعض الحروف الجارة .
  - **المبحث الثالث** : الاشتراط في الحروف الناصبة للفعل المضارع .

- وفي **الفصل الثالث** : درست الاشتراط في أبواب نحوية متفرقة في ثلاثة مباحث :
  - **المبحث الأول** : الاشتراط في المنصوبات .
  - **المبحث الثاني** : الاشتراط في ما يعمل عمل الفعل ، والتعجب ، ونعم وبئس .
    - أولًا : الاشتراط في ما يعمل عمل الفعل .

- ثانيًا : شروط التعجب .
- ثالثًا : شروط نعم وبئس .

- **المبحث الثالث** : الاشتراط في بعض التوابع .

١. النعت .
٢. التوكيد .
٣. العطف .

ومما يجدرُ الإشارة إليه أن هناك دراسة في جامعة الإمام محمد بن سعود في المدينة المنورة هي أطروحة دكتوراه عنوانها (الاشتراط في النحو العربي) للطالب زكي بن صالح الحريول تقع في (٦٥١) صفحة نوقشت في العام ٢٠١٣م – ١٤٣٤هـ ، حاولت جاهدًا الحصول عليها ولم استطع .

وفي الختام أشكر الأستاذ المساعد الدكتور وليد نهاد عبّاس الذي كان له الفضل الكبير في اختيار هذا الموضوع . ولم يبخل عليَّ بوقته وجهده في سبيل إنجاز هذا البحث ، إذ أرشدني إلى كل ما من شأنه الارتقاء بالمستوى المنهجي والعلمي لهذه الرسالة ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأطال في عمره على الطاعة والعمل الصالح ونفعني بعلمهِ .

وبعد فإني لا أدعي الكمال في هذا العمل إذ الكمال لله وحده فما كان فيه من صواب فالفضل فيه لله وحده وما كان فيه من نقص وقصور فمرده إلى الباحث وحسبي أني بذلت جهدي فالحمدُ لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الورى وعلى آله وأصحابه الكرام البررة .

الباحث

يحيى خلف داود

أولاً – التعريف بمصطلح الاشتراط :

الاشتراط لغة : ((شَرَطَ : الشين والراء والطاء أصلٌ يدل على عَلَمٍ وعلامة ، وما قارب ذلك من عَلَم ، ومن ذلك الشَّرَطُ العلامة . واشراطُ الساعة علاماتها))[١] . قال تعالى : ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ ﴾[٢] . فأشراطها : ((علاماتها ، ويقال : أشرَطَ نفسه للأمر ، إذا جعل نفسه عَلَماً فيه ، ولهذا سُمي أصحاب الشُّرَطُ لِلُبسهم لباساً يكون علامة لهم . والشَّرْطُ في البيع علامة بين المتبايعين))[٣] .

((والشَّرْطُ معروفٌ وكذلك الشَرِيطَةُ ، والجمعُ شروطٌ وشرائط وقد شرط عليه كذا يَشْرِط ويَشْرُط واشترط عليه))[٤] .

((والشَّرْطُ : إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه كالشريطة ، والشَّرْطُ : (بزغ الحَجَّام) بالمِشْرَط وَيشْرِط ويَشْرُط فيها ، والشَّرَطُ : (أول الشيءِ) قال بعضهم : ومنه أشراطُ الساعة والاشتقاقان متقاربان ؛ لأن علامة الشيء أوله))[٥] .

الاشتراط اصطلاحًا : ((الشرط : تعليق شيء بشيء آخر ، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني . وقيل الشرط : ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون مؤثرًا في وجوده . وقيل الشرط : ما يتوقف ثبوتُ الحكم عليه)) [٦] . وقيل : ((هو قرن أمرٍ بآخر ... بحيث

---

(١) معجم مقاييس اللغة : شرط : ٣/٢٦٠ .

(٢) سورة محمد : الآية ١٨ .

(٣) التبيان في تفسير غريب القرآن : ٢٩٥ .

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية : باب الطاء ، فصل الشين ، شرط : ١١٣٦ .

(٥) تاج العروس : باب الطاء ، فصل الشين ، شرط : ٩/٤٠٤-٤٠٥ ، وينظر : القاموس المحيط ، شرط : ٦٧٩ .

(٦) التعريفات : ٩١ .

لا يتحقق الثاني إلا بتحقيق الأول))[١] .

والاشتراط في المفهوم الشرعي : عقد صحيح بين شخصين أو بين أكثر من ذلك ، لذلك يجب تنفيذهُ ، ويقع في البيوع والعقود وعلى المتبايعين والمتعاقدين تنفيذ ما اتفق عليه من شروط . ومن ذلك كأن تشترط المرأة على مَنْ يتقدم إليها ليكون بعلاً بأن يكون أمرُ الطلاق بيدها تطلقه متى شاءت[٢] .

أما الاشتراط النحوي : فيعني : أَنَّ هناك حكمًا نحويًا مطلقًا فيأتي الشرط ليحدَ من إطلاقهِ وشيوعه ، أو يأتي لتوضيح خصائص النصوص النحوية وتسويغ الشاذ منها ؛ لكي يُستحسن لبعض الاستعمالات .

ومّما مرّ ذكره نخلصُ إلى أن الاشتراط في كتب الإعراب : يتمثل بتوخي المعربين للاشتراطات النحوية وإظهار الحكمة في النصوص المشترط فيها وتوضيح خصائصها ؛ من خلال توجيه إعراب شواهد الاشتراط النحوي في هذهِ الكتب . أو ذكر الاشتراطات النحوية في أثناء الإعراب .

---

(١) موسوعة النحو والصرف والإعراب : ٤٠٨ .

(٢) ينظر : المفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام : ٦٣٦/٤ .

ثانياً – مرادفات المصطلح والتعبيرات الدالة عليه :

ظاهرة الاشتراط من ظواهر النحو العربي لها حضورها المميز في كتب النحو على مر العصور ؛ إذ نشأت من خلال نشأة النحو على أقوى الاحتمالات .

ولعل أهم ما تميزت به مناهج الكتب المتقدمة هو طريقتها في التعبير عن مصطلحاتها النحوية ، ولما كان الاشتراط من المصطلحات النحوية ، فلابد أَنْ تظهر عليه تلك الصياغات التي طُبعت بها هذه الكتب من تعدد في طريقة التعبير عليه وعدم استقرارهِ بشكلٍ محددٍ[١] . بيدَ أَنَّ كل مصطلح علمي جديد لا يستقر ويعبر عن مضمونهِ إلا بعد أنْ يستقر ذلك العلم وتشيع مصطلحاته وتثبت بتتابع الدارسين عليه وتعهدهم إياه بالاستعمال وتصقله الألسن والأقلام فيثبتوه ، أو يغيروه ، أو يضعوا ما هو أدل منه على مضمونه[٢] . رد على ذلك أنّ لكل مؤلف أسلوبه الخاص في التعبير عن آرائه في عرض مادته وتوضيحها .

وعليه أنني أجدُ في كتاب سيبويه (١٨٠هـ) مثلاً مصطلحات وتسميات للأبواب والموضوعات يختلف بعضها عما نعرفه في الكتب المتأخرة ، فهو عبر عن مفهوم الاشتراط بأكثر من أسلوب وبطرق مختلفة ، وربما تجدُ صياغات متعددة للفكرة الواحدة ؛ إذ إنه لم يصرح بذكر المصطلح إلا في موضع واحد وذلك في باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ، إذ قال : ((وذلك لأنهم بدؤوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير))[٣] .

أما تعبيره عن شروط النكرة مثلاً ، وهو قبولها الألف واللام والإضافة ، أو دخول (رُبَّ) عليها ، فقال : ((واعلم أنَّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنًا ؛

---

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو ، د.خديجة : ٢٨٣ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية ، د.خديجة : ٩١ .

(٣) الكتاب : ١٧٥/٢ .

لأن النكرة أولُ ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به))[١] . وكذلك في شروط الاسم المرخم الذي لابد أنْ يكون معرفة غالبًا يقول : ((واعلم أنَّه ليس من اسم لا تكون في آخرهِ هاء يُحذف منه شيء إذا لم يكن غالبًا نحو زيدٌ ، وعمرو من قبل أنَّ المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً))[٢] .

وهذه الطريقة في التعبير نجدها عند المبرد (٢٨٥هـ) أيضًا في كتابهِ المقتضب فهو يعبر عن شروط مسوغات الابتداء بالنكرة بقوله : ((فأما المبتدأ فلا يكون إلّا معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرة))[٣] .

ويعبر عن تأخير الخبر وجوبًا ، بقوله : ((واعلم أَنَّ خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئًا هو الابتداء في المعنى نحو : زيدُ أخوك ، وزيد قائم))[٤] . ويعبر عن شروط الاسم المثنى بقوله : ((واعلم أنّ التثنية لا تُخطئ الواحد ، فإذا قلت ثنِّه وجب عليك أنْ تأتي بالواحد ثم تزيد في الرفع ألفًا ونونًا وفي الخفض والنصب ياءً ونونًا))[٥] .

لكن الإشارة إلى مصطلح الاشتراط والتصريح به لم يكن معدومًا عند المبرد فقد وجدته يصرح به في أماكن قليلة لم تصل إلى مرحلة شيوع المصطلح .

ففي باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعتبر بها في أصلها وزوائدها يقول : ((ولو قال لك : ابنِ لي من ضَرَبَ مثل صَمَحْمَح لقلت : ضَرَبْرَب ؛ لأنه إنما قال لك كرر العين واللام فاجبته على شرطه ولو قال لك ابنِ لي من ضَرَبَ مثل جدول لقلت : ضَرَوَبٌ فاعلم ؛ لأنه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنّما اشترط عليك أنْ تلحقه بما فيه

---

(١) الكتاب : ٢٢/١ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٥٦/٢ .
(٣) المقتضب : ١٢٧/٤ .
(٤) المصدر نفسه : ١٢٧/٤ .
(٥) المصدر نفسه : ٤٠/٣ .

واو زائدة فزدت له واو بحذاء الراء))[١] .

أما ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه الأصول فقد أشار إلى مصطلح الاشتراط بقوله : ((واعلم أنَّ الفاعل لا يقدم على الفعل إلّا على شرط الابتداء خاصة))[٢] .

مما سبق يتبين لنا أنَّ مصطلح الاشتراط ورد في الدرس النحوي واللغوي عند سيبويه والمبرد وابن السراج بقلة ، وقد أصبح مستعملًا شائعًا فيما بعد إذ أصبح مصطلحًا يمثلُ ظاهرةً نحويةً لها أصولها وأدلتها[٣] . أما النحاس فإنه لم يصرح بذكر المصطلح وإنه عبر عن الاشتراط بذكر ضابطه أو إيراده بالمعنى .

وهناك مصطلحات وردت في كتب النحاة ترادف مصطلح الاشتراط أو تعبر عن مفهومهِ ومنها :

١. **سبيل** : ورد في المقتضب قوله : ((ما كان من الأعجمية معربًا فهذا سبيله))[٤] .

أي كان حكمه حكم العربية لا يمنعه من الصرف إلا ما يمنعها ، فأراد شرط منع الصرف .

وجاء في إعراب النحاس عن كيفَ قوله : ((كيف اسم في موضع نصب وهي مبنية على الفتح ، وكان سبيلها أنْ تكون ساكنة لأن فيها موضع الاستفهام فأشبهت الحروف وأُختير لها الفتح من أجل الياء))[٥] .

وقوله في حذف المضاف إليه : ((فأما الكلام في قبل وبعد ... إن سبيلهما أنْ

---

(١) المقتضب : ٦٩/١ .

(٢) الأصول في النحو : ١٧٤/١ .

(٣) ينظر : المقتصد : ١٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٤٠/١ ، والمقرب : ١٢٣ ، وشرح التسهيل : ١٤١/٣ ، وشرح قطر الندى : ٢٥٣ ، وهمع الهوامع : ٤٢٣/٢ .

(٤) المقتضب : ٣٢٥/٣ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٤١/١ .

لا يعربا لأنهما قد كانتا حُذِف منهما المضاف إليه))[١] .

٢. **القيد** : جاء في أوضح المسالك في باب العَلَم قوله : ((وهو : اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا فخرج بذكر التعيين النكرات ، وبذكر الإطلاق ما عدا العَلَم من المعارف ؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيين مقيَّد))[٢] . أي مشروط .

٣. **الضابط** : ورد في شرح ابن عقيل عن علة منع الصرف في الجمع المتناهي قوله : ((هذه هي العلة الثانية التي تستقلُّ بالمنع ، وهي : الجمع المتناهي ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن))[٣] .

وورد في أوضح المسالك عن بناء الاسم إذا شبه الفعل شبهًا وضعيًا : ((وضابطه أنْ يكون الاسم على حرف أو حرفين))[٤] . يريد شرطه .

٤. **اللزوم** : ورد في دليل السالك إلى ألفية ابن مالك عن منع الصرف في فعلي التعجب ؛ بسبب استعمالهما في التعجب قوله :

((وفي كلا الفعلين قِدْمًا لَزِمَا منع تصرفٍ بحكم حُتما))[٥]

٥. **الخصوص** : ورد في الأصول عن (لات) ، قوله : ((ومما شُبه من الحروف بـ ((ليس)) ((لات)) شبهها بها أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة))[٦] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٠/٣ .
(٢) أوضح المسالك : ١١٣/١ .
(٣) شرح ابن عقيل : ٣٢٧/٣ .
(٤) أوضح المسالك : ٣٠/١ .
(٥) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ١٤٥/٢ .
(٦) الأصول : ٩٥/١ .

وورد أيضًا في الإنصاف عن حذف الألف في (ما) الاستفهامية عندما تُجر بكي دون (ما) الموصولة ، قولهم : ((ألا في قولهم ((أدعُ بم شئت)) أي بالذي شئت ، فإن العرب تحذف الألف من (ما) الموصولة هاهنا خاصة))[١] .

٦. **التعيين** : ورد عن تقدير الإضافة بـ (من) أو بـ (في) قوله : ((فيتعين تقدير (مِنْ) إن كان المضاف إليه جنسًا للمضاف ... ويتعين تقدير (في) إنْ كان المضاف إليه ظرفًا واقعاً فيه المضاف))[٢] .

أما مصطلح المسوغ فلا يُعدُّ من المصطلحات المرادفة لمصطلح الاشتراط وذلك ؛ لأن مادة (سوغ) تعني ساغ الشراب سوغًا ، أي سَهُلَ مدخله إلى الحلق ، وساغ له ما فعل أي جاز له ، وإنما سوغته له ، أي جوزته[٣] . إذن معنى ساغ : جاز ، والإجازة لا تعني الاشتراط ، ولا يدخل المسوغ ضمن موضوع الاشتراط إلّا إذا كان هناك ما يقيد التسويغ أو الإجازة بشروط ، ولذلك قيد النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة بشروط الإفادة وشروط الإفادة معروفة .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٢/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٤٣/٣ .

(٣) ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية : ١٠/٦ .

ثالثًا – الفرق بين الشرط والاشتراط :

الشرط : هو تعليق شيء بشيء ، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني[١] . والشرط عند النحويين السبب ، لأنهم يقولون إذا وجد الشرط وجد الجواب والشرط والجواب لابد من أنْ يختلفا ، وللشرط أحكام كثيرة تتعلق بفعل الشرط وجوابه[٢] . ولا يتحقق الثاني إلّا بتحقق الأول مع وجود أداة شرط ، وأدوات الشرط قسمان : جازمة لفعلين مضارعين ، وغير جازمة ، وتجزم أدوات الشرط الجازمة فعلين مضارعين يسمى أولهما فعل الشرط ، والثاني جوابه[٣] . نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[٤] . فمن ذلك يتضح أنَّ للشرط أركان يجب تحققها وهي :

١. أداة الشرط .

٢. فعل الشرط .

٣. جواب الشرط .

إذن هو قضية إجرائية متوقفة على اكتمال الأركان الثلاثة المشار إليها ، يضاف إلى ذلك أحكامهُ التي تتعلق بفعل الشرط وجوابه إذا كان أحدهما جملة اسمية ، أو فعلًا طلبيًا ، أو فعلًا جامدًا ، أو تتعلق بحذف أحدهما ، أو كلاهما ، أو اجتماع الشرط والقسم ، أو توالي الشرطين ، أو إعراب الشرط والجواب[٥] . وغير ذلك من الأمور التي تُميز الشرط كموضوع نحوي إجرائي عن الاشتراط كظاهرة نحوية .

الاشتراط : ظاهرة نحوية تتضمن ما اشترطهُ النحاة في المسائل النحوية ، وتعني : أنَّ هناك حكمًا نحويًا مطلقًا فيأتي الشرط ليحد من إطلاقه وشيوعهِ ، أو يأتي لتوضيح

---

(١) ينظر : التعريفات : ٩١ .

(٢) ينظر : توجيه اللمع : (٣٧١-٣٧٤) .

(٣) ينظر : موسوعة النحو والصرف والإعراب : ٤٠٨ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

(٥) ينظر : موسوعة النحو والصرف والإعراب : ٤٠٨-٤٠٩ .

خصائص النصوص النحوية وتسويغ الشاذ منها ، لكي يُستحسن لبعض الاستعمالات .

فالفرق بينها وبين الشرط في كونها ظاهرة لتوضيح خصائص النصوص وبما أن الشرط قضية نحوية إجرائية فإن ظاهرة الاشتراط قد تسهم في توضيح خصائص هذه القضية من خلال الاشتراط في الأداة ، أو فعل الشرط وجوابه ؛ لكي يستحسن لبعض الاستعمالات .

رابعًا – أنواع الاشتراط :

١. **اشتراط مخصص** : ومثاله : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ﴾[١] . جاء في إعراب النحاس : ((إنّ من العرب من يُجري أمس مجرى ما لا ينصرف في موضع الرفع خاصةً))[٢] . وورد في المقتصد عن شروط جمع المذكر السالم قوله : ((لا يكون في الموات والبهائم ... وإنما أختصَّ هذا الجمع بالأدميين لأنهم الأولون والمقدمون على أنواع الخلائق))[٣] .

٢. **اشتراط معلل** : ومثاله قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[٤] جاء في إعراب النحاس : ((نصب (ريبَ) لأن (لا) عند البصريين مضارعة لأنَّ))[٥] . وكذلك ما ذهب إليه البصريون في أن الوصف الذي يرفع فاعلًا يغني عن الخبر لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام معللين ذلك أن أصل النفي والاستفهام يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات لا إلى الذوات أنفسها ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل والأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل أو ما هو في معناه[٦] .

٣. **اشتراط غير معلل** : ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ ﴾[٧] جاء في إعراب النحاس قوله : ((غداة نكرة فعرفت بالألف واللام))[٨] .

---

(١) سورة القصص : من الآية ١٨ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٩/٣ .
(٣) المقتصد : ١٦٠/١ .
(٤) سورة البقرة : من الآية ٢ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤/١ .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٩/١ .
(٧) سورة الأنعام : من الآية ٥٢ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ١١/٢ .

٤. **اشتراط منع** : ومثاله : قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ ﴾[١] جاء في إعراب النحاس قوله : ((أنّ (لا) إذا كانت زائدة لم يُبتدأ بها))[٢] .

وكذلك امتنع توسط خبر كان عند النحاس في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ ﴾[٣] ؛ لأن اسم كان محصورًا في خبرها[٤] .

٥. **اشتراط وجوب** : ومثاله : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ ﴾[٥].
جاء في إعراب النحاس قوله : ((فلابد من الفاء في جواب (أما) لأن فيها معنى الشرط))[٦] .

٦. **اشتراط جواز** : ومنه جواز فتح (أَنَّ) وكسرها إذا وقعت في موضع التعليل[٧] .
ومثاله : قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٨] جاء في إعراب النحاس : ((والكسرُ أبين ؛ لأنه إخبار بهذا فالأبلغ أنْ يبتدأ ، والفتح جائز ومعناه ندعوه لأنه أو بأنه))[٩].
فالفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف[١٠] .

---

(١) سورة القيامة : الآية ١ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٥١ .
(٣) سورة الأنفال : من الآية ٣٥ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢/٩٦ .
(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٦ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١/٤٠ .
(٧) ينظر : أوضح المسالك : ١/(٢٩٥-٣٠١) .
(٨) سورة الطور : من الآية ٢٨ .
(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٤/١٧٤ .
(١٠) ينظر : أوضح المسالك : ١/٢٩٧ .

٧. **اشـــتراط مطلـــق** : ومثالـــه : قولـــه تعـــالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[١] . قال النحاس : ((كُسِرَت الألف لأن ما بعد القول مبتدأ))[٢] .

٨. **اشتراط مقيد** : ومثاله : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٣] قال النحاس : ((الذين نصب بإن وعملت إنّ لأنها أشبهت الفعل في الإضمار))[٤] .

٩. **اشتراط مخالفة** : ومثاله : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾[٥] . قال النحاس : ((شياطينهم خفض بإلى وهو جمع مكسر فلذلك لم تحذف منه النون بالإضافة ، والهاء والميم خفض بالإضافة))[٦] . أي إن الاسم المضاف عند إضافتهِ يُحذف ما فيه من تنوين ظاهر أو مقدر ، ومن نون تلي علامة الإعراب وهي نون التثنية أو نون الجمع وما ألحق بهما . وبالرغم من أن (شياطينهم) جمع إلّا إنه لم يُحذف النون عند إضافته إلى الهاء والميم ؛ لأنه جمع تكسير .

١٠. **اشـــتراط مـــرخص** : ومثالـــه : قولـــه تعـــالى : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾[٧] . قال النحاس : ((كُسِرت (إنّ) لأنها مبتدأة ... ويجوز فتحها كما أجاز سيبويه : حقًا أنك منطلقُ بمعنى ألَا))[٨] .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٣٣ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٤٥/١ .
(٣) سورة البقرة : من الآية ٦ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/١ .
(٥) سورة البقرة : من الآية ١٤ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣١/١ .
(٧) سورة البقرة : من الآية ١٢ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠/١ .

خامسًا – أسباب الاشتراط :

١. الخلاف :

إن من أسباب وجوه الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية هو المعيار الذي يتخذه النحوي للتقعيد ، فبينما كان الكوفيون أكثر احترامًا للنص القديم حينما يكون قليلًا أو نادرًا إذا لم يرد للظاهرة اللغوية إلا شاهدٌ واحدٌ أو شاهدان ، كان البصريون لا يأبهون له ولا يروونه[١] . والخلاف سببٌ من أسباب ظهور الاشتراط ، إذ إنَّه يدفع بالنحوي إلى التعليل الذي يبني عليه حكم نحوي يؤدي إلى الاشتراط في المسائل النحوية كالخلاف في شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف أو الحركات[٢] . والخلاف في إعمال لات عمل ليس[٣] . والخلاف في مسألة تعريف الحال وتنكيرها[٤] . والخلاف في مجيء الحال من المضاف إليه[٥] . والخلاف في إعمال اسم الفاعل المقترن بال بدون شروط[٦] . وأدلة كل واحد من الطرفين على ذلك .

٢. الاجتهاد :

يُعدُّ تحصيل الرأي الجديد اجتهادًا ؛ لأنه مأخوذ ببذل الوسع في تحصيلهِ والدأب والمثابرة على تحقيقهِ ، والاجتهاد طريقة في الوصول استدلالًا واستنباطًا إلى أحكام نحو العربية ، وظواهرها ، وهو يعتمد على السماع والإجماع والقياس ، وأحكامها[٧] . إنّ هذه الأصول هي شرط على صحة الاجتهاد في الوصول إلى الاشتراط ، وبما أنّ الاجتهاد هو

---

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ١٣٤–١٣٥ .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥/١ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٥٧/١ ، وأوضح المسالك : ٢٥٣/١ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١٨/٢ .
(٥) ينظر : تحرير الخصاصة : ١٦٩–١٧٠ ، وشرح شذور الذهب : ٢٧٣ .
(٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٦٧ .
(٧) ينظر : الاجتهاد في النحو العربي : (٦–١٨) .

إعمال للفكر ، ونظر معلوم في هذا الكون من جميع مخلوقاته وسلوكها ، والإنسان واحد من بين مخلوقات متنوعة ، والنشاط اللغوي واحد من سلوكيات الإنسانية متعددة ، يدعو العقل للنظر فيه[١] ؛ وبما أنّ الاشتراط في النحو أحد النشاطات اللغوية ، فهو مشمول بدعوة الله الإنسان لإعمال العقل ، وتسليط الفكر ، والنظر والتدبر في جميع نشاطاته .

٣. الشاهد القرآني :

كان القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًا في وضع القواعد والأصول ، ولم يكن في النص القرآني اختلاف ؛ لأنه من لدن عزيز حكيم ، وإنما الاختلاف في قراءاته ، ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها[٢] . وقد تَرِد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان فيستدل بعض النحاة بأحدِها على بناء قاعدة في الاشتراط أو في غيره من الظواهر النحوية . كما في قوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[٣] على قراءة مَنْ رفع تكون[٤] . وهو شرط إهمال (أنْ) ؛ لأنها وقعت بعد عِلم ونحوه مما يدل على اليقين[٥] .

فاستدلال النحاة بالقراءة القرآنية يتسبب عنه اشتراط النحاة في بعض المسائل النحوية .

٤. كلام العرب :

ويُقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها ، وصفاء لغتها من منثور ومنظوم[٦] . وإن ما استشهد به النحاة وخاصةً سيبويه من لغات العرب هي لغة الحجاز ،

---

(١) ينظر : الاجتهاد في النحو العربي : ٣١ .
(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٢٩ .
(٣) سورة المائدة : من الآية ٧١ .
(٤) رفع بصري غير أيوب وسهل ، ينظر : المنتهى : ٣٥٧ .
(٥) ينظر : الجنى الداني : ٢١٧ .
(٦) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٧٧ .

فهي كانت في رأي سيبويه أعلى اللغات وأفصحها وأقدمها . أما بقية النحاة فكان لهم آراء أُخر في لغات القبائل العربية غير لغة الحجاز ، وهذا لا يعني أنّهم يترخصون كل الترخص في قبول اللغات ولكنهم وثقوا بإولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفاله[١] . مما كان سببًا من أسباب ظهور الاشتراط . كإعمال (ما) عمل ليس في لغة أهل الحجاز وتقييد هذا الإعمال بشروط[٢] . وإعمال (إنْ) عمل ليس عند أهل العالية[٣] . وإجازة الكوفيين في أنْ يرفع الوصف فاعلًا يغني عن الخبر بدون أنْ يعتمد على نفي أو استفهام وذلك لاستدلالهم بقول الشاعر :[٤]

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لهبيٍّ إذا الطيرُ مرَّت

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٨١-٨٢ .
(٢) ينظر : شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية : ١٦٤ .
(٣) ينظر : همع الهوامع : ٣٩٤/١ .
(٤) قائله من الطائيين لم أقف على أسمه . ينظر : المقاصد النحوية : ٣٢٩/١ .

سادسًا – أدلة الاشتراط :

أولًا – الأدلة النقلية :

١. السماع :

لاشك أنَّ اللغة كلها مبنية على السماع ، وليس الغرض هنا هو إبراز أهمية السماع فذلك أمرٌ معلومٌ ، وإنما الغرض هو إبراز اهتمام النحاة بالسماع ؛ لأنه الدليل النقلي لنحو العربية وظواهرها ، متمثلًا بشعرهم ونثرهم ، وأعلى مراتبه القرآن الكريم ، إذ لاحظ النحاة شرف لفظه في التركيب النحوي ، واستدلوا به في بواكير نشأة النحو[١] .

ووردت للاشتراط صور كثيرة سُمِعت نقلًا عن العرب منها :

أ. شروط إعمال (ما) عمل ليس : يقول سيبويه : ((هذا باب ما جرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز))[٢] . أي أن (ما) سُمعت أنها تعمل عمل ليس عند أهل الحجاز .

ب.شروط إعمال (إنْ) عمل ليس فقد سمع الإعمال عند أهل العالية[٣] .

٢. الإجماع :

إنَّ للإجماع أهمية كبيرة في ترسيخ قواعد كثيرة في النحو وقد اعتمد عليه النحاة الأوائل ، وإنّ الحكم بالإجماع على مسألة (ما) لا يخالفها إلّا إيجاد ما ينقض ذلك الإجماع ، وقد أجمع النحاة على الاشتراط في مسائل نحوية منها :

أ. إجماع النحاة على شروط الاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالمًا وهو أنْ يكون : علمًا ، لمذكر ، عاقل ، خاليًا من التاء ومن التركيب[٤] .

---

(١) ينظر : الاجتهاد في النحو العربي : ٢٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٧/١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٣٩٤/١ .

(٤) ينظر : المقتصد : ١٦٠/١ ، وشرح شذور الذهب : ٨٣ ، وهمع الهوامع : ١٥٠/١ .

ب.إجماع النحاة على شروط النكرة ، وهو قبولها الألف واللام ، والإضافة أو دخول رُبَّ عليها[١] .

ج. إجماع النحاة على شروط الجملة الواقعة خبرًا[٢] .

د. إجماع النحاة على شروط مسوغات الابتداء بالنكرة[٣] .

ثانيًا – الأدلة العقلية :

- **القياس :**

هو الركن الثاني من أركان النحو بعد السماع ، وله دورٌ كبيرٌ في ترسيخ قواعدَ كثيرة فيه ، فلما لم يتحقق الإجماع في بعض المسائل المشترط فيها كان لزامًا أنْ نعدَّ ما ورد من صور للاشتراط في النحو العربي جزءًا من أدلة أخرى كالقياس ، علمًا أَنَّ النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، ومَنْ أنكر القياس فقد أنكر النحو[٤] .

والقياس في العربية على أربعة أشكالٍ :

أ. حمل فرع على أصل .

ب.حمل أصل على فرع .

ج. حمل نظير على نظير .

د. حمل ضد على ضد[٥] .

وهذه صور للاشتراط على كل شكل منها :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٢/١ ، والأصول : ٤٨/١ ، وشرح المفصل : ٤٩٧/٢ .

(٢) ينظر : المفصل : ٢٣ ، وأوضح المسالك : ١٧٦/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١٢٧/٤ ، وشرح قطر الندى : ١٢٥ .

(٤) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٦٣ .

أ. حمل فرع على أصل :

كحمل الجر على النصب في ما لا ينصرف[١] . وقياس (ما) على ليس في العمل[٢] .

ب. حمل أصل على فرع :

كحمل ليس على (ما) في التصرف كما حُمِلت (ما) على ليس في العمل[٣] .

ج. حمل نظير على نظير :

ومن ذلك إهمال (أنْ) حملًا على (ما) المصدرية لاشتراكهما في أنهما يُقدران بالمصدر[٤] .

ومنه أيضًا : اتخاذ كان وأخواتها اسمًا وخبرًا وجوبًا قياسًا على ظن وأخواتها[٥] .

د. حمل الضد على الضد :

ومنه : حمل (إنَّ) على الأفعال في العمل ؛ لأنها أشبهته شبهًا قويًا في اللفظ وفي المعنى[٦] .

وحمل (لا) النافية للجنس على (إنَّ) في العمل[٧] .

---

(١) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٦٣-٦٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٧/١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٧/١ .

(٤) ينظر : عوامل نصب الفعل المضارع : ٤٥ .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ١١٦ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك : ٢٨٦/١ .

(٧) ينظر : حاشية العقد النامي : (٣٥٩-٣٦٢) .

بعد الوقوف على أدلة الاشتراط النقلية والعقلية يستوقفنا أمرٌ هو قول بعض النحاة أَنَّ النحو كلَّه قياس ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة وذلك أنَّا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : (كَتَبَ زيدٌ) فإنه يجوز أن يُسنَدَ هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصحُ منه الكتابة نحو : (عمرو وبشر) إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ[١] . ولكن قولهم : (من استقراء كلام العرب) دليل على أنَّ النحو مستنبط من كلام العرب ومقاس عليه ؛ لذا فإن الاشتراط مقاسٌ مستنبطٌ من استقراء كلام العرب ، زِد على ذلك إجماع النحاة على بعض مسائلهِ مما يؤكدُ وجوده وأصالته في النحو العربي .

(١) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٦٠ .

سابعًا – طرائق ورود الاشتراط في كتاب إعراب القرآن للنحاس :

ورد الاشتراط النحوي في كتاب إعراب القرآن للنحاس بطريقتين :

الطريقة الأولى : اشتراط مصرح به نظريًا وتطبيقيًا : وفيه يعني بذكر ضابط الاشتراط ويصرح بألفاظه . ومن أمثلته شروط عمل (إنَّ) ، إذ قال النحاس : في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[١] . ((الذين نصب بأن وعملت إنَّ لأنها أشبهت الفعل في الإضمار ويقع بعدها اسمان وفيها معنى التحقيق))[٢] . وكذلك شروط عمل (لا) النافية للجنس ، إذ قال : ((لا) لم تعمل إلا في نكرة لأنها جواب نكرة فيها معنى (مِنْ) بُنيت مع النكر فصُيِّرا شيئًا واحدًا))[٣] . فقد صرح النحاس في المثالين بالاشتراط وذلك بذكر ضابط الاشتراط .

الطريقة الثانية : اشتراط ظهر أثره التطبيقي من غير تصريح بالإجراء التنظيري ، فهو اشتراط يفهم من سياق الكلام من غير تصريح بضوابطه وإنما إيراده بالمعنى أو بالمثال ، أي يذكر الإجراء الذي يمثل تطبيقًا للاشتراط من غير تصريح أو عرض لتفصيلاته . فإعرابه (ذو ، وذا) مثلًا إقرار منه بأنها انطبقت عليها اشتراطات النحاة في إعرابها بالحروف من غير أنْ يعرض لتفصيلات الاشتراطات[٤] .

ونجد ذلك أيضًا في وجوب كسر همزة (إنّ) إذا وقعت تالية لموصول ، عند إعرابه لقوله تعالى : ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[٥]. إذ قال النحاس : ((إنَّ واسمها في صلة ما))[٦]. فهو إقرار منه بإن (ما) موصولة وكُسِرت همزة إنَّ لوقوعها بعدها ، فإن ذكر الإجراء

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٤/١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٥/١ .

(٥) سورة القصص : من الآية ٧٦ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٦/٣ .

مـن خـلال توجيـه الأمثلـة فـي ضـوئه دليـل علـى إقـراره بالاشـتراطات التـي حـددها النحاة .

- **شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف :**

ذكر النحويون أَنَّ هذه الأسماءُ معربةٌ بالحروفِ[١] . وفي ذلك خلاف ، ((فذهب البصريون إلى أَنها معربةٌ من مكانٍ واحدٍ ، والواو ، والألف ، والياء هي حروفُ الإعرابِ))[٢] . ((أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أَنْ هذه الحركات التي هي ، الضمة والفتحة والكسرة ، تكون إعرابًا لهذه الأسماء))[٣] .

كما ورد في شرح شذور الذهب قولهُ : ((مما خرجَ عن الأصل : الأسماء الستة ، المعتلة ، المضافة إلى غيرِ ياءِ المتكلم ، فإنها ترفعُ بالواو نيابةً عن الضمة ، وتُنصبُ بالألفِ نيابةً عن الفتحة ، وتُخفض بالياء نيابةً عن الكسرة وشرط الأول منها وهو ((ذو)) أَنْ يكون بمعنى صاحب))[٤] .

قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴾[٥]((ذو الأوتادِ : نعت))[٦] بمعنى صاحبُ الأوتادِ فرفع (ذو) بالواو لأن المنعوت مرفوع والنعت يتبع المنعوت .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٧] وجاء في مصحف عبد الله[٨] (وإن كان ذا عسرةٍ) قال أبو جعفر : والتقدير : (وإن كان المعامِلُ ذا عسرةٍ)[٩] . وجاء في التبيان : أن ((ذو)) فاعل لكان التامة ، وقيل هي ناقصة ، والخبر محذوف ، تقديره : وإن كان

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٠١/١ ، وشرح التسهيل : ٤٧/١ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥/١ ، وينظر : كتاب التبيين عن مذاهب النحويين : ٩٠-٩١.
(٣) المصدر نفسه : ٣٦/١ .
(٤) شرح شذور الذهب : ٦٦ .
(٥) سورة ص : الآية ١٢ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٧/٣ .
(٧) سورة البقرة : من الآية ٢٨٠ .
(٨) عبد الله بن مسعود (Z) ، ينظر : التبصرة في القراءات السبع : ٩٧ .
(٩) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٣٥/١ .

ذو عسرةٍ لكم عليه حقٌ أو نحو ذلك ، ولو نصب فقال : (ذا عسرةٍ) لكان الذي عليه الحق معنيًا بالذكرِ السابقِ[١] .

فمن ذهبَ إلى أَنَّها معربة بالحروف وضع لها شروطًا ، قال الإمام الصَّنهاجي (٧٢٣هـ) : فالشروط هي أنْ تكون مضافة ، إضافتها إلى غير ياء المتكلم ، أنْ تكون ((فو)) خالية من الميم ، وأَنْ تكون ((ذو)) بمعنى صاحب[٢] . ((فإن أُفردت أُعربت بالحركات))[٣] والإفراد عدم الإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾[٤] . ((الأصل أخوٌ يدل على ذلك ((إخَوانِ)) فحذف وغُير على غير قياسٍ))[٥] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾[٦] في النصب ، وفي الجر قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ ﴾[٧] . أما دليل عدم الإفراد قوله تعالى : ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ ﴾[٨] . فقد أُعرب آباؤهم بالواو ؛ لأنه مضاف إلى الضمير ، فهو نائب فاعل للفعل المبني للمجهول .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٦٥/١ .
(٢) ينظر : شرح الآجرومية : ٥٦ .
(٣) أوضح المسالك : ٣٩/١ .
(٤) سورة النساء : من الآية ١٢ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٤/١ .
(٦) سورة يوسف : من الآية ٧٨ .
(٧) سورة النساء : من الآية ٢٣ .
(٨) سورة يس : من الآية ٦ .

- **شروط الاسم المثنى :**

إشترطَ النحويونَ في المثنى أَنْ يتفقَ لفظُ المفردينِ ومعناهما[١] . قال المبرد : ((واعلم أَنَّ التثنيةَ لا تُخطيءُ الواحدَ فإذا قِيلَ لك : ثَنِّه وجب عليك أنْ تأتي بالواحدِ ، ثم تُزيد في الرفعِ ألفًا ونونًا ، والخفضِ والنصب ياءً ونونًا))[٢] قال تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ ﴾[٣] ((فذكر اثنين توكيدًا لإلهين كما ذكر واحدًا توكيدًا في قوله ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ))[٤] ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾[٥] . قال تعالى : ﴿ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ ؛ لأنه لما كان أكثر ما في الإنسان من الجوارح اثنين حملوا الأقل على الأكثر وقيل : لأن التثنية جَمْع ، وقيل : لأنه لا يُشكِلُ ، وأجازوا النحويون التثنية على الأصل والتوحيد[٦] . يتضح من ذلك أن المثنى : ((صيغة مبنية من الواحد للدلالة على اثنين))[٧] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٦٢/١ ، وشرح شذور الذهب : ٧١ ، وشرح نظم الدرة اليتيمة : ٤٠ .

(٢) المقتضب : ٤٠/٣ .

(٣) سورة النحل : من الآية ٥١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥١/٢ .

(٥) سورة المائدة : من الآية ٣٨ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٧/١ .

(٧) حدود النحو للآبذي : ٣٧ .

- **شروط جمع المذكر السالم :**

أجمع النحاة على أن جمع السلامة ((لا يكون في المواتِ والبهائم ... وإنما اختصَّ هذا الجمع بالآدميين لأنهم الأولون والمقدمون على أنواعِ الخلائق))[١] . فلا يُجمع هذا الجمع إلا ما كان علمًا أو صفةً ، وأنه يُشترط فيما يجمع هذا الجمع شروطًا عامة يشترك فيها العلم والصفة جميعًا وهي : أَنْ يكون لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ، وشرط خاص بالصفة هو ألا تكون على وزن أفعل فعلاء مثل : أحمر حمراء أو على وزن فعلان فعلى نحو : سكران سكرى وعطشان عطشى[٢] . فجمع السلامة هو : ((صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على اثنين))[٣] .

((ثم يشترط أَنْ يكون إمَّا علمًا غير مركب تركيبًا اسناديًا ولا مزجيًا ، فلا يُجمع نحو : ((بَرَقَ نَحْرُهُ)) و((مَعْدِ يكرِب)) ، وإمَّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو ((قائِم)) و((مذنب)) و((أفضل)) فلا يُجمع نحو ((جريح)) و((صبور))[٤]. ومثال الجامع للشروط التي سبق ذكرها قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾[٥] ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴾[٦] . فالسابقون جمع مذكر سالم اجتمعت فيه الشروط السابقة الذكر .

قال أبو جعفر : ((وأبو إسحاق – (٣١٦هـ) – يذهب إلى أَنَّ فيه تقديرين في العربية : أحدهما : أنْ يكون السابقون الأول مرفوعًا بالابتداء ، والثاني من صفته ، وخبر الابتداء (أولئك المقربون) ، ويجوز عنده أنْ يكون السابقون الأول مرفوعًا

---

(١) المقتصد : ١٦٠/١ .
(٢) ينظر : شرح شذور الذهب : ٨٣ .
(٣) الحدود في النحو للرماني : ٣٧ .
(٤) أوضح المسالك : ٤٨/١ .
(٥) سورة الواقعة : الآية ١٠ .
(٦) سورة الواقعة : الآية ١١ .

بالابتداء ، والسابقون خبره وتقديره : والسابقون إلى طاعة الله هم السابقون إلى رحمة الله ، قال : (أولئك المقربون) صفة ، قال أبو جعفر : قوله أولئك صفة غلط عندي لأن ما فيه الألف واللام لا يوصف بالمبهم))[١] . فالألف واللام أكسب السابقون التعريف فهم أولئك القوم المعروفون بعقلهم وفطنتهم لما أدركوا من عظمة الخالق فسبقوا الآخرين إلى الإسلام .

ومنهم من يذهب إلى أنَّ : السابقون الأول مبتدأ ، والسابقون الثاني تأكيد ، و(أولئك المقربون) مبتدأ وخبر ، وجملة (أولئك المقربون) خبر السابقون واسم الإشارة أغنى عن الرابط ، وهو الضمير ، واختار الزمخشري (٥٣٨هـ) أنْ يكون السابقون الثاني خبراً ، وليس تأكيدًا[٢] . فقد أثر شرط العقل في توجيه الإعراب عند النحاس بقوله : أولئك صفة غلط عندي ؛ لأن السابقون هم قوم عقلاء فلا يصح أنْ يوصف العاقل بالمبهم .

- **شروط النكرة :**

يشترط في النكرة قبولها الألف واللام أو الإضافة أو رب[٣] . فقد جاء في الكتاب : ((واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدُّ تمكُّنًا ، لأن النكرة أوّل ، ثم يَدْخل عليها ما تعرف به))[٤] ، ((وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها ((رُبَّ)) فيصلح ذلك فيها ، أو ألف ولام ، فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة))[٥] ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾[٦] ، ((غداة نكرة فعُرِفتْ بالألف

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٧/٤ .
(٢) ينظر : الكشاف : ٤٥٧/٤ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ٣٩٤/٧ .
(٣) ينظر : الأصول : ١٤٨/١ ، وشرح المفصل : ٤٩٧/٢ .
(٤) الكتاب : ٢٢/١ .
(٥) الأصول : ١٤٨/١ .
(٦) سورة الأنعام : من الآية ٥٢ .

واللام ... وباب غدوة أنْ تكون معرفة ، إلا أنه يجوز تنكيرها كما تُنكرُ الأسماء الأعلام فإذا نُكرِتْ دخلتها الألف واللام للتعريف))[١] .

وقوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾[٢] ، أترابٌ ((نعت لقاصرات ؛ لأن قاصرات نكرة وإنْ كانت مضافة إلى معرفة ، والدليل على ذلك : أن الألف واللام يدخلانه))[٣] كقول الشاعر : [الطويل][٤] :

من القاصرات الطرفِ لو دَبَّ مُحْولٌ من الذَّرِّ فوقَ إلاثْبِ منها لأثَّرا

فقد دخل الألف واللام على قاصرات ، يدل ذلك على أنَّ النكرة أصلٌ وهي أشدُّ تمكنًا .

- **الموصول :**
- **شروط ((ما)) الموصولة :**

ذكر النحاة أنَّ ((ما)) لما لا يعقل ، وقد تستعمل للعاقل ولكن هذا الاستعمال ليس مطلقاً بل مقيداً بشروط هي :

الشرط الأول : إذا اختلط العاقل مع غير العاقل[٥] كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٦] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١١/٢ .
(٢) سورة ص : الآية ٥٢ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٤/٣ .
(٤) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه : ٦٨ .
(٥) يُنظر : شرح التسهيل : ٢١٢/١ ، وأوضح المسالك : ١٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٧/١ .
(٦) سورة النحل : من الآية ٤٩ .

فـ ((ما)) هنا اختلط فيها العاقل مع غير العاقل ؛ لأنَّها لمطلق العموم ، فقد روي عن ابن عباس (Z) أنَّ الكافر يسجد لغير الله وظله يسجد لله ومعنى ظله جسمه الذي يكون منه الظل أي جسمه ولحمه وعظامه[١] .

والشرط الثاني : أَنْ يكون المراد صفات مَنْ يُعقل[٢] كقوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[٣] .

((ويقال كيف جاءت ((ما)) للآدميين ، ففي هذا جوابان : قال الفراء – ٢٠٧هـ – ((ما)) هاهنا مصدر ، وهذا بعيد جداً لا يصحّ فانكحوا الطيبة ، قال البصريون : ((ما)) تقع للنعوت ، كما تقع لما لا يعقل ، يقال : ما عندك ؟ فيقال : ظريف وكريم ، فالمعنى : فانكحوا الطيب من النساء أي الحلال وما حرمه الله فليس بطيب))[٤] .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ ﴾[٥] ، ((أي والباني وكذا ما بعده))[٦] .

والشرط الثالث : أنْ يكون أمراً مبهماً على المتكلم[٧] كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾[٨] . فمحررًا : ((منصوب على الحال ، وقيل : هو نعت لمفعول محذوف أي : نذرت لك ما في بطني غلاماً محرراً ... قال أبو جعفر : القول الأول أولى من جهة

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٥١/٢ .
(٢) يُنظر : شرح التسهيل : ٢١٢/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٧/١ .
(٣) سورة النساء : من الآية ٣ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٩/١ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١٧٨/١ .
(٥) سورة الشمس : الآية (٥–٧) .
(٦) معاني النحو : ١٢٠/١ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٢١٢/١ ، وأوضح المسالك : ١٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٧/١ .
(٨) سورة آل عمران : من الآية ٣٥ .

التفسير وسياق الكلام والإعراب))[١] . فقد أيد النحاس شرط إبهامية (ما) في الآية الكريمة بترجيحه القول الأول من إعراب محررًا حال من (ما في بطنها) ؛ لأنه لم يعرف بعد أ ذكر هو أم أنثى فهو أمرٌ مبهم .

– شروط ((مَنْ)) الموصولة :

وأكثر ما تُستعملُ في العاقل ، وقد تُستعمل في غيره بشروط :

الأول منها : إذا شُبِّه غيرُ العاقل بالعاقل ، ونزل منزلتهِ[٢] ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ ﴾[٣] . فقد عبر عن الأصنام بـ (مَنْ) لتنزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها[٤] . فهي لا تستجيب لهم إلى يوم القيامة[٥] . ومثلهُ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[٦] ((لأنكم تعلمون أنهم لا يغنون عنكم شيئًا إلا إياه))[٧] فقد استعملت (مَنْ) في غير العاقل ونزلت منزلته وقول عباس بن الأحنف[٨] :

أسربَ القطا هل مِنْ يعيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إلى مَنْ قد هَوِيتُ أطيرُ[٩]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/١ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢١٢/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٧/١–١٤٨ .
(٣) سورة الأحقاف : من الآية ٥ .
(٤) ينظر : معاني النحو : ١١٩/١ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٥/٤ ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٤٠/٢ .
(٦) سورة الإسراء : من الآية ٦٧ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٨/٢ .
(٨) أحد الشعراء المولدين .
(٩) ديوانهُ : ١٤٣ .

فقد نادى سرب القطا كما يُنادى العاقل ، فنزلت ((مَنْ)) في هذا البيت منزلة العاقل .

والشرط الثاني : إذا جامع من يُعقل بشمول ، أي أن يختلط من يُعقل بما لا يُعقل[١] ، كقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾[٢]. ((فاجتمع غيرُ العاقل مع العاقل في التسبيح وعبر عن الجميع بـ مَنْ))[٣] فالصلاة للناس والتسبيح لغيرهم ولهم[٤] .

الشرط الثالث : وتستعمل في غير العاقل باقتران ، أي إذا اقترن غير العاقل مع من يُعقل في عمومٍ فُصِّل بـ ((مَنْ))[٥] . كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾[٦] . فغلب ما يُعقل لما اجتمع مع ما لا يعقل ؛ لأنَّهُ المخاطب وحُمِلَ غير العاقل على العاقل في عمومٍ[٧] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢١٢/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٧/١-١٤٨ .

(٢) سورة النور : من الآية ٤١ .

(٣) معاني النحو : ١١٩/١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٩٨/٣ .

(٥) ينظر شرح التسهيل : ٢١٢/١ ، وأوضح المسالك : ١٣٤/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٤٧/١-١٤٨ .

(٦) سورة النور : من الآية ٤٥ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٠٠/٣ .

– شروط ((ذا)) الموصولة :

اختصت ((ذا)) من بين أسماء الإشارة بأَنَّها تستعمل موصولة ، وشرط موصوليتها ثلاثة أمور : أحدها : ألاَّ تكون للإشارة ، والثاني : ألاَّ تكون ملغاة ، والثالث : أَنْ يتقدمها استفهام بـ ((ما)) باتفاق أو بـ (مَنْ)[١] .

كقولـه تعـالى : ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾[٢] . ((إن شـئتَ جعلـتَ مـا وذا شـيئًا واحـدًا فـي موضـع نصـب بـارادَ ، قـال ابـن كيسـان : – ٣٢٠هـ – وهـو أجـود ، وإن شـئتَ جعلـتَ مـا اسـمًا تامًـا فـي موضـع رفـع بالابتـداء وذا بمعنـى الـذي وهـو خبـر الابتداء ، ويكون التقدير : ما الذي أرادَ الله بهذا مثلا))[٣] . فعلى الوجه الثاني تكون ((ذا)) موصـولة بمعنـى الـذي و(أرادَ) صـلة لـه والعائـد محـذوف والـذي وصـلته خبـر المبتـدأ[٤] . ومثلـه قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾[٥] . ((مـا) فـي موضـع رفـع بالابتـداء و(ذا) بمعنـى الـذي وهـو خبـر (مـا))[٦] فقد تحقق شرط موصوليتها .

أمـا مثـال (مَـنْ) قولـه تعـالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴾[٧] . فـ ((مَـنْ ، رفـع بالابتداء ، و(ذا) خبره ، والذي نعت لذا وإن شئت بدل))[٨] .

ولا يجوز أنْ تكون (من وذا) بمنزلة اسم واحد ، كما كانت (ماذا) ؛ لأَنَّ (ما)

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٢/١ ، وشرح شذور الذهب : ١٧٨ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٦ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٠/١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٧٧/١ .

(٥) سورة النحل : من الآية ٢٤ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٩/٢ .

(٧) سورة البقرة : من الآية ٢٤٥ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ١٢١/١ .

أشد إبهامًا من (مَنْ)[١] .

ومثله قوله تعالى : ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ﴾[٢] ، فـ (ذا) موصولة ؛ لتقدم (مَنْ) عليها وهو استفهام فلا يجوز أن تكون (ذا) زائدة كما زيدت مع (ما) ؛ لأن (ما) مبهمة فزيدت (ذا) معها لشبهها بها[٣] .

– شروط الجملة الواقعة صلة :

يشترط في الجملة الموصول بها : أنْ تكون جملة لا يجهل معناها أحدٌ ، ولا بجملة إنشائية ، وأما القسم فقد جوز بعضهم الوصل به[٤] . ومن ورودهِ قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[٥] . ((اللام الأولى لام التوكيد ، والثانية لام القسم ، (ومَنْ) في موضع نصب وصلتها (لَّيُبطِئَنَّ) ؛ لأنَّ فيه معنى اليمين ، والخبر منكم))[٦] .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٦/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٤٤/١ .
(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٥٥ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٦/١ ، والجدول في إعراب القرآن : ٢٢/٢ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢١/١ .
(٥) سورة النساء : من الآية ٧٢ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٥/١ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٥٨/١ .

– شروط حذف العائد :

أجاز البصريون حذف العائد المرفوع ، إذا كان مبتدأ مخبرًا عنه بمفرد(١) .

كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾(٢) . قال أبو إسحاق : أي معبود في السماء ، ومعبودُ في الأرض ، والتقدير : وهو الذي هو إلهٌ في السماء(٣) . فحذف العائد المرفوع ؛ لأنه مبتدأ خبره مفرد .

ويجوز حذف العائد المنصوب ، إنْ كان متصلاً ، وناصبه فعلٌ ، أو وصف ، غير صلةِ الألف واللام(٤) . كقوله تعالى : ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾(٥) . ((وحيدًا نصب على الحال))(٦) . فقد يكون حال من التاء في خلقت ، أو من الهاء المحذوفة(٧) . والتقدير : خلقته ، فحذف العائد المنصوب لتوفر الشروط المذكورة آنفًا . والعائد المحذوف هو الهاء في خلقته فهو متصل ناصبه فعل غير صلة للألف واللام .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾(٨) . فنصب (رسولاً) على الحال من العائد المحذوف في بعث والتقدير : بعثه(٩) .

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٩/١-١٥٠ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٥/١ .

(٢) سورة الزخرف : من الآية ٨٤ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨١/٤ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ١٥١/١-١٥٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٩٢/١ .

(٥) سورة المدثر : الآية ١١ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٤٥/٥ .

(٧) يُنظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٦٢/٢-٧٦٣ .

(٨) سورة الفرقان : من الآية ٤١ .

(٩) إعراب القرآن للنحاس : ١١٣/٣ .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾[١] . ((والمعنى : ويعلم ما تُسرونَهُ وما تعلنونَهُ بينكم من قولٍ وفعلٍ))[٢] . فحُذف العائد ؛ لأنَّه منصوب ، متصل ، وناصبه فعل تام .

– شروط الاسم الممنوع من الصرف :

يمتنع الاسم من الصرف بعلتين ، سواء أكان نكرة أو معرفة[٣] .

ومن شروط منع الاسم من الصرف أن يكون صفة في آخرِهِ ألف ونون زائدتان بشرط : أنْ يكون مؤنثهُ على فعلى ، كسكران – سكرى ، وَريّان – رَيّا[٤] . وكذلك إذا كان الاسم صفة ، على وزن (أَفْعَل) بشرط : أنْ لا يقبل مؤنثهُ التاء ، إما ؛ لأنَّ مؤنثهُ فعلاء كـ (أحْمَر) ، أو فعلى كـ (أفْضَل)[٥] . نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[٦] ((وآدم لا ينصرف في المعرفة بإجماع النحويين ؛ لأنه على أفعل وهو معرفة ولا يمتنع شيء من الصرف عند البصريين إلا بعلتين))[٧] . ويُمنع من الصرف ، العلمُ ذو الزيادتين ، كمروان ، وعِمْران ، والعلمُ المؤنث ، إن كان بالتاء كـ (فاطمة) ، وزائدًا على ثلاثة كـ (زينب) ، والعلم الأعجمي ، إذا زاد على ثلاثة كـ (إبراهيمَ)[٨] .

---

(١) سورة التغابن : من الآية ٤ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩١/٤ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك : ١٠٥/٤ .
(٤) ينظر : شرح شذور الذهب : ٣١٣ ، وهمع الهوامع : ١٠٢/١ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١٠٥/٤-١٠٦ .
(٦) سورة البقرة : من الآية ٣١ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣/١ .
(٨) يُنظر : أوضح المسالك : ١١١/٤ .

قـــال تعـــالى : ﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ ﴾[١] .

((انصرف نوح وهو اسم أعجمي ؛ لأنَّه على ثلاثةِ أحرف فخفَّ ، فأما (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) فأعجمية وهي معرفة فلذلك لم ينصرف))[٢] .

– شروط الإضافة :

يشترط أن يحذف من الاسم المضاف عند إضافته ما فيه من تنوينٍ ظاهر أو مقدر ، ومن نون تلي علامة الإعراب ، وهي : نون التثنية ، أو نون الجمع وما ألحق بهما[٣] . كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴾[٤] قال النحاس : ((ما في موضع نصب بمخرج ويجوز حذف التنوين على الإضافة))[٥] . وتكون الإضافة بمعنى اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى من أو في ، فيتعين تقدير من إن كان المضاف إليه جنسًا للمضاف نحو : (هذا ثوب خزٍّ) ، ويتعين تقدير في إنْ كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف[٦] .

كقوله تعالى : ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٧] ، قال النحاس : ((مكركم في الليل والنهار))[٨] . فقدر الإضافة بـ (في) .

---

(١) سورة النساء : من الآية ١٦٣ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٠/١ .
(٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٥٣ .
(٤) سورة البقرة : من الآية ٧٢ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٦١/١ .
(٦) ينظر : اللباب : ٢٦١ ، وشرح ابن عقيل : ٤٣/٣ .
(٧) سورة سبأ : من الآية ٣٣ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٨/٣ .

– شروط اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه :

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا ولكن لا يتم ذلك إلا بشرط صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه ، أي حذف المضاف بشرط أنْ لا يختل الكلام به[١] .

والمضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف المؤنث بشرط :

أنْ يكون بعضًا من المضاف إليه أو كبعضٍ منه ، كقولهم : (قُطعت بعض أصابعهِ) ، فصح تأنيث بعض لإضافتهِ إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ، فتقول : (قُطعت أصابعُهُ)[٢] . وقرأ بعضهم[٣] قوله تعالى :﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[٤] (تَلتَقِطه) . ((وهذا محمول على المعنى ؛ لأن بعض السيارة سيارة))[٥] . ومنه قول الأعشى :

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ كما شَرِقتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ[٦]

والشاهد فيه : (شرقت صدرُ القناةِ) حيث أنَّثَ الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو قوله (صدرُ) والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو القناة .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤١٣/١ ، وشرح التسهيل : ١٠٢/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٠٢/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٤٩/٣–٥٠ ، وهمع الهوامع : ٤٢١/٢ .

(٣) مجاهد وأبو رجاء والحسن وقتادة ، ينظر : جامع البيان في تفسير آي القرآن : ٢٣٥/٦ ، والدر المنثور : ٥٠٩/٤ .

(٤) سورة يوسف : من الآية ١٠ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٤/٢ .

(٦) ديوانه : ١٢٣ .

– ما يلزم الإضافة ((شروط إضافة كلا وكلتا)) :

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنىً كلا وكلتا ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثةَ شروطٍ[١] :

الشرط الأول : التعريف ، فلا يجوز : كلا رجلين ، ولا كلا امرأتين خلافًا للكوفيين ؛ لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، والبصريون من النحاة لا يجيزون توكيد النكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يُفد ، والكوفيون يجيزون ذلك ؛ ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة[٢]. قال النحاس : ((يقول الخليل – ١٧٥هـ – وسيبويه رحمهما الله جاءني كلا الرجلين))[٣] .

الشرط الثاني : الدلالة على اثنين بالنص نحو كلاهما[٤] ونحو : قوله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾[٥] . قال أبو جعفر : ((وأجاز النحويون في غير القرآن الحمل على المعنى))[٦] فقد دلت كلتا على اثنين بالنص عند إضافتها إلى الجنتين وحُمِلت (أتت) على لفظ كلتا ؛ لأن المعنى الجنتان كلتاهما أتتاَ أكلهما .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١٠٦/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٦٢/٣ ، وهمع الهوامع : ٤٢٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٠٦/٣–١٠٧ ، وأوضح المسالك : ١١٧/٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٢ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ١١٧/٣ .

(٥) سورة الكهف : من الآية ٣٣ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٢ .

– شروط إضافة أيٌّ :

ولا تضاف إلى المعرفة إلا بشروطٍ هي : أنْ تكون مثناة[١]. نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾[٢] ((ابتداء وخبر))[٣] . ((أو مجموعة))[٤] . كقوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[٥] ((أي مرفوع بالابتداء وهو اسم تام وأحسن خبره))[٦] . فقد أضيفت أيٌّ في الآية الأولى إلى ((الفريقين)) المعرف بال كونها مثناة ، وأضيفت في الآية الثانية إلى الضمير الكاف الذي هو من المعارف ؛ لأنها جاءت بصيغة الجمع . وتضاف (أي) إلى المعرفة بشرط موصوليتها[٧] . كقوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٨] . فـ أي : اسم موصول بمعنى الذي وحركتها عند سيبويه حركة بناء لخروجها عن النظائر؛ فقد أضيفت إلى معرفة وهو الضمير، وحذف صدر صلتها[٩].

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل : ٦٤/٣ .
(٢) سورة الأنعام : من الآية ٨١ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/٢ .
(٤) أوضح المسالك : ١٢٠/٣ .
(٥) سورة الملك : من الآية ٢ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٧/٤ .
(٧) ينظر : جامع الفوائد المنظومة : ١٢٠ .
(٨) سورة مريم : من الآية ٦٩ .
(٩) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧/٣ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ٦٢٩/٤ .

– شروط حذف المضاف والمضاف إليه :

يحذف المضاف حذفًا قياسيًا ولا يتم ذلك إلا بشرط :

وجود دليل أو قرينة تدل على لفظهِ نصًا ، أو لفظ آخر بمعناه بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى[١] . كقوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[٢] والتقدير : جاء أمرُ ربِّك أو رسولُ ربِّك ، وتقدير المضاف المحذوف ((برسول)) خيرٌ من تقديره بـ ((أمرُ)) ؛ لأن الأمر من المعاني والمجيء لا يتعلق إلا بالأجسام وأنَّ الله منزه عن الجسمية فوجب تقدير مضاف مناسب[٣] . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٤] . ((أي : أهلَ القرية))[٥].))[٥]. كما قال : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾[٦] . ((حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه اتساعًا ، أي أهل ناديه))[٧] .

((أما حذف المضاف إليه فإنه قليل الاستعمال))[٨] . فيجوز حذفه في صورٍ أكثرها من كلمات تلت قبل وبعد وكل فأما قبل ، وبعد إذا كانا مبنيين كان المضاف إليهما قد حذف منهما ونوي فيهما فاستحقا البناء ؛ لأنهما صارا غايتين[٩] . وذلك قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[١٠] . قال النحاس : ((فأما الكلام في قبل وبعد ... إن

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٢/٣ ، والنحو الوافي : ١١٦/٣ .
(٢) سورة الفجر : من الآية ٢٢ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٢/٣ ، والنحو الوافي : ١١٦/٣ .
(٤) سورة يوسف : من الآية ٨٢ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٢/٢ .
(٦) سورة العلق : من الآية ١٧ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٤/٥ .
(٨) المثل السائر : ٩٤/٢ .
(٩) ينظر : أوضح المسالك : ١٢٩/٣ .
(١٠) سورة الروم : من الآية ٤ .

سبيلهما أن لا يعربا لأنهما قد كانتا حُذِف منهما المضاف إليه))[١] .

– شروط الفصل بين المتضايفين في الاختيار :

أجاز النحاة الفصل بين المتضايفين في السعة واشترطوا لذلك عدة شروطٍ منها : أنْ يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل أما مفعوله[٢] . كقراءة ابن عامر (١١٨هـ)[٣] : قوله تعالى : ﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٤] . ((وأما ظرفهُ ، كقول بعضهم : (تركُ يومًا نفسِك وهواها))[٥] . فقرأ ابن عامر وأهل الشام : (قتلُ أولادَهم شركائِهم) ، برفع قتلُ ، ونصب أولادهم وخفض شركائهم[٦] . فقد فصل بين المضاف الذي هو قتل وبين المضاف إليه الذي هو شركائِهم بالمفعول به الذي هو قوله : (أولادَهم) .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٠/٣ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٤١/٣ ، واضح المسالك : ١٥٠/٣-١٥٢ .
(٣) ينظر : المنتهى : ٣٧٧ .
(٤) سورة الأنعام : من الآية ١٣٧ .
(٥) أوضح المسالك : ١٥٤/٣ ، وينظر : همع الهوامع : ٤٣٢/٢ .
(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٢ .

– شروط معاني المبتدأ :

يؤلف المبتدأ مع خبره جملة ، تحصل الفائدة بها ، ويحسن السكوت عليها ولا يتم ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون الخبر هو المبتدأ ، كقولك : الأميرُ عادلٌ ، فإن عادلٌ صفة للأمير ، والصفة ذات الموصوف .

والمعنى الثاني : أن يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه ، كقولك : زيدٌ أسد ، يعني أنه يشبه الأسد في القوة ، لا أَنَّ زيدًا على الحقيقة أسد[١] . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾[٢] . ((أي في الحرمة ولا يحل لهم تزوجهن))[٣] . فهنَّ بمنزلة أُمهاتهم من حيث الاحترام ، وتحريم النكاح ، لا أَنهن أُمهاتهم على الحقيقة[٤] .

– شروط المبتدأ المستغني عن الخبر :

إشترط النحويون في الوصف الذي يرفع فاعلاً يُغني عن الخبر : أنْ يكون معتمدًا على نفي أو استفهام[٥] . وزعم الخليل (رحمه الله) : أنه يُستقبح أنْ يقول : (قائمٌ زيدٌ) ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول : (ضَرَبَ زيدًا عمرو) وعمرو على (ضَرَبَ) مرتفع وكان الحد أنْ يكون مقدمًا ويكون زيدٌ مؤخرًا ... الخ)[٦] . وأنْ يكون مرفوع الوصف اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا منفصلاً ويتم الكلام به[٧] كقوله :

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب : ٤٨ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٦ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٨/٣ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢٤٠/١ ، وشرح ملحة الإعراب : ٤٨ .

(٥) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢١٠ ، وشرح ابن عقيل : ١٨٩/١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٢٧/٢ .

(٧) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢١٠ ، وشرح ابن عقيل : ١٨٩/١ .

أقاطــنٌ قــومُ سلمــى أَمْ نــوَوا ظَعَنَا إنْ يَظْعَنوا فعجيبٌ عَيشُ من قَطَنَا[١]

فمرفوع الوصف في البيت اسمٌ ظاهرٌ وهو (قومُ سلمى) .

وقوله :

خليلـــي مـــا وافٍ بِعَهْـــدي أنْتُما إذَا لم تكونَا لـي عَلَى مَنْ أُقَاطِـعُ[٢]

فكـان مرفـوع الوصـف فـي البيـت ضـميرًا منفصـلاً وهـو (أَنتمـا) ((وفيـه ردٌّ علـى الكـوفيين ، والزمخشـري ، وابـن الحاجـب – ٦٤٦هـ – إذ أوجبـوا أنْ يكـون المرفـوع ظاهرًا))[٣] .

((وأوجبـوا فـي))[٤] قولـه تعالـى : ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[٥] . ((أنْ يكـون محمـولاً على التقديم والتأخير))[٦] .

فقوله تعالى : (أراغبٌ) رفع بالابتداء ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر ، كما

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني رقم (١٣٤) ، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (٦٥) ، وفي قطر الندى رقم (٣٩) ، ينظر : شرح شذور الذهب : ٢١١ .

(٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني رقم (١٣٦) ، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (٦٤) ، وفي قطر الندى رقم (٣٨) ، ينظر : شرح شذور الذهب : ٢١٠ .

(٣) شرح شذور الذهب : ٢١١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢١١ .

(٥) سورة مريم : من الآية ٤٦ .

(٦) شرح شذور الذهب : ٢١١ .

تقول : (أ قائم أنت) ؟ وحسن الابتداء بالنكرة لما تقدمها[١] . أي تقدمها استفهام .

((فإن لم يكن الوصف مسبوقًا باستفهام ولا نفي ، ضَعُفَ عند سيبويه إجراؤهُ مجرى المسبوق بأحدهما ، ولم يمتنع ، وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون ضعْفٍ))[٢] .

واستدلوا بقوله[٣] :

خبيرٌ بنو لهبٍ ، فلا تكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِـيٍّ إذا الطَّيـرُ مَـرَّتِ

فخبيرٌ : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سد مسد الخبرِ ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام ، وقد وافق الكسائي الخليل وسيبويه في ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو شبهه[٤] .

وأُرجح ما ذهب إليه البصريون في أن الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر ، لابد أنْ يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الأصل في النفي والاستفهام أنْ يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات لا إلى الذوات أنفسها ؛ لأن الذوات يقل أنْ تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، والأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل أو ما هو في معناه[٥] .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٣/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٤٣/١ .

(٣) قائلهُ رجلٌ من الطائيين لم أقف على اسمه ، ينظر : المقاصد النحوية : ٣٢٩/١ .

(٤) ينظر : مجالس ثعلب : ٣١٣/١ ، وظاهرة المنع في النحو العربي : ١٠١ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٩/١ .

– شروط الجملة الواقعة خبرًا :

نقل الزمخشري (٥٣٨هـ) إجماع النحاة على شروط الجملة الواقعة خبرًا ، التي لابُدَّ فيها من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ[١] . فتكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو : (زيدُ قام أبوه) أو إشارة إليه[٢] . ((قال الأخفش أو غيرهما))[٣] . يريد غير الضمير أو الإشارة العائدين إلى المبتدأ ، وهو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول[٤] . كقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾ ﴾[٥] . فجعل الأخفش (الذين) مبتدأ وجملة (يمسكون بالكتاب) صلة ، وجملة (أقاموا الصلاة) معطوفة على جملة الصلة ، وجملة (لا نضيع أجر المصلحين) خبر المبتدأ ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول ، وهو إعادته بمعناه وذلك ؛ لأن المصلحين هم بأعينهم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة[٦] .

جاء في إعراب النحاس : قوله تعالى : (والذين يمسكون بالكتاب) ، ((ابتداء والتقدير في خبره (إنَّا لا نضيع أجرَ المصلحين) منهم))[٧] . فذهب النحاس إلى أنَّ الرابط بين جملة المبتدأ والخبر الضمير المقدر (هم) المجرور بمن وليس إعادة المبتدأ بمعناه كما ذهب إليه الأخفش .

---

(١) ينظر : المفصل : ٢٣ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٧٦/١ .
(٣) المصدر نفسه : ١٧٧/١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه الهامش (١) : ١٧٧/١ .
(٥) سورة الأعراف : الآية ١٧٠ .
(٦) ينظر : أوضح المسالك : ١٧٧/١ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/٢ .

والشرط الآخر:((تكرار المبتدأ بلفظه))[١] كقوله تعالى:﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢ ﴾[٢] فـ ((الحاقة رفع بالابتداء ، (ما الحاقة) مبتدأ وخبر ، وهما خبر عن الحاقة))[٣] .

– شروط مسوغات الابتداء بالنكرة :

سوغ النحاة الابتداء بالنكرة بشرط الإفادة ، ومن شروط الإفادة : أنْ تكون مضافة[٤] . كقوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾[٥] . جاء في إعراب النحاس : ((ابتداء وخبر))[٦] فجاز الابتداء بـ (كل) وهي نكرة ؛ لأنها مضافة إلى نفس ومن شروط الإفادة أنْ تكون عامة[٧] . كقوله تعالى : ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝١١٦ ﴾[٨] . ((ابتداء وخبر والتقدير : كلهم ثم حُذِفت الهاء والميم))[٩] . وهو دليل عموميتها .

---

(١) شرح ابن عقيل : ٢٠٤/١ .
(٢) سورة الحاقة : الآية (١–٢) .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٦٩/٥ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك : ١٨١/١ .
(٥) سورة آل عمران : من الآية ١٨٥ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٢/١ .
(٧) ينظر : المقرب : ١٢٣ .
(٨) سورة البقرة : من الآية ١١٦ .
(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٧٥/١ .

– شروط وجوب تقدم الخبر :

إشترط النحاة في وجوب تقدم الخبر : أَنْ يكون الخبر اسم استفهام[١]. كقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾[٢] . قال النحاس : ((متى في موضع رفع لأنها خبر الابتداء))[٣] وقُدِم ؛ لأنه اسم استفهام له الصدارة في الكلام .

ويجب تقدم الخبر إذا كان : المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها والخبر ظرف ، أو جار ومجرور ، نحو : ((عندك رجلٌ)) و((في الدار امرأة))[٤] . أو قد اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر[٥] . كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾[٦] . قال أبو جعفر : أي أقفال تمنعها من تدبر القرآن[٧] . فالضمير ((الهاء)) على هذا التفسير يعود على شيء في الخبر المحذوف المتعلق بالجار والمجرور ((على قلوبٍ)) . ومنه قول الشاعر[٨] :

أهابُكِ إجلالاً وما بِكِ قُدْرَةٌ عليَّ ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها

---

(١) ينظر : المقرب : ١٢٨ .

(٢) سورة الملك : الآية ٢٥ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٠/٤ .

(٤) ينظر : المقرب : ١٢٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٨ .

(٦) سورة محمد : من الآية ٢٤ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٥/٤ .

(٨) هذا البيت نسبه قوم ومنهم أبو عبيد البكري لنصيب بن رباح ، ونسبه آخرون ومنهم ابن نباتة المصري إلى مجنون بني عامر ، وقد استشهد فيه ابن هشام في أوضح المسالك : ١٩٢/١ ، وابن عقيل : ٢٤١/١ .

فوجب تأخر ((حبيبها)) وهو المبتدأ إذ لو قُدِّم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبةً ، وذلك لا يجوز[١] .

– شروط تأخير الخبر وجوبًا :

لا يكون خبر المبتدأ إلا شيئًا ، هو الابتداء في المعنى ، نحو : زيدٌ أَخوك ، وزيدٌ قائمٌ[٢] . فرتبة الخبر بعد المبتدأ ؛ لأن المبتدأ يشبه الفاعل في أَنَّهُ لا يكون إلا اسمًا مخبَّرًا عنه ، سابقًا في الوجود على الخبر[٣] .

فإذا كانا معرفتين ، الجيد أَنْ تُخبِرَ بالأضعف تعريفًا عن الأَقوى تعريفًا ، فإن اجتمع المضمر وغيره جعلت المبتدأ هو المضمر ، كقولك : أنت زيدٌ ، وإذا اجتمع العلم وغيره ، جعلت المبتدأ هو العلم ، كقولك : زيدٌ أخوك ، والأمر مسوق على هذا[٤] . فإن خيف التباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخير الخبر ، نحو : زيدٌ قام[٥] .

ومن شروط تأخير الخبر وجوبًا : أَنْ يقترن بالا معنىً[٦] . كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ﴾[٧] . أو لفظًا[٨] . كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[٩] .

ففي قوله تعالى : ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ﴾ ، تأخيرٌ للخبر وهو قوله (نذيرٌ) ؛ لأنه اقترن

---

(١) ينظر : المقاصد النحوية : ٣٤٨/١ .
(٢) ينظر : المقتضب : ١٢٧/٤ .
(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٩٨–١٠٠ .
(٤) ينظر : توجيه اللمع : ١٠٧ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١٨٦/١ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٦/١ .
(٧) سورة هود : من الآية ١٢ .
(٨) ينظر : أوضح المسالك : ١٨٦/١ .
(٩) سورة آل عمران : من الآية ١٤٤ .

بـ (إلا) معنىً ، وخُبر به ؛ لأن المضمر أقوى تعريفًا منه .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، فهو : ابتداء وخبر[١] . فوجب تأخير الخبر رسولٌ ؛ لأنه اقترن بـ (إلا) لفظًا .

ويجب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مستحقًا للتصدير[٢] . كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكم الخبرية[٣] .

فمثال أسماء الاستفهام ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾[٤] . فقوله تعالى : (وما تلك) ، ((ابتداء وخبر وفيه معنى التنبيه))[٥] .

ومثال أسماء الشرط قوله تعالى : ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾[٦] ، ((مَنْ في موضع رفع بالابتداء وهي شرط))[٧] . فوجب تأخير الخبر في هذه الآيات المباركات لتوفر شروط التأخير المذكورة آنفًا .

– شروط حذف المبتدأ جوازاً :

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٨٢/١ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٨٧/١ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه الهامش : ١٨٧/١ .
(٤) سورة طه : الآية ١٧ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥/٣ .
(٦) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٠١/١ .

يجوز حذف المبتدأ بشرط أنْ يدل عليه دليل[١] . نحو : قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ ﴾[٢] . فقوله تعالى : (النارُ) ، بمعنى هو النارُ أو هي النارُ[٣] ، فتكون النار : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو النارُ أو هي النارُ . فجاز حذف المبتدأ لتوفر شرط الدلالة عليه .

وقوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾[٤] . فسورةٌ : خبر لمبتدأ محذوف تقديرهُ : هذه سورة[٥].فجاز حذف المبتدأ لتوفر شرط الدلالة عليه فقد قدَّره النحاس بقوله: (هذه سورة).

– شروط حذف الخبر جوازاً :

يجوز حذف الخبر بشرط أن يدل عليه دليل[٦] . كقوله تعالى : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[٧]. فالخبر محذوف والتقدير : دائم دل عليه ما سبقه[٨] .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾[٩] . فقوله تعالى : (اللهُ) مبتدأ والخبر محذوف تقديره أعلمُ وجاز حذفه لدلالة ما قبله عليه[١٠] . ((وقد اجتمع حذف كل منهما

---

(١) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣١ .
(٢) سورة الحج : من الآية ٧٢ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣/٧٤-٧٥ .
(٤) سورة النور : من الآية ١ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣/٨٨ .
(٦) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣١ .
(٧) سورة الرعد : من الآية ٣٥ .
(٨) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣١ .
(٩) سورة البقرة : من الآية ١٤٠ .
(١٠) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣١ .

وبقاء الآخر))[١] . في نحو قولهِ تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾[٢] . سلام : ((مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف أي سلام عليكم ، ويجوز أنْ يكون مرفوعًا على خبر الابتداء والابتداء محذوف أي : أمري سلامٌ ... (قومٌ منكرون) على إضمار مبتدأ))[٣] .

– شروط حذف المبتدأ وجوبًا :

يحذف المبتدأ وجوبًا إذا كان الخبر نعتًا مقطوعًا عن منعوته إلى الرفع ، نحو : ((الحمدُ لله الحميدُ))[٤] . فالحميدُ : خبر لمبتدأ واجب الإضمار ؛ لأنه مقطوع عن منعوته في الإعراب ، والتقدير : هو الحميدُ .

ويحذف أيضًا إذا كان الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل[٥] . كقوله تعالى : ﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ ﴾[٦] . ((قال أبو إسحاق : أي فشأني أو الذي اعتقده صبرٌ جميلٌ . قال قطرب – ٢١٠هـ – أي فصبري صبرٌ جميلٌ))[٧] . وقدر قومٌ منهم الزمخشري : فصبرٌ جميلٌ أمثلُ وأحسنُ[٨] . ووافقه في ذلك الشيخ زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) ، وآخرون حيث جوزوا أَنْ يكون (صبرٌ) مبتدأ وخبره محذوف وساغ الابتداء به لوصفهِ[٩] .

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣١ .
(٢) سورة الذاريات : من الآية ٢٥ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٢/٤ .
(٤) ينظر : الكافية الشافية : ١٥٤/١–١٥٥ ، والأشباه والنظائر : ٥٢/٢ .
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٥٤/١ .
(٦) سورة يوسف : من الآية ١٨ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٥/٢ .
(٨) ينظر : إعراب القرآن وعلل القراءات : ٢٨٠ ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات : ٥٤٤/١.
(٩) ينظر : إعراب القرآن العظيم للشيخ زكريا الأنصاري : ٢٦٥ ، وإعراب سورة يوسف ، محمد حسين سلامة : ٢٨ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[١] . فقد جاء في كلام المعربين للقرآن : فيه أجوبة : أحدهما : أنْ يكون (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) مرفوعين بالابتداء ، أي : طاعة وقولٌ معروفٌ أمثلُ ، والثاني : على خبر المبتدأ ، أي : أمرُنا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ، وقال غيرهما : التقدير : منا طاعةٌ ، وقول رابع : أنْ يكون (طاعةٌ) نعتًا لسورةٍ بمعنى ذات طاعة[٢] .

وأجد : أنَّ القول الثاني أبْيَن وأشهر ؛ لأنه كثير في كلام المعربين للقرآن ولا وجه للاستدلال بغيره من أقوال لما نحن بصدده .

– شروط حذف الخبر وجوبًا :

يُحذف الخبر وجوبًا إذا وقع بعد لولا الامتناعية ، كقولك : ((لولا زيدٌ لبهُت عمرو)) ، ((ولولا زيدٌ لخرجَ عمرو)) ، وحُذِف الخبر حين كَثُر إستعمالهم له وفُهِم المعنى ، ومعناها أَنَّ الثاني يمتنع لوجود الأول[٣] . وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ ﴾[٤] . ((رفع بالابتداء عند سيبويه والخبر محذوف لا يجوز عنده إظهاره لأن العرب استغنت عن إظهاره ... والتقدير : فلولا فضل الله تداركم))[٥] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٦] . فـ ((لولا) في اللغة إمتناع شيء لوقوع شيء ، وكتاب مرفوع بالابتداء ، وسَبَقَ في موضع النعت له ، ولا يكون خبرًا ؛ لأنه لا يجوز أنْ يؤتى بخبرِ لِمَا إرتفع بعد لولا

---

(١) سورة محمد : من الآية ٢١ .
(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣/٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٤٤-٤٤٥ .
(٣) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢٥٦-٢٥٧ .
(٤) سورة البقرة : من الآية ٦٤ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥٨/١ .
(٦) سورة الأنفال : الآية ٦٨ .

بالابتداء))[١] . فالخبر محذوف وجوبًا تقديره (لولا كتابٌ من الله تداركم ، وهو ما تقدم في اللوح المحفوظ من إباحة المغانم لهذهِ الأمة[٢] .

– شروط تعدد الخبر :

اشترط بعض النحاة في تعدد الخبر أنْ يكون من جنسٍ واحد كأن يكونا مفردين أو جملتين[٣] . كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾[٤] . فقوله تعالى : (وهو الغفور الودود) ، ((مبتدأ وخبر))[٥] . وقوله : (فعالٌ لما يريد) ، ((خبر بعد خبر))[٦] . فتعددت الأخبار كونها مفردة فهي من جنسٍ واحد ، وقد وافق النحاس النحاة في هذا الشرط بقوله : (خبر بعد خبر) .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٥/٢ .
(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١٢ .
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٦٠/١ .
(٤) سورة البروج : الآية (١٤–١٦) .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٢١/٥ .
(٦) المصدر نفسه : ١٢١/٥ .

– شروط عمل كان وأخواتها :

تقسم الأفعال الناسخة في هذا الباب على ثلاثةِ أقسام : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهي ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس . وما يعمل هذا العمل بشرط : أنْ يتقدم عليه نفي أو شبهه ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتيء ، وأنفك[١] .

فالنفي نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[٢] . وقوله تعالى : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[٣] . فأما قوله تعالى : (لا يزالون مختلفين) فإن الفعل يزال قد عَمِلَ عَمَلَ كان لسبقه بحرف النفي لا والواو اسمه ، وقوله : (مختلفين) ((خبر يزال))[٤] . وأمّا قوله تعالى : (لن نبرح عليه عاكفين) فعلى ما ذهب إليه أبو جعفر فإن عاكفين فيها رأيان : فهي خبر لـ (نبرح) أو نصب على الحال[٥] . فنستدل بالرأي الأول ؛ لأن الفعل (نبرح) عَمِلَ عَمَلَ كان لسبقه بحرف النفي ((لن)) .

ومن الأفعال ما يعمل عَمَلَ كان بشرط أنْ يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو : (دام)[٦] . ((ومعنى كونها مصدرية أي أنها يصح أن ينسبك منها ومن الفعل دام مصدر : (دوام) ومعنى كونها ظرفية هو دلالتها على مدة معينة))[٧] . كقوله تعالى :

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢١٩ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣٤ ، وإحياء النحو : ٢٨ .

(٢) سورة هود : من الآية ١١٨ .

(٣) سورة طه : من الآية ٩١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٧/٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩/٣ .

(٦) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣٥ .

(٧) التطبيق النحوي : ١٤٤ .

﴿ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[١] . (فحيا) ، ((خبر دمت))[٢] . فعمل الفعل دام عمل كان فنصب (حيًا) خبرًا له ؛ لتوفر شرط عمله وهو تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه .

– شروط حذف نون كان جوازًا :

اشترط النحاة في حذف نون كان جوازًا : أن يكون الفعل مضارعًا مجزومًا وعلامة جزمه السكون ، وأنْ لا يكون الفعل متصلًا بضمير نصب ، ولا متصلًا بساكن[٣] .

فقد جوز النحاة حذف النون من مضارع (كان) ، وهو من قبيل ((ما يُحذف استخفافًا من الشيء ؛ لأنه لا يكون أصلاً في بابه ، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرُها الحذف ، أو مضارعًا لها ، فمن ذلك قولهم : (... ، ولم يكُ))[٤] . وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ ﴾[٥] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٦]. وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾[٧]. فقوله تعالى : (فلا تكُ) في موضع جزم بالنهي وحُذف النون لتوفر شروط الحذف المذكورة آنفًا[٨] . وقد وافق العكبري النحاس في هذه الشروط في قوله تعالى : (ولم يك من المشركين) ، فـ (يكُ) : أصلها (يكون) فدخلت عليها لم الجازمة فسُكنت النون للجزم وحُذِفت الواو

---

(١) سورة مريم : من الآية ٣١ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١١/٣ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك : ٢٣٧/١ .
(٤) المقتضب : ١٦٦/٣–١٦٧ .
(٥) سورة هود : من الآية ١٠٩ .
(٦) سورة النحل : من الآية ١٢٠ .
(٧) سورة النحل : من الآية ١٢٧ .
(٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٨٤/٢ .

لعدم التقاء الساكنين ثم حُذفت لتوفر شروط الحذف[١] .

– شروط امتناع توسط خبر كان :

يمتنع توسط خبر كان وذلك بشرط : أنْ يكون الاسم محصورًا في الخبر[٢] . كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾[٣] . فقوله : (صلاتهم) اسم كان ، (إلّا مكاءً) خبر[٤] . فامتنع توسط خبر كان في الآية الكريمة ؛ لان اسم كان محصورًا في خبرها .

– كاد وأخواتها :

هذا هو النوع الثاني من الأفعال الناقصة وهو : (كاد وأخواتها) وقد أفرد النحاة لذلك النوع بابًا خاصًا به ؛ وذلك لأن أخبار كاد وأخواتها لا تأتي على وجه العموم ، بل يشترط فيها أنْ تكون جملة فعلية فعلها مضارع ، وذلك نحو : كادَ المطرُ ينزل[٥] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٦٢/٢ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٢١٧/١ .
(٣) سورة الأنفال : من الآية ٣٥ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٩٦/٢ .
(٥) ينظر : النواسخ في النحو العربي : ٨٠ .

– شروط أخبار هذه الأفعال :

اشترط النحاة في أخبار هذه الأفعال أنْ تكون جملة فعلية[١] . وشرط الفعل ثلاثة أمورٍ : أحدُها : أنْ يكون رافعًا لضمير الاسم ، والثاني : أنْ يكون مضارعًا ، والثالث : أنْ يكون مقرونًا بأن ، إنْ كان الفعل حرى أو أخلولق ، نحو : (حرى زيدُ أنْ يأتي) . (وأخلولقت السماء أنْ تمطر) ، وأنْ يكون مجردًا منها إنْ كان الفعل دالاً على الشروع[٢] .

ومن اقترانه بأن قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ ﴾[٣] قال النحاس : ((أَنْ في موضع نصب بعسى))[٤] .

((والغالب في خبر عسى وأوشك الاقتران بها))[٥] . نحو قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡ ﴾[٦] . والشاهد في الآية أنه أتى بخبر عسى جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ (أنْ) وهو الكثير ، ومنه قول الشاعر[٧] :

ولو سُئِلَ الناس التراب لأوشكوا إذا قِيل هاتوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعوا

الشاهد في هذا البيت قوله : (أن يملوا) حيث أتى بخبر أوشك جملة فعلية فعلها

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢١٨ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١/٢٦٩-٢٧٤ .

(٣) سورة التحريم : من الآية ٥ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤/٣٠٤ .

(٥) أوضح المسالك : ١/٢٧٤ .

(٦) سورة الإسراء : من الآية ٨ .

(٧) لم أقف على اسم الشاعر ، فهو بلا نسبه في أوضح المسالك : ١/٢٧٤ ، وشرح ابن عقيل : ١/٣٣٢ .

مقترن بـ (أن)[١] .

– شروط حذف أخبار هذه الأفعال جوازًا :

يجوز حذف أخبار هذه الأفعال جوازًا بشرط أنْ يكون معلومًا ، كقولك : (من تأني أصاب أو كاد) أو دل عليه دليل[٢] . كقوله تعالى :﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[٣] ((أي فأقبل يمسحها مسحًا))[٤] . وبهذا نلمح شرطاً من شروط الحذف أشار إليه أبو جعفر وهو حذف الخبر (يمسح) لدلالة المصدر عليه ، مما يوضح أن خبر هذه الأفعال يحذف جوازًا إما للعلم به ، أو لوجود دليل يدل عليه .

– ظنَّ وأخواتها :

هي النوع الثالث من الأفعال الناسخة ، وقد ورد عن أقسامها عند ابن مالك أنَّ ((أفعال هذا الباب أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع باليقين ، ونوع صالح للظن وصالح لليقين ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف))[٥] . وهذه الأفعال تنصب المبتدأ والخبر جميعًا بعد أخذها الفاعل . ويفيد منها الخبر يقينًا : (رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وألفى ، وتعلم) بمعنى : أعلم . ويفيد الرجحان وقوع : (خال ، وظن ، وحسب ، وزعم ، وعد ، وحجا ، وهب ، وجعل) بمعنى : اعتقد[٦] .

---

(١) أوضح المسالك : ٢٧٤/١ .
(٢) ينظر : النواسخ في النحو العربي : ٩١-٩٢ .
(٣) سورة ص : من الآية ٣٣ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣١١/٣ .
(٥) شرح التسهيل : ٨/٢ .
(٦) ينظر : تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : ١٣١ .

قال تعالى : ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[١] فقُيدت جعل بمعنى اعتقد إحترازًا من جعل التي بمعنى صير فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب[٢] .

((ويفيد منها تحويلاً : (صير ، وأصار ، وجعل ، وهب ، ورد ، وترك ، وتخذ ، واتخذ))[٣] .

ويرى ابن هشام أنّ النوع الأول من أفعال هذا الباب – أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين بشرط إفادته معنى اليقين في الخبر[٤] . كقوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[٥] . ((أي مما أنفقتم ونُصبت خيرًا لأنه خبر تجدوه))[٦] . ومنها ما ينصب المفعولين شريطة إفادته معنى الرجحان في الخبر[٧] . كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[٨] . فقوله (الملائكةَ وإناثًا) ، ((مفعولان أي وَصَفوا أنه هكذا وحكموا أنه كذا))[٩] . ومنه قول الشاعر :

وقد كنت أحجو أبا عمرو أخَا ثقةٍ حتى ألمت بنا يومًا ملماتُ[١٠]

---

(١) سورة الزخرف : من الآية ١٩ .
(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٩/٢ .
(٣) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : ١٣١ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٢٧/٢ .
(٥) سورة المزمل : من الآية ٢٠ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣/٥ .
(٧) ينظر : أوضح المسالك : ٣٠/٢ .
(٨) سورة الزخرف : من الآية ١٩ .
(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٦٩/٤ .
(١٠) هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن مقبل في أوضح المسالك : ٣٠/٢ ، ولم أقف عليه في ديوانه .

والشاهد فيه (أحجو أبا عمرو أخَا ثقةٍ) حيث ورد الفعل (حجا) بمعنى (ظنّ) فنصب مفعولين . ومنها أيضًا ما يرد لليقين والرجحان ، والغالب اليقين فينصب مفعولين وهو الفعلان (رأى – عَلِمَ) .

وما يراد بهما ، والغالب الرجحان فينصب مفعولين وهو الأفعال (ظنَّ ، وحسب ، وخال)[١] .

فمثال الأول : قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾[٢] . فالضمير في يرونه للعذاب مفعول أول ، وبعيدًا مفعول ثانٍ ، وقوله (ونراه قريبًا) لأنه كائن ، وكل كائن قريب[٣] . فوجه الاستدلال أنَّ كلاً من الفعلين (يرونه ، ونراه) قد نصبا مفعولين . ومثال ما يراد بهما والغالب الرجحان ، قول الشاعر[٤] :

وكُنَّا حَسِبنا كلَّ بيضاء شحمةً لياليَ لاقينا جُذامَ وحِمْيَرَا

حيث استعمل حسب بمعنى الرجحان فنصب به مفعولين أولهما : (كل وثانيهما : شحمةً) .

وهكذا الحال في أفعال التصيير التي تنصب مفعولين شريطة دلالتها على الانتقال والتحول ، وهي (جعل – ردَّ – ترك – اتخذ – تخذ – صبر – وَهَبَ) على أنْ يلازم الفعل (وهب) المضي .

إذن فأفعال هذا الباب تنصب مفعولين شريطة دلالتها على أي من (اليقين – الرجحان – كليهما – التحول) وما خرج عن هذه المعاني لا ينصب مفعولين ، إلا الفعل

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ٣٥/٢ .

(٢) سورة المعارج : الآية (٦–٧) .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢١/٥ .

(٤) الشاعر زفر بن حارث الكلابي ، ديوانه : ٢٣٩ .

(رأى) إذا جاء بمعنى الرؤيا[١] . كقول الشاعر :

أراهـم رفقتــي حتــى إذا مــا تجافى الليلُ وانخزل انخزالا[٢]

والشـاهد (أراهـم رفقتـي) حيـث نصـب (أرى) مفعـولين أحـدهما الضـمير المتصـل به ، والثاني قوله (رفقتي) وارى هنا بمعنى حلم أي رأى في منامه[٣] .

- **الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة :**
- **أولاً – شروط الإعمال :**

يجـب إعمـال هـذه الأفعـال إذا تقـدمت ؛ لأنهـا تكـون فـي أعلـى مراتبهـا كمـا أنهـا إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها[٤] . كقولك : (ظننت زيدًا قائمًا) . فمقتضى إعمالها قائم لم يوجد ما يوهي الفعل ويسوغ إبطال عمله ، فورد الاسم وقد تقدم الشك في خبره فمنعـه ذلـك التقـدم مـن أن يجـري علـى لفظـه قبـل دخـول الشـك[٥] . ((وأجـاز الأخفـش والفراء النصـب والإعمـال فـي الأمـر والاسـتفهام ؛ لأنهمـا يطلبـان الفعل نحـو : ظنـك زيـدًا منطلقًا ، ومتى ظنك زيدًا منطلقًا ، بمعنى : ظُنّ ظنك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظننت ظنك زيدًا منطلقًا))[٦] .

---

(١) ينظر : النواسخ في النحو العربي : ١١٠ .
(٢) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي في أوضح المسالك : ٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٥٣/٢ .
(٣) ينظر : النواسخ في النحو العربي : ١٠٩ .
(٤) ينظر : أسرار العربية : ١٣٠ .
(٥) ينظر : شرح المفصل : ٣٤٤/٣ .
(٦) شرح التسهيل : ١٩/٢–٢٠ .

((ويختص ... الإعمال بأفعال القلوب والتصيير كليهما))[١] .

ومثال أفعال التصيير ، قوله تعالى : ﴿ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا ﴾[٢] فقد نصب الفعل (يرد) مفعولين أحدهما الضمير والآخر كفارًا[٣] لتوفر شرط الإعمال فيه وهو تقدمه على المفعولين . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾[٤] . فوجه الاستدلال بهذه الآية: أنّ الفعل اتخذ نصب مفعولين هما : (إبراهيمَ وخليلاً)[٥]. وعمل ؛ لأنه تقدم على المفعولين .

- **ثالثًا : شروط التعليق :**

هو إبطال عمل هذه الأفعال لفظًا لا محلاً ، لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها ، والمراد بصدر الكلام : ما النافية أو لام الابتداء ، أو لام القسم ، أو ((لا ، وإنْ)) النافيتان ، وما كان من كلم الاستفهام ، وهو أنْ يعترض حرف الاستفهام بين العامل والمعمول ، أو أَنْ يكون في الجملة اسم استفهام : عمدةً كان أو فضلةً[٦] .

فمثال : ((ما) النافية ، قوله تعالى : ﴿ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[٧] . ((فهؤلاء : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليسا مفعولاً أولاً وثانيًا))[٨] .

---

(١) النواسخ في النحو العربي : ١١٠ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٠٩ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٤/١ .

(٤) سورة النساء : من الآية ١٢٥ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٠/١ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ١١٤/٢ ، وإعراب سورة النساء : ٢٦٦ .

(٦) ينظر : المقتصد : ٤٤٠/١ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ١٧٩ ، والكليات : ١٦٥٨ .

(٧) سورة الأنبياء : من الآية ٦٥ .

(٨) شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٧٩ .

ومثال : لام القسم ، قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾[١] ، فاللام هي لليمين وموضع مَنْ رفع بالابتداء ؛ لأنه لا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها ومَنْ بمعنى الذي[٢] .

ويرى آخرون : أنَّ اللام في قوله : (لَمَن) هي : لام الابتداء ، (ومن) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، والفعل (علموا) لا يعمل فيه ؛ لأنه عُلِّق عن العمل لفظًا لا محلاً ، لاعتراض ما له صدر الكلام بينه وبين معموليه[٣] .

فيجوز الاستدلال بالآية على الوجهين المذكورين ؛ لأن اللام لها الصدارة في الكلام سواء أكانت لام الابتداء ، أم لام القسم . ومنه قول الشاعر :

ولقد عَلِمت لتأتينَّ منيتي إنَّ المنايا لا تطيش سِهامُهَا[٤]

والشاهد في البيت (علمتُ لتأتينَّ منيتي) حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو (علمتُ) قبل لام جواب القسم ، فعُلق عن العمل[٥] .

ومثال الاستفهام قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[٦] . فقوله : (أيُّ وأحصى)

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١٠٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٢/١ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٣ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ١٥٠/١ ، وإعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٧٢ .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه : ٣٠٨ ، وفي الديوان : صَادَفْنَ منها غرةً فأصبنها.

(٥) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٨٠ .

(٦) سورة الكهف : من الآية ١٢ .

مبتدأ وخبره[١] . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[٢] . فـ ((أيَّ منصوب بينقلبون ، وهو بمعنى المصدر ، ولا يجوز أنْ يكون منصوباً بسيعلمُ ، والنحويون يقولون : لا يعمل في الاستفهام ما قبلَهُ ، قال أبو جعفر : العلة في ذلك ؛ أنَّ الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر فلو عمل فيه قبله لدخل بعض المعاني في بعض))[٣] .

- **شروط التعدي إلى مفعولٍ واحد :**

أكد النحاة أنّ (عَلِمَ) تكتفي بمفعولٍ واحدٍ بشرط أن تكون بمنزلة (عرف)[٤] أي بمعناها ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾[٥] . فقوله : (ولقد علمتم الذين) ، ((في موضع نصب ولا يحتاج إلى مفعول ثانٍ إذا كانت علمتم بمعنى عرفتم))[٦] .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢/٢٩٠ .
(٢) سورة الشعراء : من الآية ٢٢٧ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣/١٣٤ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١/٤٠ .
(٥) سورة البقرة : من الآية ٦٥ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١/٥٨-٥٩ .

- **الاشتراط في الحروف وعملها :**
- **توطئة :**

الحرف من حيث العمل قسمان : عامل ، وغير عامل . فالعامل : هو أثر فيما دخل عليهِ رفعًا ، أو نصبًا أو جرًا ، أو جزمًا ، وغير العامل بخلافه ، ويسمى المهمل . ويقسم العامل على قسمين : قسم يعمل عملاً واحدًا ، وقسم يعمل عملين . فالأول : إما ناصب فقط كنواصب الفعل ، وإما جار فقط ، وهو حروف الجر ، وأمّا جازم فقط ، وهو حروف الجزم . والثاني : ينصب ويرفع وهو إنَّ وأخواتها ، ويرفع وينصب وهو ما الحجازية وأخواتها . فإن الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة ، ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة ، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما[١] . وقد اشترط النحاة شروطًا كثيرة في الحروف هيئةً وعملًا ، سأفصل فيها القول في هذا الفصل مبينًا توجيه النحاس لها وموقفه منها .

---

(١) ينظر : الحدود في النحو للرماني : (٢٧-٢٨) .

أولاً : شروط عمل إنَّ وأخواتها :

تتمثل الوظيفة النحوية لـ (إنَّ وأخواتها) في أنها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها[١] . فإنها على هذا الوجه قد عملت عمل الأفعال ؛ لأنها أشبهت الفعل شبهًا قويًا في اللفظ وفي المعنى جميعًا ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها : أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر ، والثاني : أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا محيد له عنها ، والثالث : أنها كلمة مبنية على الفتح كما أن الفعل مبني على الفتح ، والرابع : أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، والخامس : أنها تدل على معنى الفعل ، فإنَّ وأنَّ يدلان على معنى أكدتُ ، وكأن يدل على معنى شبهتُ ، وليت يدل على معنى تمنيتُ ، ولعل يدل على معنى رجوت[٢] . كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٣] ((الذين) نصب بأن وعملت إنَّ لأنها أشبهت الفعل في الإضمار ويقع بعدها اسمان وفيها معنى التحقيق))[٤] . فالنحاس هنا قد صرَّح بهذه الشروط أصلًا لعمل إنَّ .

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ٢٨٧/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٨٦/١ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/١ .

- **شروط وجوب كسر همزة ((إنَّ)) :**

أوجب النحاة كسر همزة ((إنَّ)) إذ لا يجوز أنْ يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ويقع ذلك في عدة شروط هي : أن تقع في الابتداء[١] . كقوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ﴾[٢] ((كُسِرت إنَّ لأنها مبتدأة))[٣] . ويجب كسر همزة إن إذا وقعت تالية لموصول[٤] . كقوله تعالى : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾[٥] . فـ ((إنَّ وأسمها في صلة ما))[٦] . فتعين كسر همزة إنّ لوقوعها بعد ما الموصولة .

وتكسر همزة (إنَّ) إذا وقعت محكية بالقول ، أو حالاً ، أو صفةً أو وقعت بعد عامل عُلِّق باللام ، أو وقعت خبرًا عن اسم ذات[٧] . فمثال الأول : قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ ﴾[٨] ((إني) كسرت الألف لأن ما بعد القول مبتدأ))[٩] . ومثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾[١٠] . قال الكسائي : ((أي مجادلتهم الآن كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحق))[١١] . وجملة (وإنَّ فريقًا من المؤمنين لكارهون) في محل نصب من

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٤٠٤ ، وأوضح المسالك : ٢٩٢-٢٩٣ .
(٢) سورة البقرة : من الآية ١٢ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠/١ .
(٤) أوضح المسالك : ٢٩٣/١-٢٩٤ .
(٥) سورة القصص : من الآية ٧٦ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٦/٣ .
(٧) ينظر : إعراب الأصبهاني : ٣٢ ، وأوضح المسالك : ٢٩٤/١-٢٩٥ .
(٨) سورة البقرة : من الآية ٣٣ .
(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٤٤/١ .
(١٠) سورة الأنفال : الآية (٥-٦) .
(١١) معاني القرآن للكسائي : ١٥٢ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٩٠/٢ .

الكاف في أخرجك ، أي أخرجك في حالة كراهتهم[١] .

فوجب كسر همزة ((إنَّ)) لوقوعها في جملة في موضع الحال . ومثالها إذا وقعت خبرًا عن اسم ذات قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٢] ((وإنّ) تدخل على كل مبتدأ فتقول : إنّ زيدًا هو منطلق ثم تأتي بإنّ فتقول : إن زيدًا إنه منطلق))[٣] فـ ((إنَّ الثانية واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن الأولى))[٤] . فوجب هنا الكسر والتزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة[٥] .

- **شروط وجوب فتح همزة ((أَنَّ)) :**

يجب فتح همزة إنَّ إذا قُدرت بمصدر ووقعت في موضع فاعلة ومفعولة ومضافًا إليه[٦] . كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾[٧] . فـ ((أنّا في موضع رفع بيكفي))[٨] . فوجب فتح همزة (إنَّ) ؛ لأنها قدرت بمصدر ووقعت فاعلة . ((والتقدير : أو لم يكفهم إنزالنا))[٩] . أما مثالها إذا كانت مجرورة بالإضافة ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ

---

(١) ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٣/١٠٤ .
(٢) سورة الحج : من الآية ١٧ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٦٤ .
(٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٥/١١١ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١/٢٩٥ .
(٦) ينظر : المقتصد : ١/٤٢١ ، وأوضح المسالك : ١/٢٩٥ .
(٧) سورة العنكبوت : من الآية ٥١ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣/١٧٦ .
(٩) أوضح المسالك : ١/٢٩٥ .

لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[١] . فوجب فتح همزة (إنَّ) ؛ لأنها مضافة إلى ما وجمع بين ما وأن ومعناهما واحد فجاز ذلك لاختلاف اللفظين[٢] .

وكذلك يجب فتح همزة إنَّ في ستة مواضع أُخر هي : إذا وقعت في موضع نابت فيه عن الفاعل ، أو وقعت مبتدأ ، أو خبرًا عن اسم معنى ، أو مجرورة بالحرف ، أو معطوفة ، أو مبدلة[٣] . فمثال الأول : قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ ﴾[٤] . ((أَنَّه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله))[٥] . فلما وقعت في هذا الموضع وجب فتح همزتها . ومثالها إذا وقعت مبتدأ : قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ ﴾[٦] . فـ ((أَنَّ في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وإنْ كان لا يُجيز أنْ يكون أَنَّ في أول الكلام ولكن لما كان قبلها شيء صلح الابتداء بها))[٧] . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾[٨] ((قال الكسائي : لم يكسر أَنَّ لدخول اللام لأن اللام ليست لها . قال أبو جعفر : والأمرُ كما قال إنما اللام في جواب لولا))[٩] . ومثالها إذا وقعت في موضع المجرور بالحرف ، قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ ﴾[١٠] ((ولا يجوز نصب البر لأن الباء إنما تدخل في

---

(١) سورة الذاريات : من الآية ٢٣ .
(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٦١/٤-١٦٢ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك : ٢٩٥/١ .
(٤) سورة الجن : من الآية ١ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣١/٥ .
(٦) سورة فصلت : من الآية ٣٩ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٤/٤ .
(٨) سورة الصافات : الآية (١٤٣-١٤٤) .
(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٦/٣ . وينظر : معاني القرآن للكسائي : ٢٢٠ .
(١٠) سورة البقرة : من الآية ١٨٩ .

الخبر))[١] فوجب فتح همزة أن ؛ لأنها وقعت في موضع جر بالباء . ومثالها إذا كانت مبدلة قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾[٢] . فـ أَنَّ وما في حيزها بدل اشتمال من إحدى الطائفتين . فلذلك وجب فتح همزتها[٣] .

- **شروط جواز فتح أَنَّ وكسرها :**

أجاز النحاة في همزة إِنَّ الوجهين الفتح والكسر وذلك بشروط هي[٤] : أنْ تقع بعد فاء الجزاء ، وبعد إذا الفجائية ، أو تقع في موضع التعليل ، أو تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها ، أو تقع خبرًا عن قول ، أو مخبرًا عنها بقول والقائل واحد ، أو تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، أو تقع بعد لا جَرَمَ والغالب الفتح[٥] . فمثالها بعد فاء الجزاء قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[٦] فـ ((كسر الثانية لأنها بعد الفاء في جواب الشرط ... وفتحها على إضمار مبتدأ))[٧] . ((فالكسر على معنى فهو غفورٌ رحيمٌ ، والفتح على معنى فالغفران والرحمة : أي حاصلان))[٨] .

ومما جاء في التنزيل إذا وقعت في موضع التعليل،قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٩٨/١ .
(٢) سورة الأنفال : من الآية ٧ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٩٠/٢ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ١٠٤/٣ .
(٤) ينظر : الجنى الداني : ٤١٠ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١/(٢٩٥-٣٠١) .
(٦) سورة الأنعام : الآية ٥٤ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٢/٢ .
(٨) أوضح المسالك : ٢٩٦/١ .

نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾[١]. ((قرأ أبو جعفر ونافع والكسائي (أَنه هو البرُّ الرحيم)[٢] ، قال أبو جعفر : والكسر أبين ؛ لأنه إخبار بهذا فالأبلغ أَن يُبتدأ ، والفتح جائز ، ومعناه ندعوه ؛ لأنه وبأنه))[٣] فالفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف[٤] .

أما إذا وقعت بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، فيمثل لها بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ﴾[٥] . ((قراءة أبي عمرو وأبي جعفر والأعمش وحمزة والكسائي وقراءة عاصم ونافع (وإِنَّك)[٦] بكسر الهمزة . فالفتح على أنْ تكون (أنّ) اسمًا في موضع نصب عطفًا على (إِنَّ) والمعنى : وإِنَّ لك أَنَّك لا تظمأ فيها ، ويجوز أنْ يكون في موضع رفع عطفًا على الموضع ، والمعنى : ذلك أَنَّك لا تظمأ فيها ، والكسر على الاستئناف وعلى العطف على إِنَّ لك))[٧] ومُثِل لها عند وقوعها بعد ((لا جَرَمَ)) بقوله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ ﴾[٨] . قال الكسائي : ((في الإعراب لا صد ولا منع عن أنهم ... فحذف حرف الخفض فانتصب بتقدير حذف حرف الخفض))[٩] . ويرى الخليل وسيبويه أن جَرَمَ بمعنى حَقّ فأنَّ عندهما في موضع رفع وهذا قول الفراء ، ويرى أبو إسحاق أنها في موضع

---

(١) سورة الطور : الآية ٢٨ .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ١٤٧/٨ ، وتيسير الداني : ١٤١ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٧٤/٤ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٢٩٧/١ .
(٥) سورة طه : الآية (١١٨-١١٩) .
(٦) ينظر : كتاب السبعة لابن مجاهد : ٤٢٤ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٢/٣ .
(٨) سورة هود : الآية ٢٢ .
(٩) معاني القرآن للكسائي : ١٦١ .

نصب[١] .

– دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة :

١. شروط دخول اللام على اسم ((إنَّ)) ومعمول خبرها :

اشترط النحاة في دخول لام الابتداء على اسم إنَّ أن يتأخر عن الخبر[٢] . كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[٣] . فدخلت لام الابتداء على اسم إنَّ الذي هو عبرةً لتأخره عن الخبر ، أما شروط دخولها على معمول خبر ((إنَّ)) فهي : تقدمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالحًا للام[٤] . نحو : إنَّ زيدًا لعمرًا ضاربٌ . وإذا كان الخبر صالحًا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كما مثلنا ، وثانيها : دخول اللام على الخبر[٥] . كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[٦] . فقد دخلت اللام على خبر إنَّ وكُسِرت همزة إنَّ من أجل اللام ، حكى علي بن سليمان عن محمد بن يزيد أنه يجوز فتحها مع اللام ؛ لأنها زائدة ، أي دخولها كخروجها إلا أنها أفادت التوكيد[٧] . وثالثها : أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وروي أنَّ العرب يقولون : (إني لبحمد الله لصالح) وقد أجاز المبرد ذلك[٨] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٣٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٦٥/٢ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٣٠٣/١ ، وهمع الهوامع : ٤٤٣/١ .
(٣) سورة النازعات : من الآية ٢٦ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٣٠٢/١ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٢/١ .
(٦) سورة العاديات : الآية ١١ .
(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٤/٥ .
(٨) ينظر : أوضح المسالك : ٣٠٢/١ ، وهمع الهوامع : ٤٤٤/١ .

٢. شروط دخول لام الابتداء على خبر ((إنَّ)) :

وضع النحويون ثلاثةَ شروطٍ لدخول لام الابتداء على خبر إنَّ ، كونه مؤخرًا ، ومثبتًا ، وغير ماضٍ[١] . كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[٢] . فالجار والمجرور (على خلقٍ) خبر إنَّ أي على دين وقد دخلت عليه لام الابتداء المزحلقة[٣] . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾[٤] أي إن القرآن لشرف لك ولقومك فقوله : لذكرٌ خبر إن وقد دخلت عليه لام الابتداء المزحلقة[٥] . وقد أيد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ابن هشام في ذلك الأمر (دخول لام الابتداء على خبر إنَّ) مضيفًا أن هذه اللام هي لام الابتداء . ((تسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء ... وسميت بذلك ؛ لأن أصل (إنَّ زيدًا لقائمُ) لأن زيدًا قائمٌ ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون إنَّ ؛ لئلا يتقدم معمولها عليها ، وإنما لم ندع أن الأصل إنَّ لزيدًا قائمٌ ؛ لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول))[٦] .

---

(١) ينظر : شرح قطر الندى : ١٦٧ .

(٢) سورة القلم : الآية ٤ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥/٥ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ٢٣/٨ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية ٤٤ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٤/٤ .

(٦) شرح التصريح على التوضيح : ٣١١/١ .

– شروط العطف على اسم ((إنَّ)) :

أجاز النحاة رفع المعطوف على اسم إنَّ ، ولكن بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقًا ، خلافًا للكسائي ، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافًا للفراء[١] . كقوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[٢] . فقوله ((ورسولُهُ ، عطف على الموضع ، وإن شئت على المضمر كلاهما حَسَنٌ لأنه قد طال الكلام))[٣] . وذهب النحاة إلى إنَّ أَنَّ مثل إنَّ ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء إذا تقدمها عِلْمٌ أو معناه . فمعناه قوله تعالى : (وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أَنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله) . وخلاصة القول إنَّ رفع المعطوف على اسم إنَّ لا يتم إلا بشرطين ، الأول هو استكمال الخبر ، والثاني : كون العامل (أَنَّ ، أو إنَّ ، أو لكن)[٤] . ((ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تمسكًا بنحو))[٥] . قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[٦] ، قال الكسائي : ((والصابئون عطف على المضمر الذي في هادوا))[٧] . وجاز الرفع ؛ لأن الذين لا يبين فيه الإعراب[٨] . ((قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق يقول ... هذا خطأ من وجهين : أحدهما : أَنَّ المضمر المرفوع يُقبح العطف عليه حتى يؤكد ، والجهة الأخرى : أَنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى إنَّ الصابئين قد دخلوا في اليهودية وهذا محال ، وسبيل ما لا يتبين فيه الإعراب

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٤٢٩/١ ، وأوضح المسالك : ٣٠٦/١ .
(٢) سورة التوبة : من الآية ٣ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٩/٢ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٣٠٧/١ .
(٥) المصدر نفسه : ٣١٢/١ .
(٦) سورة المائدة : من الآية ٦٩ .
(٧) معاني القرآن للكسائي : ١٢٥ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٦/١ .
(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢١٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٧٦/١ .

وما يتبين فيه واحد))[١] ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[٢] برفع ((وملائكتُـهُ)) وهـو مـذهب الكسـائي وأجـاز الكسـائي علـى هـذا : إِنَّ زيـدًا وعمـرٌو منطلقان[٣] . ومنه قوله :

فمن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنــي وقيــارُ بها لغريــب[٤]

((الشاهد فيه قوله : (فإني وقيارُ لغريبُ) حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو قيارُ على اسم إِنَّ المنصوب الذي هو ياء المتكلم ، قبل أنْ يُجاء بخبر إِنَّ الذي هو قوله : لغريبُ وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائي فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إِنّ قبل استكمال الخبر))[٥] .

- **شروط تخفيف ((أَنَّ)) المفتوحة :**

اشترط النحاة في تخفيف أَنَّ المفتوحة أنْ يكون اسمها مضمرًا ، وأنْ يكون خبرها جملة ، اسمية أو فعلية ، ويجب الفصل بين أَنَّ المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي هي : (لا ، ولم ، ولن ، وقد ، وسوف ، والسين)[٦] . ومثال الخبر الواقع جملة اسمية

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٦/١ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٥٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ٢١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٢٢/٣ .

(٤) هذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس المبرد في الكامل : ٢٥٣/١ ، ونسبها إلى ضابئ بن الحارث البرجمي ، وهو في أوضح المسالك : ٣١٢/١ .

(٥) أوضح المسالك : ٣١٢/١ .

(٦) ينظر : المقتصد : ٤٢٦/١ ، وأوضح المسالك : ١/(٣٢١-٣٢٣) .

قولـــه تعـــالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[١] . ((مـــذهب الخليـــل وسيبويه أَنَّ ((أنْ)) هذه مخففة من الثقيلة والمعنى : أَنه الحمدُ لله))[٢] . ومثال الخبر إذا كـان جملـة فعليـة فعلهـا جامـد ، قولـه تعـالى : ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[٣] . ((بمعنى وأَنـه أيضًا أي يجازى إنسانٌ إلا بما عمل))[٤] . ومنه قول الشاعر :

أضْعَفَ وجدي وزاد في سقمي أنْ لستُ أشكو الهوى إلى أحدِ[٥]

أمـا مجـيء الخبـر جملـة دعائيـة فيمثـل لهـا بقولـه تعـالى : ﴿ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا ﴾[٦] . فقد جاء الخبر جملة دعائية ولم يُفصل بين أنْ وخبرها بفاصل[٧] . ((وحكى الكسائي عن العرب : باركك اللهُ وبارك فيك))[٨] .

أما حروف النفي (لا ، ولن ، ولم) فيفصل بها بين أَنْ المخففة وبين خبرها كقوله تعـالى : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾[٩] . فهـي قـراءة أهـالي العـراق إلا عاصـمًا برفـع النون ، والباقون بنصب النون من قرأَ تكونَ ، ومَنْ قرأَ : تكونُ ، على أنْ تكون أَنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أي أنـه ، ولا نـافي ، وتكون : تامة ، وفتنةٌ :

---

(١) سورة يونس : من الآية ١٠ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٤١/٢ ، وينظر : الكتاب : ١٦٣/٣ .
(٣) سورة النجم : الآية ٣٩ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٦/٤ .
(٥) البيت لأبي مرة المكي في أوضح المسالك : ٣٢٣/١ .
(٦) سورة النمل : من الآية ٨ .
(٧) ينظر : أوضح المسالك : ٣٢٣/١ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٦/٣ .
(٩) سورة المائدة : من الآية ٧١ .

فاعلها والجملة خبر أَن[١] . قال النحاس : ((وإنما صار الرفع أجود لأن حسبتُ وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيءٌ ثابت))[٢] .

أما الفصل بـ ((لن)) فمثاله قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾[٣] . وأَنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، وقوله تعالى : (يقدر عليه أحد) خبر إذ خبر جل ثناؤه بجهل الكافر[٤] . ففصل بين أَنْ المخففة وخبرها الجملة الفعلية بـ (لن) .

- **ثانيًا : ((لا)) النافية للجنس :**
- **عملها وشروطه :**

تعمل لا النافية للجنس عمل إِنَّ وقد أورد سيبويه أَنَّ ((لا ، تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إِنَّ لما بعدها ... ولا تعمل إلا في نكرة ... وأعلم أَنَّك لا تفصل بين لا وبين المنفي))[٥] . ومن الواضح من قول سيبويه : لا تعمل إلا في نكرة وأعلم أَنَّك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي . أَنَّ لا النافية للجنس لا تعمل عمل إِنَّ إلا بالشروط المذكورة ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[٦] . فقوله تعالى : ((لا ريب فيه) نصب (ريب) لأن (لا) عند البصريين مضارعة لأنّ فنصبوا بها وأنّ (لا) لم تعمل إلا في نكرة لأنها جواب نكرة فيها معنى (مِنْ) بنيت مع النكرة فصُيِّرا شيئًا واحدًا))[٧] .

---

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٠١/١ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٥٤١/١ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٦/١ .
(٣) سورة البلد : الآية ٥ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٤٢/٥ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ٣٢١/٨ .
(٥) الكتاب : ٢٧٤/٢-٢٧٦ .
(٦) سورة البقرة : من الآية ٢ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤/١ .

– ثالثًا : الحروف المشبهة بـ (ليس) وشروط عملها (ما – لا – لات – إنْ) :

١. شروط إعمال ((ما)) عمل ليس :

اختلف النحاة في إعمال ما عمل ليس فيقول سيبويه : ((هذا باب ما جرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصلهِ ، وذلك الحرف (ما) تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقًا ، أما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهَلْ ، أي : لا يعملونها في شيء ؛ وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كليس ، ولا يكون فيها إضمار))[١] . زد على ذلك أَنَّ (ما) النافية حرف غير مختص وإن الأصل في كل حرف لا يختص أَنْ لا يعمل فلذلك أهملوها[٢] . ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشرط اجتماع أمور أربعة :

الأول : أَنْ لا تقترن (ما) بأَن الزائدة .

والثاني : أَنْ لا يقترن خبرها بإلا .

والثالث : أَنْ لا يتقدم خبرها ولو ظرفًا على اسمها .

والرابع : أَنْ لا يتقدم معمول خبرها على اسمها[٣] .

فالمستوفية للشروط يُمثَّلُ لها بقوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٤] . وقوله تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٥] . ((ولم يقع في القرآن الكريم إعمال (ما) صريحًا في غير هاتين الآيتين))[٦] . ففي الآية الأولى : ((شُبهت (ما) بليس عند الخليل وسيبويه إذا كان

---

(١) الكتاب : ٥٧/١ ، وينظر : الخصائص : ١٠/٢ .

(٢) ينظر : كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب : ١٤٣ .

(٣) ينظر : شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية : ١٦٤ .

(٤) سورة يوسف : من الآية ٣١ .

(٥) سورة المجادلة : من الآية ٢ .

(٦) شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية : ١٦٥ .

الكلام مرتبًا))[١] . وقوله مرتبًا أي أن لا يتقدم خبرها على اسمها .

أما قوله تعالى : (ما هُنَّ أمهاتِهِم) ((خبر (ما) شبهت بليس))[٢] . ورواها المفضل عن عاصم بالرفع (ما هُنَّ أمهاتُهُم) والوجه أنه على لغة بني تميم ؛ لأنهم لا يعملون (ما) عمل ليس ، وإنْ كانت تفيد ما تفيده ليس من نفي ما في الحال ؛ لأن القياس يقتضي أَنْ لا يؤثر النفي في تغيير الكلام ، كما لا يؤثر الاستفهام فيه لاشتراكهما في أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما غيرُ موجبٍ ، فإذا لم تعمل (ما) كان ما بعدها على الابتداء والخبر ، فقوله : (هنَّ) مبتدأ ، و(أمهاتُهُم) خبرُهُ . وقرأ الباقون (ما هُنَّ أمهاتِهِم) بكسر التاء والوجه أن (أمهاتِهِم) نصبٌ ؛ لأن (ما) على هذه القراءة تعمل عمل ليس على لغة أهل الحجاز فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ؛ لأنها تُشبه ليس[٣] .

وبالوقوف على ما سبق نجد أَنَّ أهل الحجاز لا يعملون (ما) عمل ليس إعمالاً مطلقًا ، بل مقيدًا بشروط وهو مذهب البصريين ، وقد وافق أبو جعفر البصريين في ذلك .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠١/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٨/٤ .

(٣) ينظر : الموضح في وجوه القراءات وعللها : ١٢٥٤ . ورصف المباني في شرح حروف المعاني : ٣١٠-٣١١ .

٢. شروط إعمال ((لاتَ)) عمل ليس :

ألحقها النحاة بـ ((ليس)) وأوردوا أصلها ، وما يشترط لإعمالها عمل ليس فهي حرف نفي أصله (لا) ثم زيدت عليها التاء وعملُها واجبٌ وله شرطان : كون معموليها اسمي زمان ، وحذف أحدهما ، والغالب كونه المرفوع[١] . نحو قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٢] . ((لاتَ مشبهة بليس والاسم فيها مضمر أي ليست أحياننا حينَ مناصٍ))[٣]. ((فمعنى لات : توكيد النفي واسمها ضمير مستتر يدل على الزمان كما هو مذهب جمهور النحاة))[٤] .

٢. شروط إعمال ((إنْ)) عمل ليس :

أجاز بعض النحاة وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي (٣٧٧هـ) وابن جني وابن مالك إعمال ((إنْ)) عمل ليس فهي تعمل عند (أهل العالية)[٥] . بشرط ترتيب وعدم نقضٍ[٦] . كقراءة[٧] : سعيد بن جبير (٩٥هـ) : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[٨] . ((بتخفيف إِنْ كَسَرَها لالتقاء الساكنين))[٩] . ((قال أبو جعفر :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٥٧/١ ، وأوضح المسالك : ٢٥٣/١ .
(٢) سورة ص : من الآية ٣ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٣/٣ .
(٤) جذور التحليل النحوي : ٢٠٢ .
(٥) العالية تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة ((ينظر)) : المغرب في ترتيب المعرب : ٨١/٢ .
(٦) ينظر : همع الهوامع : ٣٩٤/١ .
(٧) ينظر : مختصر ابن خالويه : ٥٣ ، والإتقان في علوم القرآن : ٢٠٠/٢ .
(٨) سورة الأعراف : من الآية ١٩٤ .
(٩) معاني القرآن للكسائي : ١٥٠ .

وهذه القراءة لا ينبغي أَنْ يُقرأ بها من ثلاث جهات ، أحداها : أنها مخالفة للسواد ، والثانية : أَنَّ سيبويه يختار الرفع في خبر إِنْ إذا كانت بمعنى ما ... ؛ لأن عمل ((ما)) ضعيف و((إِنْ)) بمعناها فهي أضعف منها ، والجهة الثالثة : أَنَّ الكسائي زعم أَنَّ إِنْ لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى ما إلا أَنْ يكون بعدها إيجاب))[١] . كقوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾[٢] . ((أي ما الكافرون في ظنهم أي عبادتهم غير الله (جل وعز) ينفعهم إلاَّ في غرور))[٣] .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٨٤-٨٥ .
(٢) سورة الملك : من الآية ٢٠ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤/٣١٠ .

- **شروط الجار والمجرور :**

لابد للجار والمجرور من التعلق بفعل أو معناه ، أي معنى الفعل من مصدر ، أو صفة ، أو اسم فاعل[١] . وقد اجتمع الفعل وما في معناه في قوله تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧ ﴾[٢] . ((فعليهم الأول متعلق بالفعل وهو أنعمت ومحله النصب ، وعليهم الثاني متعلق بما في معنى الفعل وهو المغضوب ومحله الرفع على النيابة عن الفاعل))[٣] .

جاء في إعراب النحاس : قوله تعالى : ((عليهم في موضع رفع لأنه اسم ما لم يُسمّ فاعله))[٤] . فقد تعلق الجار والمجرور بما في معنى الفعل وهو اسم الفاعل الذي هو قوله تعالى : (المغضوب) .

- **الاشتراط في عملِ بعض الحروف الجارة :**

لحرف الجر آثار منها أنه إذا دخل على (ما) الاستفهامية أُشترط حذف ألفها في غير الوقف[٥] . نحو : قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[٦] . فقوله : (عم) مركب من كلمتين هما حرف (عن) الجار و(ما) التي هي اسم استفهام بمعنى : أي شيء ويتعلق (عم) بالفعل يتساءلون فهذا مركب وأصل ترتيبه يتساءلون (عن ما) فقدم اسم الاستفهام ؛ لأنه لا يقع إلا في صدر الكلام المستفهم به وقد جرى الاستعمال الفصيح على أن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر يُحذف الألف المختومة هي به

---

(١) ينظر : التعليق وكشف النقاب : ٥٣ .
(٢) سورة الفاتحة : الآية ٧ .
(٣) التعليق وكشف النقاب : ٥٣ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢١/١ .
(٥) ينظر : النحو الوافي : ٣٣٧/٢ .
(٦) النبأ : ١ .

تفرقةً بينها وبين (ما) الموصولة[١] .

ويقول ابن جني في قراءة من قرأ قوله تعالى : (عما يتساءلون) بإثبات الألف في غير الوقف أو الضرورة[٢] . ما نصه : ((هذا أضعف اللغتين ؛ أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر))[٣] .

- **شروط عمل رُبَّ :**

اشترط النحاة في (رُبَّ) أنْ لا تجر إلا النكرة[٤].وهي حرف جر عند البصريين[٥] .

وقد ترد للتكثير[٦] . كقوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[٧] . ((وزعم الأخفش أنه يجوز أن تكون (ما) في موضع خفض على أنها نكرة أي : رُبَّ شيءٍ أو رُبَّ ودٍ))[٨] . فقد وردت (رُبَّ) في الآية الكريمة وهي تجر (ما) على أنها نكرة والتقدير : (رُبَّ شيءٍ أو رُبَّ ودٍ) .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/٥ . والتحرير والتنوير : ٢٨٥/٢٧ .

(٢) قراءة عكرمة وعيسى ، ينظر : روح المعاني : ٢٢٩/٢٢ ، وموصل الطلاب إلى القواعد والإعراب : ١٤٩/١ .

(٣) المحتسب : ٣٤٧/٢ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٤٤٨ ، ومغني اللبيب : ١٥٦/١ ، وهمع الهوامع : ٣٤٩/٢ ، والمنهاج في القواعد والإعراب : ٢٤٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٨/٢ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ٣٤٨/٢ .

(٧) سورة الحجر : الآية ٢ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٦/٢-٢٣٧ .

- **شروط عمل حتى :**

اشترط النحاة في حتى الجارة أَنْ يكون معناها انتهاء الغاية ، وأن يكون مجرورها اسمًا صريحًا نحو قولك : (أكلت السمكة حتى رأسِها)[١] . وذهب الفراء إلى أنها تخفض لنيابتها عن إلى وربما أظهروا إلى بعدها . قالوا : (جاء الخير حتى إلينا) جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما[٢] . وتنفرد حتى بأنها لا تجر إلا الظاهر[٣] . كقوله تعالى : ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٥٤﴾ ﴾[٤] . قال النحاس : ((إلى حين ما يأتيهم ما وُعِدوا به من العذاب))[٥] . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾ ﴾[٦] . ((أي إلى الموت))[٧] .

- **شروط مِنْ الزائدة :**

لا تزاد ((مِنْ)) عند النحاة إلا بشرط[٨] :

أنْ يكون ما قبلها غير موجب ، ونعني بغير الموجب ، النفي ، والنهي ، والاستفهام[٩] . فالنفي ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[١٠] . قرأ الكسائي : بخفض الراء وكسر

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٥٤٢-٥٤٣ ، وأوضح المسالك : ٣/٣٨-٣٩ .
(٢) ينظر : الجنى الداني : ٥٤٢ .
(٣) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٢/٢٢٦ .
(٤) سورة المؤمنون : الآية ٥٤ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٨٢ .
(٦) سورة الصافات : الآية ١٧٤ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٠١ .
(٨) ينظر : الكتاب : ٢/٣١٥ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٣١٥-٣١٦ ، والجنى الداني : ٣١٧ .
(١٠) سورة الأعراف : من الآية ٥٩ .

الهاء ، وقرأ الباقون برفع الراء وضم الهاء[١] . ((قال أبو جعفر : والرفع من جهتين : إحداها : أنْ يكون غير في موضع إلاَّ فتقول : ما لكم من إلهٍ إلاَّ الله ، وما لكم إلهٌ غيرُ الله ، فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض ، لا يجوز : ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٍ لأن من لا يكون إلا في الواجب . قال سيبويه : لأن على وعن لا يُفعل بهما ذلك أي لا يزادان البته ثم قال : ولا مِنْ في الواجب ، والوجه الآخر في الرفع أَنْ يكون نعتًا على الموضع أي ما لكم إلهٌ غيرُهُ ، والخفض على اللفظ))[٢] . ولا تزاد في الإيجاب إلا في تمييز كم الخبرية إذا كان مفصولاً منها بفعل متعد لم يستوف مفعوله فتجيء (من) وجوبًا ؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي[٣] . كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴾[٤] فـ ((كم في موضع نصب بقصمنا ، من قريةٍ لو حُذفت مِنْ لجاز الخفض لأن كم هاهنا للخبر))[٥] . فـ (مِنْ) زائدة (وقريةٍ) تمييز كم الخبرية .

---

(١) تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع : ٦٢٢ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٥٩ .
(٣) ينظر : النحو الوافي : ٢/٣٦٠ .
(٤) الأنبياء : ١١ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٤/٤٧ .

- **شروط عمل الواو :**

اشترط النحاة في الواو الجارة : أنها لا تجر إلا الظاهر ، ولا تختص إلا في القسم ، ولا يجوز ذكر القسم معها[١] . كقوله تعالى : ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٍ ۝٢﴾[٢] فقوله تعالى : (والفجرِ) . ((خفض بواو القسم ... وليالٍ عطف والأصل فيها ليالي))[٣] فقد جاء الواو للقسم مع عدم ذكر القسم معه وجر (الفجرِ) وهو اسم ظاهر .

- **شروط عمل التاء :**

اشترط النحاة في التاء الجارة : أنها لا تجر إلا الظاهر دون المضمر ، ولا تختص إلا في القسم ، ولا يجوز ذكر القسم معها ، ولا تجر إلّا لفظ الجلالة[٤] . كقوله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ مِّن قَبۡلِكَ ﴾[٥] . قال النحاس : ((التاء بدل من الواو وإنما يقال : تالله إذا كان في الكلام معنى التعجب))[٦] فقد عملت (التاء) كما عملت (الواو) في القسم وجرت لفظ الجلالة الله لتوفر الشروط المذكورة آنفًا .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١١/٣ ، والجنى الداني : ١٥٤ ، وشرح ابن عقيل : ١٢/٣ .
(٢) سورة الفجر : الآية (١-٢) .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٥/٥ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١١/٣ ، والجنى الداني : ١٥٤ .
(٥) سورة النحل : من الآية ٦٣ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٤/٢ .

- **أَنْ بين الإهمال والإعمال وشرطها :**

ذكر النحاة أَنَّ (أنْ) تكون مهملة بشرط : إذا وقعت بعد عِلْمٍ ونحوه مما يدل على اليقين ، ويجب رفع الفعل بعدها ، وتكون (أنْ) مخففة من الثقيلة[١] . وقد أشار المبرد إلى هذا الموضع بقوله : ((لو قلت : أعلم أنْ تقومَ يا فتى لم يجز ؛ لأنَّ هذا شيءٌ ثابت في علمِك))[٢] . ومنه قوله عز وجل : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[٣] . على قراءة من رفع تكون[٤] . قال أبو جعفر : ((الرفع أجود لأن حسبتُ وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيءُ ثابت ، وإنما يجوز النصب على أنْ تجعلهن بمنزلة خشيت وخفت))[٥] . وأيد ذلك الباقولي (٥٤٣هـ) بقوله : ((والرفع على أنَّ أنْ مخففة من الثقيلة))[٦] . وجاء في التبيان ((ويقرأ بالرفع على أنَّ أنْ المخففة من الثقيلة وخبرها محذوف وجاز ذلك لما فصلت (لا) بينها وبين الفعل ، وحسبوا على هذا بمعنى علموا))[٧] . ووافقهم في ذلك الشيخ زكريا الأنصاري[٨] . ومن هذا يتضح أن المعربين قد أقروا هذا الشرط والتزموا به .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٢١٧ ، وجامع الدروس العربية : ٢٧٧ .

(٢) المقتضب : ٣٠/٢ .

(٣) سورة المائدة : من الآية ٧١ .

(٤) رفع بصري – غير أيوب ، وسهل ، ينظر : المنتهى : ٣٥٧ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٧/١ ، وينظر : المديد في تفسير القرآن المجيد : ٢٨١/٢ .

(٦) إعراب القرآن وعلل القراءات : ١٨٥ .

(٧) التبيان : ٣٠٦/١ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن العظيم : ١٥٩ .

– أحكام ((أنْ)) المصدرية من حيث الإظهار والإضمار :

أولاً : شروط إظهار ((أنْ)) وجوبًا :

أوجب النحاة إظهار أنْ وذلك بشرط : إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية[١] . كقوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[٢] فالفعل ((يكون)) منصوب بأن[٣] . ومنه قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[٤] ((أي لأن يعلم))[٥] . يتبين لنا من إعراب الآيتين أنَّ أبا جعفر قد سار على نهج النحاة الذين اشترطوا هذا الشرط لإظهار أنْ وجوبًا ، فقد تبنى شرط إظهارها ، وهو إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية .

ثانيًا : شروط جواز إظهار ((أَنْ)) وإضمارها :

أجاز النحاة إظهار ((أنْ)) وإضمارها وذلك بشرط[٦] :

إذا وقعت بعد لام الجر ، ولم يقترن الفعل بلا النافية ، ولم تسبق بكون ناقص ماضٍ منفي[٧] . نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٨] . ((قال أبو جعفر : وسمعت أبا الحسن بن كيسان يقول : هي لام الخفض))[٩] فأُضمرت (أنْ) ؛ لأنها وقعت بعد لام الجر، ولم تُسبق بكون ناقص ماضٍ منفي والفعل معها لم يقترن بلا النافية.

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢٥٧/٣ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٥٠ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٥/١ .

(٤) سورة الحديد : من الآية ٢٩ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٥/٤ .

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ٣١٥ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٥ ، والنحو الوافي : ٢١٦/٤ .

(٨) سورة الأنعام : من الآية ٧١ .

(٩) إعراب القرآن للنحاس : ١٦/٢ .

- **شروط عمل ((إذن)) :**

ذهب أكثر النحويين إلى أَنَّ ((إذن)) حرف ينصب المضارع بثلاثةِ شروط ، ومنهم من جعلها أربعة كابن يعيش في شرح المفصل ، وبعضهم فصَّل الشروط فجعلها خمسة ، كالعكبري في اللباب ، والسيوطي في الأشباه والنظائر[١] . ومن هذه الشروط : أنْ تقع في صدر جملتها إلا إذا سبقها واو أو فاء فيجوز النصب[٢] . كقوله تعالى : ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ﴾[٣] . وهي قراءة ابن مسعود[٤] .

جاء في إعراب النحاس : ((إذن في عوامل الأفعال بمنزلة أظن في عوامل الأسماء أي تلغى إذا لم يكن الكلام معتمدًا عليها فإذا كانت في أول الكلام وكان الذي بعدها مستقبلًا نَصَبَتْ لا غير ، وإنْ كان قبلها فاء أو واو جاء الرفع والنصب فالرفع على أنْ تكون الفاء ملصقة بالفعل والنصب على أنْ تكون الفاء ملصقة بإذن))[٥] .

- **الأدوات التي يُنصب بعدها الفعل المضارع بأنْ مضمرة وجوبًا :**

أولاً : حتى .

ثانيًا : لام الجحود .

ثالثًا : فاء السببية .

رابعًا : واو المعية .

خامسًا : أو .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢/(١٠-١٣) ، واللباب : ٣٤١ ، وشرح المفصل : ١٠٥-١٠٦ ، والأشباه والنظائر : ٢/(١١٧-١١٩) .

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٤٧/٤ ، والنحو الوافي : ٢٣٤/٤ .

(٣) سورة النساء : من الآية ٥٣ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٨٢/٢ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٩/١ .

أولاً : حتى :

اشترط النحاة في الفعل المنصوب بعد حتى أَنْ يكون مستقبلاً إما باعتبار زمن التكلم بما قبلها وهو المستقبل الحقيقي[١] . كقوله تعالى : ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾[٢] . فتفيءَ مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال ، والنصب في هذه الحالة واجب . أو مؤول بالمستقبل . ومنه قراءة غير نافع[٣] : ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[٤] . ففي نصبهم ما بعد حتى : ((على إضمار (أنْ) إنما حذفوا أنْ لأنهم علموا أنّ (حتى) من عوامل الأسماء))[٥] والفعل يقول مؤول بالمستقبل .

ثانيًا : لام الجحود :

ينصب الفعل المضارع بعد لام الجحود بشرط : أنْ تُسبق بنفي ، وأن لا ينتقض النفي بعدها بشيءٍ[٦] .

وقد اختلف النحويون في عامل نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود ، فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع يُنصب بأن واجبة الإضمار بعد لام الجحود ؛ وذلك لأن لام الجر تختص بالأسماء ، فلذا وجب في الفعل المضارع نصبه بأن مضمرة لتكون هي والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام[٧] . وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ طه ۝١ مَآ

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢٦١/٣ ، والنحو الوافي : ٢٥٩/٤ .
(٢) سورة الحجرات : من الآية ٩ .
(٣) المبسوط في القراءات العشر : ١٤٦ .
(٤) سورة البقرة : من الآية ٢١٤ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٧ .
(٦) ينظر : النحو الوافي : (٢٤٠-٢٤٥) .
(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٣٧/٢ .

أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾﴾[١] . ((بعض النحويين يقول هذه لام النفي ، وبعضهم يقول لام الجحود . قال أبو جعفر : وسمعت أبا الحسن بن كيسان يقول في مثلها : إنها لام الخفض . والمعنى عندهُ : ما أنزلنا عليك القرآن للشقاء))[٢] ؛ لذا وجب نصب الفعل بعد هذه اللام بأن مضمرة لتكون هي والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام .

ثالثًا : فاء السببية :

يشترط لعمل فاء السببية أن تُسبق بنفي محض ، أو طلب محض[٣] . كقوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾[٤] . ((وحذفت النون ؛ لأنه جواب النفي))[٥] . وهي قراءة الجمهور بحذف النون منصوبًا في جواب النفي ، وهو على أحد معنيي النصب ، فالمعنى : انتفى القضاء عليهم فانتفى مسببهُ . أي لا يقضى عليهم ولا يموتون ، كقولك : ما تأتينا فتحدثنا ، أي : ما يكون حديث انتفى الإتيان فانتفى الحديث ، ولا يصح أن يكون على المعنى الثاني من معنى النصب لأن المعنى ما تأتينا محدثًا إنما تأتي ولا تحدث ، وليس المعنى هنا ، لا يقضى عليهم ميِّتين إنما يقضى عليهم ولا يموتون . وقرأ الحسن (١١٠هـ) وعيسى (٢٢٠هـ) : (فيموتون) بالنون ، وجهها : أنْ تكون معطوفة على (لا يقضى) وهي قراءة ضعيفة[٦] . أما الطلب فيشمل ثمانية أشياء وقد تعرض لذكرها جلُّ النحويين[٧] . ومنها :

---

(١) سورة طه : الآية (١-٢) .
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢/٣ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك : ١٥٥/٤ .
(٤) سورة فاطر : من الآية ٣٦ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٤/٣ .
(٦) ينظر : تفسير البحر المحيط : ٣٠١/٧ .
(٧) ينظر : الكتاب : ٣/(٣٥-٣٨) ، والمقتضب : ١٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ .

١. **الأمر** : ويقصد به الأمر بفعل الأمر ، والمضارع المقرون بلام الأمر ، والأمر يكون بطلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، فينظر الآمر لنفسه على أنه أعلى منزلة ممن يخاطبه[١] . كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ ﴾[٢] فقوله تعالى : (فلا يؤمنوا) ((ليس بدعاء على قول محمد بن يزيد ... وأجاز الأخفش والفراء أنْ يكون جوابًا وأنشد الفراء))[٣] . قول الشاعر :

يا ناقُ سيري عنقًا فسيحًا إلى سليمان فنستريحا[٤]

((فعلى هذا حُذِفت النون لأنه منصوب))[٥] والشاهد في البيت : قوله فنستريحا حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الأمر[٦] .

٢. **النهي** : هو طلب ترك الفعل والكف على وجه الاستعلاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖ ﴾[٧] فقوله : (فيسحتكم بعذاب) . ((جواب النهي))[٨] . الفاء : فاء السببية ، ويسحتكم مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء

---

(١) ينظر : علم المعاني : ٧١ ، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ١٨٤ .
(٢) سورة يونس : من الآية ٨٨ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٦/٢ .
(٤) البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، كما هو منسوب في جميع كتب النحو التي ذكرت هذا الشاهد ، فهو في الكتاب : ٣٥/٣ ، والمقتضب : ١٤/٢ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٦/٢ .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٢/٤ .
(٧) سورة طه : من الآية ٦١ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠/٣ .

السببية المسبوق بالنهي .

٣. **الاستفهام** : ((وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل بأداة مخصوصة))[١] . كقوله تعالى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾[٢] . قوله : (فيشفعوا) ، ((نصب لأنه جواب الاستفهام))[٣] . ومنه قوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ ﴾[٤] . ((ومن قرأ (فيضاعَفَه)[٥] جعله جواب الاستفهام فنصبهُ بإضمار أنْ))[٦] . فمن ذلك يتبين لنا أَنَّ أبا جعفر قد وافق النحاة في هذا الشرط .

٤. **التمني** : وهو طلب أمر محبوب سواء أكان تحققه ممكنًا أم غير ممكن ولا يصح أنْ يكون في أمر محتوم الوقوع[٧] . كقوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٨] . فقوله تعالى : ((فأفوزَ فوزًا عظيمًا) جواب التمني))[٩] . والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء .

---

(١) مفتاح العلوم : ٣٠٨ ، وينظر : تحقيقات نحوية : ٥٨ ، وفي البلاغة العربية : ٨٧ .
(٢) سورة الأعراف : من الآية ٥٣ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥٦/٢ .
(٤) سورة الحديد : من الآية ١١ .
(٥) قراءة عاصم ينظر : المبسوط في القراءات العشر : ١٤٧ ، وتفسير البحر المحيط : ٢١٩/٨ ، والنشر في القراءات العشر : ٢٦٠/٢ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٦/٤ .
(٧) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية : ٤١٨ ، والنحو الوافي : ٢٧٨/٤-٢٧٩ ، والبلاغة فنونها وأفنانها : ١٥٦ ، وفن البلاغة : ١٤٦ ، وجواهر البلاغة : ١٠٧ .
(٨) سورة النساء : من الآية ٧٣ .
(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٥/١ .

٥. **الترجـــي** : ((وهـو ترقـب حصـول الشـيء))[١] . كقولـه تعـالى : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾[٢] . ثم قال : ﴿ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾[٣] . قولـه : فـأطلعَ عطف على أبلغُ بقراءة الرفع ، أما بالنصب[٤] . فهي على الجواب ومعنى النصب خلاف الرفع ؛ لأن معنى النصب متى بلغتُ الأسباب أطلعت[٥] .

٦. **التحضيض** : ((وهو طلب برفق))[٦] نحو : هلا بذلت المعروف فتجدَ جزاءه ، وقوله تعـالى : ﴿ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرٗا ﴾[٧] . ((أي هـلا))[٨] . فنصـب يكونَ لوقوعهِ في جواب التحضيض . ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ ﴾[٩] . ((فنتبع جواب (لولا) أي هلا))[١٠] .

---

(١) البلاغة فنونها وأفنانها : ١٥٦ .
(٢) سورة غافر : من الآية ٣٦ .
(٣) سورة غافر : من الآية ٣٧ .
(٤) ينظـر : تفسـير البحـر المحـيط : ٤٤٦/٧ ، وإبـراز المعـاني : ٦٧١/٢ ، وحجـة القـراءات : ٦٣١/١ ، وتفسير الجلالين : ٦٢٢/١ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٥/٤ .
(٦) معجم المصطلحات البلاغية : ١١٢ .
(٧) سورة الفرقان : من الآية ٧ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٦/٣ .
(٩) سورة القصص : من الآية ٤٧ .
(١٠) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٣/٣ .

رابعًا : واو المعية :

اشترط النحاة في نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد واو المعية : أنْ تسبق بنفي محض ، أو طلب محض . بمعنى أنّ المواضع التي يُنصب فيها المضارع بإضمار أنْ وجوبًا بعد الفاء يُنصب فيها كلها بـ أنْ مضمرة وجوبًا بعد الواو إذا قُصد بها المصاحبة[١] . ومثال النفي المحض ، قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٢] . فقوله : (ويعلمَ الصابرين) : ((جواب النفي وهو عند الخليل منصوب بإضمار أنْ ، وقال الكوفيون هو منصوب على الصرف ، فيقال لهم ليس يخلو الصرف من أنْ يكون شيئًا لغير علة أو لعلة فلِعلّة نُصِبَ ولا معنى لذكر الصرف))[٣] .

النهي : كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[٤].

فقوله تعالى : ((ولا تلبسوا نهي فلذلك حُذِفت منه النون ... (وتكتموا) عطف على (تشتروا) وإن شئت كان جوابًا للنهي في موضع نصب على إضمار أنْ عند البصريين ، والتقدير : لا يكن منكم أنْ تشتروا وتكتموا))[٥] .

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[٦]

((الشاهد فيه : قوله وتأتيَ حيث نصب الفعل المضارع – وهو قوله تأتيَ – بعد واو

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤١/٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٤/٤ .
(٢) سورة آل عمران : من الآية ١٤٢ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٢/١ .
(٤) سورة البقرة : الآية ٤٢ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٤٩/١-٥٠ .
(٦) ديوانه : ٤٠٤ .

المعية في جواب النهي ، بأن مضمرة وجوبًا))[١] .

ومثال الطلب بعد الواو :

التمني : نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[٢] . في قراءة من نصب[٣] . ((النصب بالواو على أنه جواب التمني وكذا بالفاء))[٤] .

خامسًا : ((أو)) الناصبة :

ذكر النحاة أنَّ ((أو)) ينصب المضارع بعدها بإضمار ((أنْ)) فيكون معناها معنى ((إلا)) مع ((أنْ)) نحو قولك : لألزمنك أو تقضيني حقي ؛ أي إلاّ أنْ تقضيني حقي ، وهذا المعنى هو ما ذهب إليه سيبويه[٥] . واستشهد على هذا المعنى بقول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزتُ قناة قومٍ كسرت كعوبها أو تستقيما[٦]

((الشاهد فيه قوله أو تستقيما حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى إلاّ))[٧] .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١٦/٤ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية ٢٧ .

(٣) وهي قراءة حمزة وحفص وعاصم ، ينظر : المبسوط في القراءات العشر : ١٩٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٧/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤٧/٣ .

(٦) البيت من شواهد سيبويه : ٤٨/٣ ، والمقتضب : ٢٩/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل : ٩/٤ .

وفي مصحف أُبي بن كعب (٣٣هـ)[١] : ﴿نُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾[٢] . ((على معنى إلا أن يسلموا وحتى يسلموا))[٣] .

(١) قرأ ابن مسعود وأُبي بن كعب (تقاتلونهم أو يسلموا) ينظر : مختصر ابن خالويه : ١٤٣ .
(٢) سورة الفتح : من الآية ١٦ .
(٣) المقتضب : ٢٨/٢ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٣٣/٤ .

- **توطئة :**

تضمنت كتب النحاة القدماء والمتأخرين شروطًا نحوية كثيرة في أبواب النحو المختلفة تشير إلى آراء النحاة ووجهات نظرهم في كثير من المسائل ، كلٌ حسب تخريجه ، وحدود تفسيراته للمسألة[١] . إذ إنَّ لكل مؤلف أسلوبه الخاص في التعبير عن آرائه وفي عرض مادته وتوضيحها للقراء مبنيًا على ما وصل إليه من ثقافة لغوية وأدبية[٢] ، وإنَّ أكثر المسائل النحوية تخضع لاشتراطات النحاة التي تسعى إلى تحديد الوجه النحوي ، وهي بدورها تأخذ نصيبها من تحليل وتعليل وتفسير وإيضاح[٣] .

وسأبين في هذا الفصل توجيه القواعد والأحكام النحوية بوجود الشروط ، لمجموعة من المسائل في أبواب نحوية متفرقة اشترط فيها النحاة ووجهها النحاس من خلال إعراب الشواهد القرآنية ، ومن هذه المسائل : المنصوبات والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب ، وأحوال نعم وبئس ، والتوابع .

---

(١) ينظر : المدارس النحوية ، د.خديجة الحديثي : (٢٥٤-٢٥٧) .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٩٢ .

- **المفعول به :**
- **شروط وجوب تقديم المفعول :**

اشترط النحاة في تقديم المفعول على عامله ثلاثة شروطٍ[١] : وهي

١. إذا كان المفعول اسمًا له الصدارة في جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم شرط ... ؛ نحو : مَنْ قابلت ؟ وقولك : أيَّ نبيلٍ تكرم أكرم ، وكذلك إذا كان مضافًا لاسم له الصدارة ، نحو : صديقَ مَنْ قابلت . فصديقَ مفعول به مقدم وجوبًا ؛ لأنه أُضيف إلى مَنْ وهو مِنْ الأسماء التي لها الصدارة في الكلام[٢] . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[٣] . فـ ((نُصبت أيًّا بتنكرون لأن الاستفهام يعمل فيه ما بعده ولو كان مع الفعل هاء لكان الاختيار الرفع في أي ، ولو كان الاستفهام بالألف أو بهل وكان بعدها اسم بعده فعل معه هاء لكان الاختيار النصب))[٤] .

٢. إذا كان المفعول ضميرًا منفصلاً لو تأخر عن عاملهِ لوجب اتصاله به[٥] . كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[٦] . فقوله : (إياك) . ((نصب بوقوع نعبد عليه))[٧] . أي أنَّ ((إياك)) ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوبًا .

٣. إذا وقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب ((أمَّا)) الشرطية الظاهرة أو المقدرة ، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأَمَّا ، فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً ؛ لأن

---

(١) ينظر : توجيه اللمع : ١٧٦ ، والنحو الوافي : ٧٥/٢ .
(٢) ينظر : شرح الفواكه الجنية : ١٣٣ .
(٣) سورة غافر : من الآية ٨١ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢/٤ .
(٥) ينظر : شرح الفواكه الجنية : ١٣٣ ، والنحو الوافي : ٧٥/٢ .
(٦) سورة الفاتحة : من الآية ٥ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/١ ، وينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٣٦ .

الفعل المقرون بفاء الجزاء لا يلي ((أَمَّا)) الشرطية[١] . كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[٢] . فقوله : (فأما اليتيمَ) . ((نصب بتقهر ، ولو كان تقهر بالهاء لكان الاختيار النصب أيضًا ؛ لأنه نهي))[٣] . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾[٤] . فقوله : (وربَّك فكبر) . ((أي عظمهُ بعبادته وحده ، وهو نصب بكبر))[٥] . وقوله : (وثيابَك فطهر) . ((نصب بطهر (والرجزَ) نصب بـ (فأهجر) ، ولو كانت في الأفعال الهاء لكان النصب أولى أيضًا))[٦] . فقد تقدم المفعول به على فعله الواقع بعد فاء الجزاء في جواب (أما) الشرطية الظاهرة في قوله تعالى : (فأما اليتيمَ فلا تقهر) والمقدرة في قوله تعالى : (وربَّكَ فكبر وثيابَك فطهر والرجزَ فأهجر) والتقدير : وأما ربَّك وأما ثيابَك وأما الرجزَ .

ومن خلال ما تقدم نرى أَنَّ أبا جعفر النحاس يُقِرُّ باشتراط النحاة في وجوب تقديم المفعول ويتضح ذلك في إعرابه الآيات التي تضمنت هذه الشروط كما بينتُ .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٥٢٥ ، والنحو الوافي : ٧٥/٢ .

(٢) سورة الضحى : الآية ٩ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٥/٥ ، الجملة الشرطية عند النحاة العرب : ف١ .

(٤) سورة المدثر : الآية (٣-٥) .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٤٤/٥ .

(٦) المصدر نفسه : ٤٤/٥ .

- **شروط المفعول المطلق :**

إنّ العلاقة بين المفعول المطلق وعامله هي التي تحدد كونه مفعولاً مطلقًا ، والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدًا لفعله ، أو بيانًا لنوعهِ وعددهِ[١] . ويكون من لفظ الفعل ومعناه ، أو من معناه دون لفظه وقد يختلف في لفظه كلية عن المصدر بشرط أنْ يكون مرادفًا له[٢] . وقد ورد ذلك عند أبي جعفر . ففي قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾[٣] . قال : ((مصدر لأن معنى تزرعون تدأبون))[٤] . وفي قوله تعالى : ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ﴾[٥] . فقد نصب أبو جعفر سُنَّةَ على المصدر ؛ حملاً على المعنى[٦] . فيقول : ((لأن قبله ما هو بمعنى سَنَّ ذلك))[٧] .

وقد أشار أبو جعفر إلى أَنَّ العامل في المفعول المطلق هو معنى التوكيد ، وذلك في مواضعَ كثيرة من إعرابه[٨] . ففي قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾[٩] . قال إنَّ (متابًا) : ((مصدر فيه معنى التوكيد))[١٠] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع : ١٧٢-١٧٣ ، واللباب : ١٨٦ .
(٢) ينظر : المصباح في النحو : ٢٠ .
(٣) سورة يوسف : من الآية ٤٧ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٥/٢ . وينظر : تفسير البحر المحيط : ٣١٤/٥ .
(٥) سورة الأحزاب : من الآية ٣٨ .
(٦) ينظر : المصباح في النحو : ٢٠ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٧/٣ .
(٨) ينظر : المصباح في النحو : ٢٠ .
(٩) سورة الفرقان : من الآية ٧١ .
(١٠) إعراب القرآن للنحاس : ١١٧/٣ .

- **شروط حذف المصدر الصريح :**

أجاز النحاة حذف المصدر الصريح بشرط[١] :

أنْ يوجد في الكلام ما يقوم مقامه بعد حذفه مع خضوعه لبقية الأحكام التي كان يخضع لها المصدر المحذوف[٢] . وما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكد : مرادفه ، مثل : أحببت عزيز النفس مقةً ، وأبغضت الوضيع كُرهًا ، واسم المصدر بشرط أنْ يكون غير علم ؛ لأن العلمية معنى زائد على المصدر ، نحو : توضأ المصلي وضوءًا[٣] . ونحو قوله تعالى : ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾[٤] . فإنَّ (التبتيل) مصدر للفعل (بتَّل) وقد ناب عن التبتل الذي هو مصدر الفعل تبتل[٥] . ((وأما مع كونه اسم عين))[٦] . نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[٧] . وقد جاء في إعراب أبي جعفر : ((تبتيلُ مصدر بتَّل ، لأن المعنى واحد وقد تبتل تبتلا))[٨] . ((ومصدر أنبت إنباتُ إلا أنَّ التقدير فنبتهم نباتًا قيل : هذا لأن آدم (عليه السلام) خُلِقَ من طين . وقيل : النطفة مخلوقة من تراب))[٩] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٩٣/١ ، وشرح التسهيل : ١٠٩/٢-١١٠ .

(٢) ينظر : المقرب : ٢١٠ ، وشرح التسهيل : ١١٠/٢-١١١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١٠٩/٢ .

(٤) سورة المزمل : الآية ٨ .

(٥) ينظر : تحرير الخصاصة : ١٥٤ ، والنحو الوافي : ١٧٠/٢ .

(٦) النحو الوافي : ١٧٠/٢ .

(٧) سورة نوح : الآية ١٧ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣٩/٥ .

(٩) المصدر نفسه : ٢٨/٥ .

- **شروط حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا :**

يحذف عامل المصدر وجوبًا ويقام المصدر مقامه ، فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :

١. ما لا فعل له ، نحو : ويلَ زيدٍ وويحه .

٢. ما له فعل وهو نوعان :

الأول : واقع في الطلب : وهو الوارد دعاء ، كـ سقيًا ، ورعيًا ، وجذعًا .

أو الوارد أمرًا ، أو نهيًا ، نحو : قيامًا لا قعودًا[١] . وقوله تعالى : ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٢] . ((أي فأضربوا الرقابَ ضربًا))[٣] .

الثاني : الواقع في الخبر : والمقصود به الأساليب الخبرية المحضة وهي أنواع كلها قياسي ، بشرط أن يكون العامل المحذوف وجوبًا فعلاً من لفظ المصدر ومادته[٤] . ومنها : الأسلوب الذي يشتمل على مصدر يوضح أمرًا مبهمًا مجملاً ، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر ويُفَصِّل عاقبتها ، أي يبين الغاية منها[٥] . كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٦] . (فمنًّا وفداء) : ((مصدران وحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ولأنه أمر))[٧] .

- **شروط الحال :**

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٧٨/٢ ، وكشف النقاب : ٩٧ .

(٢) سورة محمد : من الآية ٤ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١١٨/٤ .

(٤) ينظر : النحو الوافي : ١٧٨/٢ .

(٥) ينظر : تحرير الخصاصة : ١٥٥ .

(٦) سورة محمد : من الآية ٤ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١١٨/٤ .

اشترط النحويون مسبقًا أنَّ الحال لا تكون إلاَّ نكرة[١] . ويظهر ذلك في تقريراتهم ، إذ قرر سيبويه أَنَّ ((الألف واللام لا يكونان حالاً البتة ، لو قلت : مررت بزيدٍ القائم ، كان قبيحًا إذا أردت قائمًا))[٢] . وعلل ابن يعيش سبب وجوب مجيئها نكرة بقوله : ((لأنها في المعنى خبر ثان ألاَ ترى أنَّ قولك جاء زيدٌ راكبًا قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أنْ يكون نكرة لأنها مستفادة ، وأيضًا فإنها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله ، وإنها تقع في جواب (كيف جاء) وكيف سؤال عن نكرة))[٣] . كقوله تعالى : ﴿ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا ﴾[٤] .

جاء في إعراب النحاس : ((قال الأخفش (وجيهًا) منصوب على الحال . وقال الفراء : هو منصوب على القطع . قال أبو إسحاق : النصب على القطع كلمة محال لأن المعنى أنه بُشرِّ بعيسى في هذه الحال ولم يُبَيِّن معنى القطع فإن كان القطع معنى فلم يُبَيِّنهُ ما هو ؟ وإنْ كان لفظًا فلم يُبَيِّن ما العامل ؟ وإن كان يريد أنّ الألف واللام قُطِعتا منه فهذا محال لأن الحال لا تكون إلّا نكرة والألف واللام بمعهود فكيف يُقطَع منه ما لم يكن فيه قط))[٥] .

– شروط صاحب الحال :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٣١٨/٢ ، والمقرب : ٢١٨ ، وشرح شذور الذهب : ٢٧٠ ، وكشف المشكل في النحو : ١٤١ ، والافتراض في النحو العربي : ١٦١ .

(٢) الكتاب : ٥٨/٢ .

(٣) شرح المفصل : ٣٨٦/١ ، وينظر : الحال في الجملة العربية : ١٣٢ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ٤٥ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٨/١ .

ذكر النحاة أنَّ أصل صاحب الحال التعريف ، ولا ينكر في الغالب إلا بشروط منها :

١. أن يكون مخصوصًا إمَّا بوصف أو بإضافة[١] . فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى:﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾[٢].ففي نصب (أمرًا) خمسة أقوالٍ:

القول الأول : بمعنى آمرين ، وهو قول الأخفش .

القول الثاني : نصبه نصب المصادر ، وهو قول محمد بن يزيد المبرد ، أي إنّا أنزلناه إنزالاً والأمر مشتمل على الإخبار .

القول الثالث : هو حال من نكرة ، وأجاز على هذا قوله : هذا رجل مقبلاً وهو قول أبي عمر الجرمي (٢٢٥هـ) .

القول الرابع : قول أبي إسحاق ، قال : (أمرًا) مصدر ، والمعنى فيها يفرق فرقًا وأمرًا بمعنى فرق .

القول الخامس : أنَّ معنى يُفرَق يؤمرُ ويؤتَمَرُ فصار مثل هو يدعُهُ تركًا[٣] .

فعلى القول الأول والثالث : نصب (أمرٌ) على الحال وصاحبه (كلُ أمرٍ حكيم) وقد جاء نكرة ؛ لأنه كان مخصوصًا بالوصف والوصف هو (حكيمٍ) .

((ومثال ما تخصص بالإضافة))[٤] . قوله تعالى : ﴿ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ﴾[٥] . ففي قُبُلاً ثلاثة أقوالٍ :

الأول : مذهب الفراء ، أنه بمعنى ضُمَنَاء .

الثاني : قول الأخفش بمعنى قبيل وعلى القولين هو نصب على الحال .

---

(١) أوضح المسالك : ٢/(٢٦١-٢٦٣) .

(٢) سورة الدخان : الآية (٤-٥) .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٣/٤ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢٦٠/٢ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية ١١١ .

الثالث : قول محمد بن يزيد ، قبلاً أي مقابلاً ، ومنه قُبُلُ الرجل ودُبُرُه لِما كان من بين يديه ومن وراءه ومنه قُبُلُ الحيض[١] .

فعلى القولين الأول والثاني نُصب (قبلٌ) على الحال من النكرة (كلَّ شيءٍ) وجاز أنْ يكون صاحب الحال نكرة ؛ لما تخصص بالإضافة .

٢. أنْ تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي هو النهي والاستفهام[٢] فمثال ما وقع بعد النفي ، قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[٣] .

فقوله تعالى : (لها كتاب) ، جملة في موضع الحال من قرية . وفي غير القرآن يجوز حذف الواو . ودل بهذا على أنَّ كل مهلك ومقتول فبأجله . وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها[٤] .

- **شروط مجيء الحال من المضاف إليه :**

أجاز النحاة مجيء الحال من المضاف إليه وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثةِ شروط[٥] :

الأول : أنْ يكون المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل[٦] . كقوله تعالى : ﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا ﴾[٧] . فقوله :

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢/٢٧-٢٨ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٢/٢٦٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢/٢٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢/٢٣٣ .
(٣) سورة الحجر : الآية ٤ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢/٢٣٧ ، ومجاز القرآن : ١/٣٤٦ .
(٥) ينظر : تحرير الخصاصة : ١٦٩-١٧٠ ، وشرح شذور الذهب : ٢٧٣ .
(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٧٤ ، وهمع الهوامع : ٢/٢٣٤ .
(٧) سورة يونس : من الآية ٤ .

(جميعًا) : نصب على الحال[١] . وهو حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال[٢] .

الثاني : أَنْ يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه[٣] . كقوله تعالى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[٤] . فقوله (إخوانًا) : نصب على الحال[٥] . وهو حال من الضمير المضاف إليه صدور ، والصدور : جزء من المضاف إليه .

الثالث : أَنْ يكون المضاف كبعض من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحةِ الاستغناء بالمضاف إليه عنه[٦] . كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾﴾[٧] . فقوله تعالى : ((يجعلون) مستأنف وإن شئت كان حالًا من الهاء التي في (فيه) فإن قيل : كيف يكون حالًا ولم يعد على الهاء شيء ؟ فالجواب أنّ التقدير في صواعقهِ مثل (يُصهَر به ما في بطونهم والجلود))[٨] .

- شروط الجملة الواقعة حالاً :

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٤٠/٢ ، ومعجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : ٢٦٥ .
(٢) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٧٤ .
(٣) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٧٣ ، وهمع الهوامع : ٢٣٥/٢ .
(٤) سورة الحجر : من الآية ٤٧ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٤١/٢ .
(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٧٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢٦٨/٢ .
(٧) سورة البقرة : الآية ١٩ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/١-٣٤ .

إشترط النحاة في الجملة الواقعة حالاً شروط[١] ، منها :

أنْ تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحب الحال إمَّا الواو[٢] . كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٣] فقوله تعالى : ((وأنتم) مبتدأ (تعلمون) فعل مستقبل في موضع الخبر والجملة في موضع الحال))[٤] . أو الضمير[٥] . كقوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[٦]. فـ : عدوٌ : خبر بعضكم والجملة في موضع نصب على الحال[٧] . فالضمير الكاف في بعضكم هو الرابط بين جملة الحال وصاحبه .

- **شروط المستثنى وحكمه :**

هو المُخرج من متعدد لفظًا بـ (إلاَّ) أو إحدى أخواتها ، بشرط الإفادة فإن كان بعضًا فمتصل ، نحو : جاءني الرجال إلاَّ زيدًا ، فزيد مُخرَج عن متعدد لفظًا ، أو تقديرًا ، نحو : جاءني القوم إلاَّ زيدًا فزيد مخرج عن القوم ، وهو متعدد تقديرًا[٨] . وقولهم : بشرط الإفادة ، لبيان أنَّ النكرة لا يُستثنى منها في الموجب ما لم تُفدْ ، فلا يُقال : جاء قومٌ إلاّ

---

(١) ينظر : المفصل : ٥٦ ، وتحرير الخصاصة : ١٧٤ ، وهمع الهوامع : ٢٤٦/٢ .

(٢) ينظر : تحرير الخصاصة : ١٧٤ ، وأوضح المسالك : ٢٩٣/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٨/٢ ، والمنجد في الإعراب والبلاغة والإملاء : ٢٣٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧/١ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك : ٢٩٣/٢ .

(٦) سورة البقرة : من الآية ٣٦ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤٦/١ .

(٨) ينظر : التعريفات : ١٤٧-١٤٨ ، وهمع الهوامع : ١٨٤/٢ ، وجامع الفوائد المنظومة : ١٧ .

رجلاً ، ولا قام رجالٌ إلاَّ زيدًا ، لعدم الفائدة ، فإن أفاد جاز[١] . نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[٢] . فقوله : (إلاَّ خمسين) ، منصوب على الاستثناء من الموجب ، ومذهب سيبويه بمنزلة المفعول ؛ لأنه مستثنى عنه كالمفعول . فأمّا أبو العباس محمد بن يزيد فهو عنده مفعولٌ محض كأنك قلت عنده : إستثنيت زيدًا . قال أبو جعفر : ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أنَّ قول أبي العباس هذا خطأ ، ولا يجوز عنده فيه إلاَّ ما قال سيبويه[٣] .

وقد وافق أبو جعفر ما ذهب إليه سيبويه وأبو إسحاق في نصب الاستثناء . ويتبين لنا مما سبق أنَّ المستثنى يُنصب وجوبًا بشرط وقوعه بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلاً أو منقطعًا[٤] . نحو قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[٥] . قال أبو جعفر : ((إستثناء))[٦] . فإن كان الكلام غير موجب فالأرجح إتباع المستثنى المستثنى منه : بدل بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين بشرط : أنْ يكون الاستثناء متصلاً[٧] . كقوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[٨] . فـ (قليلٌ) : ((على البدل من الواو ، وأهل الكوفة يقولون على التكرير ... وقرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ١٨٥/٢ .
(٢) سورة العنكبوت : من الآية ١٤ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٠/٣ .
(٤) ينظر : توجيه اللمع : ٢١٣ .
(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٤٩ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣/١ .
(٧) ينظر : توجيه اللمع : ٢١٧ .
(٨) سورة النساء : من الآية ٦٦ .

– ١٤٩هـ – (ما فعلوه إلا قليلاً منهم) نصبًا[١] . على الاستثناء ، والرفع أجود عند جميع النحويين))[٢] . ((وإنْ كان الاستثناء منقطعًا : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا ، نحو : ما زادَ هذا المال إلاّ ما نقص ... أمَّا إذا أمكن تسليطه فالحجاز يوجبون النصب[٣] . كقوله تعالى : ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٤] . فقوله : (إلاَّ إتباعَ الظنِ) . ((استثناء ليس من الأول في موضع نصب ، وقد يجوز أنْ يكون في موضع رفع على البدل . أي ما لهم به علم إلاَّ إتباعُ الظن))[٥] . وتميم ترجح النصب وتجيز الإتباع على البدلية[٦] . كقول جران العود :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ[٧]

((الشاهد فيه : قوله إلاَّ اليعافيرُ فإن ظاهرهُ أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه فكان ينبغي إنتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلاَّ أنه ورد مرفوعًا))[٨] .

---

(١) ينظر : تيسير الداني : ٧٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٣/١–٢٢٤ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢٠٥/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٢٨٨ .

(٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٤٢ .

(٤) سورة النساء : من الآية ١٥٧ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٨/١ .

(٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٤٢ .

(٧) ديوانه : ٥٢ ، وفيه : إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ وبقرٌ ملمعٌ كنوسُ . فهو على غير هذه الصورة في كتب النحاة وكتب التفسير ، ينظر : أضواء البيان : ٤٦٧/٣ ، وشرح أبيات سيبويه : ١٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٤٨/١ .

(٨) أوضح المسالك : ٢٢٠/٢ .

- **التمييز وأحكامه :**
- **شروط وجوب نصب التمييز :**

ويجب النصب بشرط : أنْ يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز[١] . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[٢] . قال الفراء : ((نصبت الذهب لأنه مفسِّر لا يأتي مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندي عشرون درهمًا ، ولك خيرهما كبشًا . ومثله قوله : ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾[٣] . وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكِر قبله))[٤] . ووافقه في ذلك أبو جعفر إذ قال : ((ذهبا : منصوب على البيان))[٥] . أي على التمييز . لقد أشار الفراء إلى شرط تنكير التمييز وأوجب نصب التمييز بالشرط المذكور آنفًا ووافقه في ذلك أبو جعفر .

يتبين لنا مما سبق أَنَّ أبا جعفر قد سار على نهج أساتذته البصريين في شروط تقديم المفعول على عامله ، فتظهر عنده هذه الشروط من خلال إعرابه الآيات القرآنية التي استشهد بها النحاة ، ويأخذ أبو جعفر منحى البصريين في شروط حذف المصدر الصريح ، ويوضح في إعرابه العلاقة المعنوية التي تربط الفعل بالمنصوبات التي نبه عليها سيبويه والمبرد ، تمهيدًا لبيان شروط حذف عامل المصدر والشروط عنده واضحة فهو يشترط في أكثر المسائل النحوية التي أُدرجت في هذا المبحث ، كصاحب الحال ، وشروط مجيء الحال من المضاف إليه ، وشروط الجملة الواقعة حالاً ، وشروط المستثنى وحكمه ، وشروط وجوب نصب التمييز ، ويتبين ذلك من خلال ما عرضته في هذا المبحث من آراء النحاة وشواهدهم ، وإعراب أبي جعفر لهذه الشواهد على وفق ما

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٨٠ .
(٢) سورة آل عمران : من الآية ٩١ .
(٣) سورة المائدة : من الآية ٩٥ .
(٤) معاني القرآن للفراء : ١٥٩/١ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٧١/١ .

أشترطه النحاة في المسائل النحوية المذكورة آنفًا .

أولاً – الاشتراط في ما يعمل عمل الفعل :

اسم الفاعل : بشرط أن يكون على ضارب ، ومكرم ، يعمل عمل ((يفعل)) تقول : زيدٌ ضاربٌ أخوه عمرًا الآن أو غدًا ، كما تقول : يضرب أخوه عمرًا[١] . قال تعالى : ﴿يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾[٢] . ((فـ (ألوانهُ) : فاعل لاسم الفاعل))[٣] .

اسم المفعول : بشرط أن يكون على وزن يُفْعَلُ تقول : هذا رجلٌ مضروبٌ غلمانه ، كما تقول : يُضْرَبُ غلمانه[٤] . قال تعالى : ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾[٥] . فقوله : ((ذلك يومُ : ابتداء وخبر . (مجموعٌ) : من نعتهِ ، الناس : اسم ما لم يُسمَّ فاعله ، ولهذا لم يَقُل : مجموعون ، ويجوز أن يكون الناس رفعًا بالابتداء ، ومجموعٌ له ، خبره . ولم يقل مجموعون لأن له يقوم مقام الفاعل))[٦] .

– **شروط إعمال المصدر :**

ذكر النحاة أنَّ المصدر يأتي على أوزان كثيرة ولا تكون عاملة إلا بشروط[٧] :

أنْ يقدر المصدر بـ (أنْ) والفعل أو بـ (ما) والفعل ، فإذا أُريد به الحال قُدِّر بـ (ما) المصدرية والفعل ، ولم يُقدَّر بـ (أنْ) ؛ لأن مصحوبها لا يكون حالاً ، وإذا أُريد به غير

---

(١) ينظر : شرح الجمل في النحو : ١٩٤–١٩٥ .

(٢) سورة النحل : من الآية ٦٩ .

(٣) دليل السالك : ١٠٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل في النحو : ٢٠٠ .

(٥) سورة هود : من الآية ١٠٣ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٢/٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٥٢/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣٠٣/١–٣٠٧ .

الحال جاز أنْ يُقدَّر بـ (أنْ) أو بـ (ما)[١] . ويكون المصدر مضافًا وعمله كثير[٢] . كقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٣] . قرأ نافع ويعقوب (٢٠٥هـ) وسهل أبو حاتم السجستاني : (ولولا دِفاع)[٤] . جاء في إعراب أبي جعفر : ((اسم الله تعالى في موضع رفع بالفعل ، لولا أنْ يدفع ، و(دِفاعُ) مرفوع بالابتداء عند سيبويه ، (الناسَ) مفعولون ... واختار أبو عبيد – ٢٢٤ – (ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ) وأنكر دفاع ... قال أبو جعفر : القراءة بدفاع حسنة جيدة))[٥] .

– **شروط إعمال اسم الفاعل :**

يشتق اسم الفاعل من مصدر المبني للفاعل وقد ذكر النحاة أنَّ اسم الفاعل إمّا أنْ يكون معرفًا بأل أو مجردًا ، فإن كان معرفًا بأل عَمِلَ مطلقًا ، ماضيًا كان أو حالاً أو مستقبلاً ، وسواء أكان معتمدًا على شيء أم لم يكن معتمدًا على شيء ، كقولنا : جاء الضاربُ زيدًا أمس ، أو الآن أو غدًا[٦] . لأن المجرد لا يعمل إلا بشرطين[٧] :

الشرط الأول : أنْ يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا المضي ؛ لأن اسم الفاعل إنَّما عمل بالحمل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه ، إنَّما يدل على

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٥٢/١ ، وأوضح المسالك : ١٧٢/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٩٣/٣.

(٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٦٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٥١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٢٧٨/٢ ، والمنتهى : ٣٠٨ ، والتلخيص في القراءات : ٢١٩ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣/١–١٢٤ ، وينظر : إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤٨ .

(٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٦٧ ، وأوضح المسالك : ١٨٦/٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٠٦/٣ ، وشذا العرف في فن الصرف : ٦٧ .

(٧) ينظر : شرح شذور الذهب : ٣٩٧ .

الزمان الحاضر ، أو الزمان المستقبل[١] . كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾[٢] . ((والتقدير : والحافظاتِها ثم حَذَف ، ويجوز على هذا ضَرَبني وضربتُ زيدٌ ، فإن لم تحذف قلت : وضربتُهُ ومثلُهُ : ونخلعُ ونتركُ مَنْ يفْجُرك ، وإن لم تحذف قلت : وتتركه . وحكى سيبويه : متى ظننتَ أو قلت زيدًا منطلقًا ، فإن لم تَحذِف قلت : متى ظننتَ أو قلت هو زيدًا منطلقًا ، وإن شئت قلت متى ظننتَ أو قلتَه زيدًا منطلقًا . فهذا كله على إعمال الأول ، فإن أعملت الثاني قلتَ : متى ظننتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ . هذه اللغة الجيدة ، وإن شئت قلت : متى ظننتَ أو قلت زيدًا منطلقًا ، على إعمال الثاني وتكون قلت عاملة كظننت))[٣] فقد جاء اسم الفاعل بمعنى الحال في الآية الكريمة فعمل ؛ لأنه استوفى الشرط المذكور آنفًا . فإذا أُريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهُهُ بالفعل المضارع ؛ فلم يبق وجه لعملهِ . وخالف ذلك الكسائي فأجاز إعماله إنْ كان بمعنى الماضي[٤] .

واستَدلَّ بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[٥] فـ (ذراعيَه) منصوب بباسط الذي هو للماضي حسب ما ذهب إليه الكسائي ، ولا حجة له في ذلك ، فإنما عمل اسم الفاعل هنا وإن كان للماضي ؛ لأنه حال محكية[٦] . ((والمعنى : يبسط ذراعيه بدليل (ونقلبهم ... ولم يقل وقلبناهم))[٧] .

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ٣٩٧-٣٩٨ ، وشرح قطر الندى : ٢٦٨-٢٦٩ .
(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٣٥ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٦/٣ .
(٤) ينظر : شرح شذور الذهب : ٣٩٧-٣٩٨ .
(٥) سورة الكهف : من الآية ١٨ .
(٦) ينظر : التبيان : ٥٣٤/٢ ، وإعراب سورة الكهف : ٣٣ .
(٧) أوضح المسالك : ١٨٦/٣ .

الشرط الثاني : أنْ يعتمد على استفهام ، أو نفي ، أو مخبرًا عنه ، أو موصوف[١] .

((فمثال اعتماده على المخبر عنه))[٢] . قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[٣] . وقريء بالغٌ بالتنوين ، وأمرَهُ بالنصب[٤] . على أنه مفعول به ببالغ ؛ لأنه اسم فاعل[٥] . فعمل ؛ لأنه اعتمد على ذي خبر ، فبالغ في الآية الكريمة خبر إنَّ .

وقد يعمل اسم الفاعل لاعتمادِهِ على منعوت مقدر[٦] . كقوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾[٧] . ((فقيل ههنا (ألوانُهُ) وثَمّ ((ألوانُها)) لأن تقديره وخلقٌ مختلفٌ ألوانُهُ . ومختلفٌ نعت أُقيم مقامَ المنعوت))[٨] . فـ (مختلفٌ) قد عمل وهو غير معتمد على شيء من الشروط المذكورة آنفًا ، وإنما اعتمد على منعوت مقدر كأنه قيل : ومن الناسِ والدواب والأنعامِ صنفٌ مختلفٌ ألوانُهُ[٩] .

---

(١) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٦٩ ، وأوضح المسالك : ١٨٦/٣ .
(٢) شرح قطر الندى : ٢٦٩ .
(٣) سورة الطلاق : من الآية ٣ .
(٤) ينظر : التيسير : ١٤٦ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٧٤٢/١ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس الهامش (١) : ٢٩٧/٤ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٦٠/١ .
(٧) سورة فاطر : من الآية ٢٨ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥١/٣ .
(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٦٠/١ .

- **شروط إعمال اسم المفعول :**

إشترط النحاة في إعمال اسم المفعول : أَنْ يجري عليه كل ما يجري على اسم الفاعل ، من الاقتران ((بأل)) وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله[١] . فإذا اقترن بأل عمل مطلقًا بغير إشتراط شيء ، وإنْ لم يكن مقترنًا بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل ، وفي مقدمتها[٢] .

١. الاعتماد على الاستفهام ، أو النفي أو مخبر عنه ، أو موصوف .
٢. عدم التصغير .
٣. أَنْ يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار . فإن استوفى الشروط كلها عمل ما يعمله مضارعه المبني للمجهول فيحتاج وجوبًا لنائب فاعل[٣] . كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾[٤] فقوله تعالى : ((ذلك يومٌ ابتداء وخبر . (مجموعٌ) من نعتهِ ، الناس : اسم ما لم يُسمَّ فاعله))[٥] فعمل اسم المفعول في الآية الكريمة لاعتماده على موصوف وهو قوله : (ذلك يومٌ) .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٢١/٣ ، وهمع الهوامع : ٦١/٣ ، والنحو الوافي : ١٩٧/٣ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٩٩/٣ ، والنحو الوافي : ١٩٧/٣ .
(٣) ينظر : النحو الوافي : ١٩٨/٣ .
(٤) سورة هود : من الآية ١٠٣ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٢/٢ .

ثانيًا : شروط التعجب :

التعجب من الأساليب الشائعة في العربية وتستعمل فيه عبارات وأساليب كثيرة بشرط أنْ تتضمن معنى التعجب منها : مطلق لا تحديد له ولا ضابط[١] . كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[٢] فقوله : ((فلولا) بمعنى هلا ، وهذا تستعمله العرب على التعجب من الشيء أي فهلا كان من القرون من قبلكم قومٌ))[٣] .

- **شروط الفعل الذي تُبنى منه الصيغتان القياسيتان للتعجب :**

يشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب شروط[٤] منها :

١. أنْ يكون فعلاً ماضيًا[٥] . كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾[٦] . جاء في إعراب أبي جعفر أنَّ : ((ما ، استفهامية أي ما الذي أكفره مع ظهور آيات الله جل وعز وأنعامه عليه ، وقيل هو تعجب))[٧] .

٢. أنْ يكون ثلاثيًا ، فلا يُصاغ من فعل زادت حروفه على ثلاثة مثل : دحرج ، وتعاون ، واستفهم[٨] . كقوله تعالى : ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾[٩] . قال أبو جعفر :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٢/٢ ، والتطبيق النحوي : ٣١٦ .
(٢) سورة هود : من الآية ١١٦ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٧/٢ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٥/٢ ، واللباب : ١٤٥ .
(٥) ينظر : اللباب : ١٤٥ .
(٦) سورة عبس : الآية ١٧ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٩٥/٥ .
(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٨٥/٢ ، والنحو الوافي : ٢٤٨/٣-٢٤٩ .
(٩) سورة الكهف : من الآية ٢٦ .

((حذف منه الإعراب لأنه على لفظ الأمر ، وهو بمعنى التعجب أي : ما أسمعه وما أبصره))[١] . فقد صِيغ أسلوبا التعجب من الفعل الثلاثي (بَصر وسمع) .

ثالثًا : شروط نِعْمَ وبئس :

هما فعلان من أفعال المدح والذم عند البصريين والكسائي ودليل فعليتهما اتصال الضمير المرفوع بهما ، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : (نِعما رجلين ، ونعموا رجالاً) ، وحكى ذلك الكسائي ، ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة[٢] . وشرطهما أن تدخلا على نكرة إلا إذا كان التعريف باللام الجنسية[٣] . قال أبو جعفر : ((وسبيل بئس ونعم أنْ لا يدخلا على معرفة إلا للجنس))[٤] .

- **شروط حذف المخصوص بالمدح أو الذم :**

أجاز النحاة حذف المخصوص بالمدح أو الذم ، بشرط : أنْ يتقدم على جملته لفظ يدل عليه ، ويشعر به ، ويمنع الخفاء واللبس في المعنى ، سواء أكان صالحًا لأن يكون هو المخصوص أم غير صالح[٥] . كقوله تعالى : ﴿ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِيَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[٦] . قال أبو جعفر : ((أي وبئس المصير النار ثم حُذِفَ هذا))[٧] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٣/٢ ، وينظر : إعراب سورة الكهف : ٤٧ .
(٢) ينظر : الإنصاف : ١/(٩٧-١٠٢) .
(٣) ينظر : المغرب : ٥٣٢/١ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٦٨/١ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ٢٤٠/٣ ، والنحو الوافي : ٢٦٨/٣ ، والنحو الكافي : ٤٤٨ .
(٦) سورة الحديد : من الآية ١٥ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٩/٤ ، وينظر : إعراب القرآن محموت ياقوت : ٤٥٥٢/٩ .

١. النعت :

– شروط النعت :

هو تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ، يدل على معنى في متبوعهِ مطلقًا[١] . وقد يكون اسمًا ، أو ما هو في تقدير الاسم من ظرف ، أو مجرور ، أو جملة[٢] . ويشترط أنْ يكون مشتقًا ، أو مؤولاً به ، ويفيد تخصيص متبوعه ، أو توضيحه ، أو مدحه ، أو ذمه ، أو تأكيده ، أو الترحم عليه[٣] . فمثال المشتق قولنا : مررت برجل ضاربٍ ، أو مضروبٍ ، أو حسنِ الوجه ، أو خيرٍ من عمرو ، ومثال المؤول به قولنا : مررت برجلٍ أسدٍ أي شجاع ، أما ما يفيد تخصيص المتبوع[٤] ، فقوله تعالى : ﴿ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ ﴾[٥] . ((أي فعلى القاتل تحرير رقبةٍ))[٦] . أي أنه لا يجزيء عتقها إلا أنْ تكون مؤمنة بالغة قد صامت وصلت ، فقد جاءت (مؤمنة) صفة لتخصيص المتبوع .

أمّا ما يفيد مدح المتبوع[٧] . ففي قوله تعالى : ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[٨] . ((ربِ مخفوض على النعت لله))[٩] وقد جاء لمدح المتبوع . ومثال ما يفيد ذمه قولنا :

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١١١ ، والتعريفات : ١٦٨ .

(٢) ينظر : المقرب : ٢٩٤ .

(٣) ينظر : شرح اللمع : ٢٤٦ ، وشرح شذور الذهب : ٤٣٨ ، والتوابع في ضوء علم اللغة المعاصر : ٧ .

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٣٩ .

(٥) سورة النساء : من الآية ٩٢ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٢/١ .

(٧) ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٣٩ .

(٨) سورة الفاتحة : الآية ٢ .

(٩) إعراب القرآن للنحاس : ١٨/١ .

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ومثال ما يفيد الترحم عليه قولنا : اللهم أنا عبدُك المسكين ، ومثال تأكيده[١] . قوله تعالى : ﴿ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[٢] . فـ ((لَمّا نُعِتَ المصدر حَسُنَ رفعه ، ولو كان غير منعوت كان منصوبًا لا غير))[٣] . فواحدةٌ نعت نفخةٌ وقد جاء لتأكيد المنعوت .

- **شروط الجملة الواقعة نعتًا :**

يشترط في الجملة الواقعة نعتًا ثلاثة شروطٍ[٤] منها :

الشرط الأول : أنْ يكون المنعوت نكرة إمَّا لفظًا ومعنىً[٥] . كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٦] . فجملة ترجعون فيه إلى الله نعت ، لقوله تعالى : يومًا[٧] .

الشرط الثاني : أنْ تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف[٨] . كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾[٩] . ((وهذه الجملة في موضع نصب عند البصريين على نعت لليوم ، ولهذا وجب أنْ يعود عليه ضمير))[١٠] .

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٣٩ .
(٢) سورة الحاقة : من الآية ١٣ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٦/٥ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١٧١/٣ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١٧٢/٣ ، والبرهان : ٢٧٩/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٦٢/٣ .
(٦) سورة البقرة : من الآية ٢٨١ .
(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٣٦/١ .
(٨) ينظر : تحرير الخصاصة : ٢٣٤ ، والتطبيق النحوي : ٣٨٨ ، والقاعدة النحوية : ١٦٨ .
(٩) سورة البقرة : من الآية ١٢٣ .
(١٠) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥١/١ .

- **شروط حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه :**

يُحذف النعت حذفًا قياسيًا إذا دل عليه دليل بعد حذفه[١] . كقوله تعالى : ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾[٢] والتقدير : كل سفينةٍ صالحة ، بدليل قوله : (أن أُعيبها ؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أي : صالحة للانتفاع بها ، إذ أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه[٣] . وأيد الزمخشري جواز حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه[٤] . ومن مؤيدات الجواز عنده قراءة أُبي[٥] : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾[٦] . أي متتابعاتٍ وثلاثةِ أيامٍ مضاف إلى صيامٍ ، وصيام مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فعليه صيام[٧] .

وذهب ابن جني إلى أنه قد حُذفت الصفة على قلةٍ وندرةٍ وذلك عند قوة دلالة الحال عليها ، بقوله : ((وقد حُذِفت الصفةُ ودلت الحال عليها))[٨] . فعلى هذا وما يجري مجراه تُحذف الصفة . فأمَّا إنْ عُريت من الدلالة عليها من اللفظ ، أو من الحال لم يَجز الحذف .

---

(١) ينظر : المقرب : ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٢١/١ ، والنحو الوافي : ٣٥١/٣ .

(٢) سورة الكهف : الآية ٧٩ .

(٣) ينظر : إتمام الدراية لقراء النقاية : ١٢٠، والنحو الوافي : ٣٥١/٣، وإعراب سورة الكهف : ١٢٠.

(٤) الكشاف : ٢٦٩/١ .

(٥) أحكام القرآن : ١/٢ .

(٦) سورة البقرة : من الآية ١٩٦ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٠٠/١ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ٢٥٨/١ .

(٨) الخصائص : ٣٥٤/٢ .

– شروط حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه :

أجاز النحاة حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، إذا عُلِمَ جنسه ، وصلح موضعه النعت[١] . فقد أجاز ذلك الزمخشري وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[٢] فجعل ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف قدره بقوله : وإنّ من أهل الكتاب أحد إلاَّ ليؤمنن به[٣] . قال أبو جعفر : ((لأن أهل الكتاب فيه على ضربين منهم مَنْ كذبه ، ومنهم مَنْ إتخذه إلهًا فيضطر قبل موته إلى الإيمان به لأنه يتبين أنه كان على باطل إذا عاين ، وتقدير سيبويه وإنّ من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به ، وتقدير الكوفيين وإنَّ من أهل الكتاب مَنْ ليؤمنن به ، وحذف الموصول خطأ))[٤] . فوافق أبو جعفر سيبويه والزمخشري في تقدير المحذوف في الآية الكريمة ، وخالف الكوفيين في ذلك بقوله : ((وحذف الموصول خطأ))[٥] . أي أنه لا يجوز أنْ يكون عنده المقدر ((مَنْ)) الذي هو اسم موصول .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾[٦] . فقليلاً وكثيرًا منصوبان على أنهما نعتان لظرف أو مصدر[٧] . والتقدير : ضحكًا قليلاً وبكاءً كثيرًا . وذهب أبو جعفر إلى أن (سابغات) في قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[٨] ، صفة منصوبة وأقيمت

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٤٥/٢ ، والكشاف : ٦٢١/١ ، وشرح الكافية : ٥٢١/١ .

(٢) سورة النساء : من الآية ١٥٩ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٦٢١/١ ، والتوابع في كتاب الكشاف : ١١٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٩/١ ، وينظر : الكتاب : ٣٤٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٩/١ .

(٦) سورة التوبة : من الآية ٨٢ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٩/٢ .

(٨) سورة سبأ : من الآية ١١ .

مقام الموصوف أي : إعمل دروعًا سابغاتٍ[١] .

- **شروط الفصل بين النعت والمنعوت :**

يجوز الفصل بين النعت والمنعوت بشرط أنْ يكون الفاصل جواب القسم[٢] . كقوله تعالى : ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾[٣] . جاء في إعراب النحاس قوله تعالى : (بلى وربي) ، ((قسم ، والجواب لتأتينكم ... وقرأ أبو عمرو وعاصم (عالمِ الغيبِ) على النعت[٤] ، وقرأ سائر الكوفيين (علامِ الغيبِ) بالخفض على النعت أيضًا[٥] ، فعالم يكون للقليل والكثير وعلام للكثير لا غير))[٦] . ففصل بين النعت الذي هو قوله تعالى (عالمِ الغيبِ) وبين المنعوت الذي هو قوله تعالى (وربي) بجواب القسم الذي هو قوله : (لتأتينكم) .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٩/٣ .

(٢) ينظر : التوابع في كتاب الكشاف : ١٤٠ .

(٣) سورة سبأ : من الآية ٣ .

(٤) ينظر : تخريج قراءات فتح القدير : ٣٠٧ .

(٥) قراءة : ابن وثاب ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي ، ينظر : البحر المحيط : ٢٤٨/٧ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/٣ .

٢. التوكيد :

– شروط التوكيد بـ ((كل)) :

أكد النحاة أنّ التوكيد بـ ((كل)) لا يتم إلا بشروطٍ[١] منها :

١. أنْ لا يكون المؤكَّد بها مثنى أي أن يكون إما مفردًا أو جمعًا[٢] . كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٣] . قال أبو جعفر : ((أنَّه توكيد بعد توكيد))[٤]. أي أنّه يوافق ما ذهب إليه النحاة في اشتراطهم فقد جاء المؤكَّد بـ (كل) جمعًا ، وهو قوله (الملائكةُ) .

٢. أنْ يتصل بـ (كل) ضمير عائد على المؤكَّد[٥] . كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[٦] . قال أبو جعفر : ((كُلَّهُ توكيد))[٧] . وقال الأخفش : ((وإنْ شئت نصبت على البدل))[٨] . ووافق مكي القيسي أبا جعفر فقال : ((مَنْ نصبه جعله تأكيدًا للأمر))[٩] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع : ٢٥٥ ، وشرح قطر الندى : ٢٩٠ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٩٠ .

(٣) سورة الحجر : الآية ٣٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٩/٢ .

(٥) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٩٠ .

(٦) سورة آل عمران : من الآية ١٥٤ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٥/١ .

(٨) معاني القرآن للأخفش : ٣٥٦ .

(٩) مشكل إعراب القرآن : ١٠٨ .

– **شروط تأكيد الضمير :**

يجوز تأكيد الضمير المتصل بشرط أنْ يكون منصوبًا[١] . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[٢] . ((قرأ جمهور الناس بالرفع على التأكيد للضمير في (يرضى) ... وقرأ جويرية بن عابد بالنصب على التأكيد في آتيتهن))[٣] . وجاء في إعراب النحاس قوله تعالى : ((ويرضين بما آتيتهن كلهن) على توكيد المضمر أي ويرضين كلهن ، وأجاز أبو حاتم وأبو إسحاق (ويرضين بما آتيتهن كلهن) على التوكيد للمضمر الذي في (آتيتهن) ، والفراء[٤] لا يجيزه لأن المعنى ليس عليه إذ كان المعنى وترضى كل واحدة منهن ، وليس المعنى بما آتيتهن كلهن . قال أبو جعفر : والذي قال حسنٌ))[٥] . نستنتج من ذلك أن النحاس يورد الاشتراط النحوي بنقله آراء النحاة واختلافاتهم ، لكنه يختار وجهًا آخر غير وجه الاشتراط .

– **العطف :**

– **شروط العطف على ضمير الرفع المتصل :**

لا يُعطف على ضمير الرفع المتصل إلا بشرط توكيده أو الفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء[٦] . كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[٧] . قال النحاس : ((هو وقبيلُه) عطف على المضمر ، وهو توكيد وهذا يدل على أنه يُقبح

---

(١) ينظر : الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية : ٢٩٨ .
(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٥١ .
(٣) المحرر الوجيز : ٤/٤٥٥ .
(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٢٣٥ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٢٢٠ .
(٦) التوابع في كتاب الكشاف : ١١ .
(٧) سورة الأعراف : من الآية ٢٧ .

رأيتك وعمرٌ وأنه ليس المضمر كالمظهر))[١] . فأكد الضمير المرفوع المتصل بمنفصل ثم عُطف عليه ، والفاصل هو التوكيد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[٢] على قراءة مَنْ قرأ شركاؤكم بالرفع[٣] . قال النحاس : ((على أن يُعطف الشركاء على المضمر المرفوع وحسن العطف على المضمر المرفوع لأن الكلام قد طال))[٤] . فلم يؤكِد المعطوف ؛ لأن طول الكلام قد يُغني عما هو الواجب فيُحذَف المؤكِد طلبًا للاختصار ولطول الكلام بـ (أمرِكم) الذي هو معمول (أجمعوا) .

- **شروط أم العاطفة :**

يشترط أن تتوسط (أم) بين الشيئين اللذين يراد تعيين أحدهما فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر[٥] . كقوله تعالى : ﴿ قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٞ مَّا تُوعَدُونَ أَمۡ يَجۡعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ٢٥ ﴾[٦] قال أبو جعفر : ((أدري في موضع رفع حُذِفت الضمة منه ، ومَنْ نَصَبَه فقد لحن لحنًا لا يجوز (أم يجعلُ له) عطف عليه))[٧] . فقد أجاز النحاس العطف إذا كان (أدري) مرفوعًا وهذا هو الرأي الأولى .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٥٠/٢ .
(٢) سورة يونس : من الآية ٧١ .
(٣) قراءة : الحسن ، وأبي إسحاق ، وعيسى ، ويعقوب ، ينظر : البحر المحيط : ١٧٧/٥ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/٢ .
(٥) ينظر : النحو الوافي : ٤٢٣/٣ .
(٦) سورة الجن : الآية ٢٥ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٣٦/٥ .

- **شرط (أم) التي بمعنى بل :**

تكون أم بمعنى بل بشرط أن تدل على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر[١] . كقوله تعالى : ﴿ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[٢]. ((أم يقولون افتراه) بمعنى بل ، وفيه معنى التقدير لإقامة الحجة عليهم))[٣] . فقد جاءت أم بمعنى بل لدلالتها على الإضراب المحض .

(١) ينظر : النحو الوافي : ٤٢٨/٣ .
(٢) سورة يونس : من الآيتين (٣٧-٣٨) .
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٤٨/٢ .

الخاتمــة

١. تحديد مفهوم نحوي للاشتراط إذ لم أعثر في المصادر التي وقعت بين يدي على ذكر لحد نحوي للاشتراط ، وأثبتُّ من خلال هذا الحد النحوي أنَّ هناك حكمًا نحويًا مطلقًا فيأتي الشرط ليحد من إطلاقهِ وشيوعهِ ، أو يأتي لتوضيح خصائص النصوص النحوية ، وتسويغ الشاذ منها ؛ لكي يُستحسن لبعض الاستعمالات .

٢. تحديد مفهوم الاشتراط في كتب الإعراب ويتمثل : بتوخي المعربين للاشتراطات النحوية وإظهار الحكمة في النصوص المشترط فيها ، وتوضيح خصائصها ؛ من خلال توجيه إعراب شواهد الاشتراط النحوي في هذه الكتب ، أو ذكر الاشتراطات النحوية في أثناء الإعراب .

٣. تبين أنّ مصطلح الاشتراط ورد في الدرس النحوي واللغوي عند سيبويه والمبرد وابن السراج بقلة ، وقد أصبح مستعملًا شائعًا فيما بعد إذ أصبح مصطلحًا يمثل ظاهرةً نحويةً لها أصولها وأدلتها .

٤. الاشتراط من المصطلحات النحوية التي ظهرت عليه الصياغات التي طُبعَت بها الكتب المتقدمة من تعدد في التعبير عليه وعدم استقرارهِ بشكلٍ محدد .

٥. حددت الدراسة المصطلحات التي ترادف مصطلح الاشتراط ، أو تعبر عن مفهومه مثل : مصطلح سبيل ، ومصطلح القيد ، والضابط ، واللزوم ، والخصوص ، والتعيين .

٦. كشفت الدراسة عن اختلاط مصطلح الاشتراط والتعبيرات الدالة عليه بمصطلحات أخرى لا تدل على الاشتراط ، كمصطلح المسوغ إذ لا يعد هذا المصطلح من المصطلحات المرادفة لمصطلح الاشتراط ؛ لأن مادة ساغ تعني : الإجازة والإجازة لا تعني الاشتراط ، ولا يدخل المسوغ ضمن موضوع الاشتراط إلّا إذا كان هناك ما يُقيِّد التسويغ أو الإجازة بشروط .

٧. حددت الدراسة الفرق بين ظاهرة الاشتراط وبين الشرط والذي يتمثل في كونها ظاهرة لتوضيح خصائص النصوص ، وبما أنَّ الشرط قضية نحوية فإن ظاهرة الاشتراط قد تسهم في توضيح خصائص هذه القضية من خلال الاشتراط في الأداة ، أو فعل الشرط وجوابه مثلًا ؛ لكي يُستحسن لبعض الاستعمالات .

٨. حددت الدراسة أنواع الاشتراط وأسبابه وأدلته .

٩. أثبتت الدراسة أنَّ الاشتراط مقاسٌ مستنبطٌ من استقراءِ كلام العرب ، زِدْ على ذلك إجماع النحاة على كثيرٍ من مسائلهِ مما يؤكدُ وجوده وأصالته في النحو العربي .

١٠. كشفت الدراسة عن إسلوب النحاس في التعبير عن الاشتراط وطرائق وروده في كتابه إذ إنَّه ورد بطريقتين :

الأولى : إشتراط مصرح به نظريًا وتطبيقيًا وفيه يذكر ضابط الاشتراط ويصرح بألفاظهِ .

الثانية : إشتراط غير مصرح به يفهم من سياق الكلام وذلك عن طريق إيرده بالمعنى أو بالمثال .

١١. سعت الدراسة إلى استقصاء أغلب مواطن الاشتراط في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس .

١٢. كان أبو جعفر يعرب على وفق الاشتراط النحوي ، لكنه لا يختار الإعراب جريًا عليه ، ففي بعض الأحيان يختار وجهًا آخر غير وجه الاشتراط .

١٣. كان أبو جعفر يورد الاشتراط النحوي وآراء النحاة واختلافاتهم في ذلك الاشتراط ، لكنه يؤيد الرأي الذي يراه صائبًا ، فكانت له توجيهات وترجيحات تشير إلى وجهة نظره الخاصة في كثيرٍ من مسائل الاشتراط النحوي .

١٤. تبين أنَّ أهل الحجاز لا يعملون (ما) عمل ليس إعمالًا مطلقًا بل مقيدًا بشروط ، وهو مذهبُ البصريين وقد وافقهم أبو جعفر في ذاك .

١٥. سار أبو جعفر على نهج أساتذته البصريين في كثيرٍ من الشروط ، كتقديم المفعول على عامله ، وشروط حذف المصدر الصريح ، وشروط الحال ، وشروط المستثنى وحكمه ، ويتبين ذلك من خلال إعراب أبي جعفر الشواهد القرآنية على وفق ما اشترطه النحاة في هذه المسائل .

قائمة المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم .**

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القرءات السبع : لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المتوفى سنة (٦٦٥هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، مكتبة المصطفى ، مصر .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات : تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا المتوفى سنة (١١١٧هـ) ، تحقيق الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ : (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .
- الإتقان في علوم القرآن : لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : (١٣٩٤هـ - ١٩٧٣م) .
- إتمام الدراية لقراء النقاية : للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق إبراهيم العجوز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ : (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- أحكام القرآن : تأليف حجة الإسلام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة (٣٧٠هـ) ، ضبط نصه وخرج آياته عبد السلام محمد شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، سنة الطبع : (١٣٨٠هـ - ١٩٥٩م) .
- أسرار العربية : لأبي البركات الانباري كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الانباري النحوي المتوفى سنة (٥٧٧هـ) ، تحقيق بركات يوسف هيود ، شركة الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

- الأشباه والنظائر في النحو : تأليف الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) ، وضع حواشيه غريد الشيخ دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفي سنة (٣١٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ : (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي المتوفى سنة (١٣٩٣هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان : (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : تأليف أبي عبد الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة (٣٧٠هـ) ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع .
- إعراب سورة الكهف إعراب وتفسير وبلاغة وأسباب نزول : تأليف محمد حسين سلامة ، دار الآفاق العربية ، مدينة نصر ، القاهرة : (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .
- إعراب سورة النساء إعراب وتفسير وبلاغة وأسباب نزول : محمد حسين سلامة ، دار الآفاق العربية ، مدينة نصر ، القاهرة : (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .
- إعراب سورة يوسف : لمحمد حسين سلامة ، دار الآفاق العربية ، مدينة نصر ، القاهرة : (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .
- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري : الدكتور رياض بن حسن الخوام ، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ، صيدا ، بيروت ، لبنان : (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) .
- إعراب القرآن العظيم : للشيخ زكريا الأنصاري ، تحقيق الدكتور موسى علي موسى مسعود ، دار النشر للجامعات ، القاهرة : (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) .

- إعراب القرآن : للإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- إعراب القرآن : الأصبهاني أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني المتوفى سنة (٥٣٥هـ) ، تحقيق الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد ، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض : (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- إعراب القرآن : لمحمود سلمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه : تأليف الأستاذ محيي الدين الدرويش ، مطابع المستقبل ، بيروت ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع في دمشق وبيروت ، ط١١ : (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) .
- إعراب القرآن وعلل القراءات : للباقولي نور الدين أبي الحسن علي بن الحسين المتوفى سنة (٥٤٣هـ) ، تحقيق الشربيني شريدة ، دار اليقين ، مصر ، ط١ : (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) .
- الإقتراح في علم أصول النحو : تأليف الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي المتوفى سنة (٥٤٢هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ : (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى سنة (٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١هـ) ، ومعه كتاب السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة : (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) .
- البرهان في علوم القرآن : للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ : (١٣٧٦هـ - ١٩٥٥م) .
- البلاغة فنونها وأفنانها : الدكتور فضل عباس ، دار الفرقان ، الأردن ، ط٤ : (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعه مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .
- تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥هـ) ، تحقيق عبد العليم ، راجعه عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت : (١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م) .
- تاج اللغة وصحاح العربية : تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة (٤٠٠هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط٤ : (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- التبصرة في القراءات السبع : للإمام المقريء أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة (٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور محمد غوث الندوي ، الدار السلفية ، الهند ، ط٢ : (١٤٠٢هـ - ١٩٨١م) .

- التبيان في إعراب القرآن : تأليف عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة (٦١٦هـ) ، تحقيق سعد كريم الفقي ، دار اليقين ، المنصورة ، شارع عبد السلام عارف ، ط١ : (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .
- التبيان في تفسير غريب القرآن : لشهاب الدين بن محمد بن عماد المعروف بابن الهائم المتوفى سنة (٨١٥هـ) ، تحقيق الدكتور ضاحي عبد الباقي محمد ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ : (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ : (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح على ألفية ابن مالك : تأليف قاضي قضاة حلب الشيخ زين الدين عمر بن المضفر بن الوردي المتوفى سنة (٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور محمد مزعل خلاطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) .
- التحرير والتنوير : للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون ، تونس ، الطبعة التونسية : (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- تحقيقات نحوية : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط٢ .
- تخريج قراءات فتح القدير : الشيخ إيهاب فكري ، المكتبة الإسلامية ، ط١ (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- التطبيق النحوي : الدكتور عبده الراجحي ، دار المسيرة ، عمان ، ط١ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- التعريفات : لعلي بن محمد بن علي الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) .

- التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب : لمؤلفهِ علامة القصيم عبد الرحمن بن ناصر السعدي النجدي ، نقله من شرح الشيخ خالد الأزهري ، تحقيق محمد بن سلمان بن عبد العزيز ، دار سبيل المؤمنين ، عين شمس ، القاهرة ، مصر ، ط١ : (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م) .
- تفسير البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- تفسير الجلالين : جلال الدين بن أحمد المحلي وجلال الدين السيوطي ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
- تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع : تأليف سيد لاشين أبو الفرج وخالد محمد الحافظ ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، السعودية ، ط٥ : (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
- التلخيص في القراءات الثمان : للإمام أبي معشة عبد الكريم بن عبد الصمد المتوفى سنة (٤٧٨هـ) ، تحقيق محمد حسن عقيل موسى ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- توجيه اللمع : للعلامة أحمد بن الحسين الخبَّاز المتوفى سنة (٦٣٩هـ) ، تحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط٢ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- التيسير : لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني النحوي المتوفى سنة (٤٤٤هـ) ، طُبع في مطبعة عزيز الدكن الواقعة في حيدر آباد .
- جامع البيان في تفسير آي القرآن : تأليف جعفر بن محمد بن جرير الطبري المتوفى (٣١٠هـ) ، قدم له الشيخ خليل الميس ، ضبط وتوثيق صدقة حميد العطار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- جامع الدروس العربية : للشيخ مصطفى الغلاييني ، تحقيق أحمد جاد راجعه ، وقدم له الدكتور محمد علي أبو الحسن ، دار الغد الجديد ، القاهرة : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- جامع الفوائد المنظومة في النحو والصرف : لأبي العباس أحمد بن صالح شملان ، مكتبة الإمام الألباني ، صنعاء : (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة : لمحمود صافي ، دار الرشيد ، دمشق ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط٣ : (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الغوثاء للدراسات القرآنية ، دمشق ، سوريا ، ط١ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب : تقديم الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي ، مطابع الدجوى ، القاهرة ، ط١ : (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- الجنى الداني في حروف المعاني : صنعه الحسين بن قاسم المرادي المتوفى سنة (٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : السيد أحمد الهاشمي بك ، مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر ، مصر : (١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م) .
- حاشية العقد النامي على شرح حل المعاقد (قواعد الإعراب) : لابن هشام الأنصاري ، تأليف محمد نوري بن الحاج إسماعيل ، إعداد وتدقيق فؤاد محمود ناصر ، لبنان ، ط٤ : (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) .
- حجة القراءات : لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت : (١٤٠٢هـ - ١٩٨١م) .
- الحدود في النحو : لعلي بن عيسى الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ) ، تحقيق بتول قاسم ناصر ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .

- حدود النحو : للابذي المتوفى سنة (٨٦٠هـ) ، حققه وعلق عليه الدكتور خالد فهمي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط١ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة (٣٩٢هـ) ، تحقيق الشربيني شريدة ، دار الحديث : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- الدر المنثور : لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، دار الفكر ، بيروت : (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك بقلم عبد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي : صنعه أبي سعيد الحسن السكري المتوفى سنة(٢٩٠هـ) ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- ديوان أشعار الحماسة : لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، طُبع سنة (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .
- ديوان إمرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .
- ديوان جران العود النميري : رواية أبي سعيد ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط١ : (١٣٥٠هـ - ١٩٣١م) .
- ديوان زفر بن حارث الكلابي : صنعةُ الدكتور رضوان محمد حسين النجار (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ديوان العباس بن الأحنف : شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة : (١٣٧٣هـ - ١٩٥٢م) .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني : للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة (٧٠٢هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لمحمود الآلوسي أبو الفضل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- السبعة في القراءات : لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد التميمي البغدادي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ : (١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م) .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي : (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) .
- شذا العرف في فن الصرف : تأليف الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي ، تحقيق يوسف الشيخ محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان : (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) .
- شرح الآجرومية : للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصَّنهاجي المعروف بابن جروم المتوفى سنة (٧٢٣هـ) ، شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، دار الغد الجديد ، القاهرة ، ط١ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، شارع الجمهورية ، القاهرة : (١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م) .
- شرح أبيات سيبويه : لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م) .

- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الجياني الأندلسي المتوفى سنة (٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- شرح التصريح على التوضيح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : للإمام العلامة ابن هشام الأنصاري ، تأليف خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- شرح جمل الزجاجي : المتوفى سنة (٣٣٧هـ) ، تأليف أبي محمد جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري : تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الكويت : (١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م) .
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف : لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الاستربادي المتوفى سنة (٧١٥هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، شارع بور سعيد ، القاهرة ، ط١ : (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطَّاب الرعيني ، تأليف جمال الدين بن عبد الله الفاكهي المتوفى سنة

(٩٧٢هـ) ، تحقيق محمود نصَّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .

- شرح قطر الندى وبل الصدى : تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى : بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار ابن كثير ، دمشق ، سوريا ، ط١ : (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) .
- شرح الكافية الشافية : تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين ابن مالك الجياني ، تحقيق علي محمد معوض وعادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) .
- شرح اللمع في النحو : لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة (٣٩٢هـ) ، تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي المعروف بجامع العلوم المتوفى سنة (٥٤٣هـ) ، تحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- شرح المفصل : للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة (٦٤٣هـ) ، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد ، دار العلوم ، جامعة القاهرة ، راجعه وضبط فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، دار العلوم ، جامعة القاهرة ، المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر ، سيدنا الحسين .
- شرح ملحة الإعراب : تأليف أبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري المتوفى سنة (٥١٦هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٣ : (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) .
- شرح نظم الدرة اليتيمة : نظم سعيد بن نبهان الحضرمي ، شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، القاهرة ، مصر : (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) .

- الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية : شهاب الدين أبو العباس بن زيد الحنبلي المتوفى سنة (٧٢٨هـ) ، تحقيق د.عبد المنعم فائز مسعد ، مطبعة المعارف ، القدس ، ط١ : (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .
- فن البلاغة : للدكتور عبد القادر حسين ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ : (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- في البلاغة العربية علم المعاني والبيان والبديع : للدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية للطباعة ، بيروت : (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية : الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني ، دار الثقافة ، القاهرة : (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .
- القاموس المحيط : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي المتوفى سنة (٨١٧هـ) رتَّبه ووثقه خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٤ : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ) ، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ : (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- الكتاب : لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة (١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ : (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : للزمخشري أبو القاسم جار الله المتوفى (٥٣٨هـ) ، تحقيق عبد الرزاق المهداوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات : لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي المتوفى سنة

(٥٤٣هـ) ، تحقيق الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، ط١ : (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) .

- كشف المشكل في النحو : تأليف أبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد الملقب بحيدرة اليمن المتوفى سنة (٥٩٩هـ) ، قرأهُ وعلق عليه الدكتور يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب : تأليف جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة (٩٧٢هـ) ، اعتنى به وعلق عليه محمود نصّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان : (١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) .
- الكليات : لأبي البقاء الكفوي المتوفى سنة (١٠٩٤هـ) أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت : (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م) .
- اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي المتوفى سنة (٦١٦هـ) ، تحقيق محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١ : (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) .
- المبسوط في القراءات العشر : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني المتوفى سنة (٣٨١هـ) ، تحقيق سُبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الموصلي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت : (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م) .
- مجاز القرآن : لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة (٢١٠هـ) ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- مجالس ثعلب : لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة (٢٩١هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، النشرة الثانية .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصيف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة : (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ : (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد المتوفى سنة (٣٧٠هـ) ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- المدارس النحوية : الدكتورة خديجة الحديثي ، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، ط٣ : (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .
- المديد في تفسير القرآن المجيد : لأحمد بن محمد المهدي بن عُجيبة الحسيني الإدريسي أبو العباس ، دار الكتب العلمية ، بيروت : (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) .
- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة (٤٣٧هـ) ، تحقيق محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١ : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- المصباح في النحو : لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي المتوفى سنة (٦١٠هـ) ، تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) .
- معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) ، قدم له وعلق عليه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) .

- معاني القرآن : للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
- معاني القرآن : لعلي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة (١٨٩هـ) ، أعاد بناءه وقدم له الدكتور عيسى شحاته عيسى ، دار قباء ، القاهرة : (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- معاني النحو : تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : الدكتور محمد سيد طنطاوي ، راجعه الشيخ محمد فهيم أبو عبيَّة ، انتشارات ذوي القربى ، شارع أرم ، قم ، ط٦ : (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) .
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : الدكتور أحمد مطلوب ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة (٣٩٥هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة : (١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م) .
- المغرب في ترتيب المعرب : تأليف الإمام اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي المتوفى سنة (٦١٠هـ) ، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، سوريا : (١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة (٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - إيران - تهران .
- مفتاح العلوم : للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد المعروف بالسكاكي المتوفى سنة (٦٢٦هـ) ، تحقيق حمدي محمدي قابيل ، قدم له وراجعه مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

- المفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام : تأليف الدكتور جواد علي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ط٣ : (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- المفصل في علم اللغة : للإمام أبي القاسم الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨هـ) ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد النعساني ، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ، صيدا ، بيروت ، لبنان : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى : تأليف بدر الدين محمد بن محمد بن موسى العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) .
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح : تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧٤هـ) ، تحقيق الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان : (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- المقرب ومعه مُثل المقرب : تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي المتوفى سنة (٦٦٩هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان : (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- المنتهى : لأبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي الجرجاني المتوفى سنة (٤٠٨هـ) ، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث ، القاهرة : (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .

- المنجد في الإعراب والبلاغة والإملاء : لمحمد خير الحلواني وبدر الدين الحاضري ، مكتبة دار الشرق ، شارع سوريا ، بيروت ، الطبعة الرابعة .
- المنجد في اللغة : لأبي الحسن علي بن الحسين الهنائي المشهور بكراع المتوفى سنة (٣١٠هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور ضاحي عبد الباقي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ : (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .
- المنهاج في القواعد والإعراب : لمحمد الأنطاكي ، دار التربية للطباعة والنشر .
- موسوعة النحو والصرف والإعراب : إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت : (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) .
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ) ، تحقيق عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ : (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها : تأليف الإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم المتوفى سنة (٥٦٥هـ) ، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ، ط١ : (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- النحو الكافي : تأليف أيمن عبد الغني ، راجعه الأستاذ الدكتور رشدي طُعيمة والأستاذ الدكتور إبراهيم الأدكاوي والأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور جمال عبد العزيز ، دار الصفوة ، الرياض ، السعودية ، ط١ : (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م) .
- النحو الوافي : تأليف عباس حسن المتوفى سنة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م) ، مكتبة المحمدي ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، راجعه علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المتوفى سنة (٤٧٦هـ) ، تحقيق الدكتور يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ : (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) .
- النواسخ في النحو العربي : تأليف إسماعيل العقباوي ، تقديم الأستاذ الدكتور فتح الله سليمان ، دار الحرية للتراث ، القاهرة .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .

الرسائل والدوريات :

- الاجتهاد في النحو العربي ، أطروحة دكتوراه ، رياض كريم عبد الله البديري ، جامعة بغداد / كلية التربية / ابن رشد .
- التوابع في ضوء علم اللغة المعاصر : رسالة ماجستير ، إعداد الطالب عمر محمد علي أبو نواس ، إشراف الدكتور عبد القادر مرعي ، جامعة مؤتة : (٢٠٠٦م) .
- التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري : رسالة ماجستير ، إعداد الطالب محمد عقلة محمد عبد الغني ، إشراف الدكتور محمد خلف الهزايمة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن : (٢٠٠٤م) .
- الحال في الجملة العربية : رسالة ماجستير ، فاخر هاشم سعد الياسري ، آداب بصرة : (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس : رسالة ماجستير ، محمد حسين : ١٩٤٠م .
- شرح الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني تحقيق ودراسة : رسالة ماجستير ، إعداد خديجة محمد حسين ، جامعة أم القرى السعودية : (١٤٠٧هـ - ١٤٠٨هـ) .

- ظاهرة المنع في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، مازن عبد الرسول سلمان ، الجامعة المستنصرية / كلية التربية .
- عوامل نصب الفعل المضارع في صحيح البخاري دراسة نحوية تطبيقية : رسالة ماجستير ، إعداد الباحثة أمل محمود صالحة ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة : (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م) .
- الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي : رسالة ماجستير ، إعداد نجاح حشيش بادع العتابي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف أبي البقاء العكبري المتوفى سنة (٦١٦هـ) تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين – رسالة ماجستير – جامعة الملك عبد العزيز – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – المملكة العربية السعودية .

Abstract

The science of growth (development) is considered from the most notable Arabic sciences , the subjects and phenomenon of this science were the theme and oxis for all researchers who intended to study them , and whenever they examined closely in these subjects, they found out that there are aspects which are possible to search about and to add an effort for the efforts of the previous researchers.

Our work in this study was restricted to the Holy Kuran , and this study has observed a syntactic phenomenon in the syntax of the Holy Koran with a title (The syntactic stipulation in the syntax of the Holy Kuran) , practical study in the syntax of the Holy Kuran) by Abi Haafar Al-Nahas (born -338.H) . This thesis dealt with what the syntactic stipulated in all the syntactic issues with providing all their evidences on that .

The thesis was built with an introduction and three chapters as the following :

1. The introduction:- I have stated the definition with the stipulation and I declared briefly about knowing the expression ways in the books of the syntactics .
2. In the chapter one , I studied the syntactic impacts the abrogating verbs for the beginning .
3. As for the chapter two , I studied the stipulation in the work of the letters .
4. In chapter three I studied the stipulation in the different syntactic aspects and as a result, I came out with a group of conclusions like :

The non publicity of the term " the stipulation" at the ancients whereas they were expressing by the two ways , narration and continuity and Abi Jaafar wasn't gust a carrier of the syntactics , He gave his directions and preferrings that reflected his own opinions. It was stated that the getting out of the abrogating verbs for the beginning from their meanings will cause the loss of syntax the two objects and it was shown that " the close (the neighbour) even" is more popular than " syntax even " . Also there are another results that showed the importance of this study .

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Diyala
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic Language

The Syntactic Stipulation in the Books of syntax of the Holy Kuran , a practical study in the syntax of Holy Kuran by Abi Jaafar Al-Nahas (Died – 338 – H.)

Athesis
Submitted to the council of the college of education for humanities / Diala university
In partial fulfillment of the requirements for the degree
Of master in the literature of Arabic language and its sciences

Yehia Khalaf Dawood

Supervised by
A. Ph. D. Walied Nehad Abbas

2014AD 1435AH